يوز بوسنه ذي القعده نك طوقوزنجي كونيدر
يوم الثنين ده نماز غفلتمكه بنه
اولدم تبصره كتب بوقتي نماز
وبيان اولدم اولكي الق نماز

اوزرمه شرط اولدم والتزام اولدم هادم كه حيوته يتم
اولونه يالق نماز قلم بش سنه سنى عنايه قلنه نمازلرم تحقيق
اولدكوم مقدار رجه وبش سنه سنى وخى قلدقم نمازي
وعاده ايكون بوبحثوعه شروع اولديم يوز بوسنه نك
ذي القعده سنه الثنين كنى جمعه كنى ضحى وقتنده ايوب ابتداء اولديم
بيوروسه اداء اليليم انشاء الله تعالى حق سبحانه
وتعالى وه رجام بوورگه بويتم اوزره ثابت اليليه
وعمان وه خى ميسر اليليه وغير اوقات لوزوم وخى
وكيجه لوزوم وه خى قلمق ميسر اليليه جميعي حرمتنه
امين يا معين يم

يالنز شهر
نماز
١٠

ايكى ايلق قلدم وخى

بسم الله الرحمن الرحيم

لهم دار السلام عند ربهم وهو وليهم بما كانوا يعملون

٤٥٢٧

يا برامه

١٦٠

لفظ الامر يستعمل لمعان مختلفة

للايجاب كقوله تعالى اقيموا الصلوة والوا الزكوة

وللندب كقوله تعالى فكاتبوهم

وللاباحة فاذا حللتم فاصطادوا

وللتنويع كقوله تعالى فاستفزز من استطعت

وللسؤال والدعاء كقوله تعالى اللهم اغفر لي

وللانعام كقوله تعالى فاتر بها من المغرب

وللتكوين وكمال القدرة كقوله تعالى كن فيكون

وللتوبيخ فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر

وللاستشهاد كقوله تعالى فاشهدوا اذا تبايعتم

وللتسوية كقوله تعالى اصبروا او لا تصبروا

وللاهانة كقوله تعالى ذق انك انت العزيز الكريم

وللتعجب كقوله اسمع بهم وابصر

وللاخبار كقوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا

وللاحتقار كقوله تعالى القوا ما انتم ملقون

وللانذار كقوله تعالى قل تمتعوا

وللتعجيز كقوله تعالى فاتوا بسورة من مثله

وللارشاد كقوله تعالى فاسترشدوا

وللتسخير ائتيا طوعا او كرها

وللاكرام والالزام كقوله تعالى ادخلوها بسلام آمنين

وللتمني الا ايها الليل الطويل

وللتهديد كقوله تعالى اعملوا ما شئتم ويعذب منهم

كا

---

١٢ ٧

انتقل الى نوبة العبد الفقير الى الله تعالى السيد عبد الوهاب عفى له

١٢

مؤلفه ابن الشحنة · صاحب مختصر · معنى المثال

نحونا نحو دارك يا حبيب ۞ لقينا نحو الف من رقيب

وجدناهم مريضا نحو كلب ۞ تمنوا منك نحوا من شراب

معنى النوع · معنى الجزء

كتاب الضوء مملوء شهرا ۞ اذى فيه لاهل الفضل نورا

كتاب اسمه ضوء ولكن ۞ معانيه تشابهن اليد درا

٤٥٢٢

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله

ثم اردم دلطاعة ثم بعد الى وارجاعة

ثم اردم ... اولياء كوزيكي ...

ثم ... على الوقال في جواب الى الاقلاس

١١١٥ ١١١٥ ١١١٥ ١١١٥ ١١١٥

انتقل الى ملك الفقير سبحانه

اسماعيل ابن عبد الله عفي عنه

وقف السلطان الاسعد الاعدل وحيد الخاقان الاحد الاكمل السلطان ابن السلطان ابن السلطان بحر الجراب المعروف معالي الحساب السلطان مصطفى خان السلطان ابن السلطان والعرب والعجم محمد خان ... وجعل ... زاده الله ... والعدل ... المفتش بالحرمين الشريفين ... غفر له

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد حمد الله ذي الأنعام أما كلمة فيها معنى الشرط فلذلك كانت الفا
لازمة لها قال سيبويه قولهم أما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد
منطلق وانما لزمت الفا لان يوالي بين حرفي الشرط والجزاء
لفظا ولتضمنها معنى الابتداء لم يلها فعل فلو ولي الا لاضمر له فعل
في الكلام على وجهين احدهما ان يستعملها المتكلم لتفصيل ما اجمله
على طريق الاستيناف كما تقول جاءني اخوتك اما زيدا فاكرمته واما خالدا فاحسنت
واما بشر فقد اعرضت عنه والثاني ان يستعملها المتكلم اخذا في كلام مستأنف
من غير ان يتقدمها كلام وهذا ما يأتي في اوائل الكتب وبعد ظرف
الزمانية وكثيرا ما يحذف ما المضاف اليه ويبنى على الضم ويستحق غاية

قاضي
الخبر فصار اما زيد فمنطلق
فاقيم مقامه ثم دخلت الفاء التي
بها حكم الاسم الواقع بعدها الذا الفعل
بذكر اما في تقدير المعنى وللتنبيه على ان المعمول

لكثرة استعمالها معكون نائبها موضوعة للتفصيل المقتضى لتكرار
الشيء من شيء
مهما يكن
ثم حذف
بالضرورة
شيء فيها
للزوم من وقوع
لانه حاف فيت الله بها
وهذا قطع بن توهمه
من شيء فمن يد منطلق
مهما يقع او يحدث كائنا
الاختلاف في ذلك معناه
وهي معنى الشرط وتتضمن
وجب بها الجملة التي تليه
اسمية مثل معناها بها
جزاء له والمجموع جملة
له لا محل له من الاعراب
الى مهما من شيء سيان
تجلت وتاجلد راجع الى
تاء معنى يقع الخ
ويكون تحريم به
بتقدير الشرط
منصبين
مهما اسم
الاول
والجملة خبر للمبتدأ

غايته وهي هنا لم يحذف المضاف اليه فلم ينو وترك منصوبا على الظرفية والعامل
فيه اما عند سيبويه وجميع النحويين لانها لما نابت عما تعمل في الظروف خاصة
ولا يجوز ان يعمل فيه ازدت بعد الفراغ من حمد الله والحظ على معنى
ازدت ان الحظ بعد الفراغ من حمد الله لان ان تقطع ما بعدها عما قبلها فيما اظن
نص على ذلك سيبويه فلم يجوز في ما اليوم فلا يجوز ان يعمل في الظرف خارج
وجعله منصوبا بما قاله لانهم اذا كانوا ممن يمنعون تقديم معمول ان
عليها فلم تقديم معمول معمولها عليها امنع واما اذا قلت اما اليوم
فانا خارج فانت بالخيار ان شئت اعملت اما وان شئت اعملت خارجا
لعدم المانع واذا قلت اما زيدا فانا ضارب الاضارب
لان اما لا تعمل في المفعول به واذا قلت اما زيدا فاني ضارب فالمسئلة
ممتنعة عند جميع النحويين الا عند ابي العباس المبرد فانه اجاز نصب
زيدا بضارب وجعل اما خاصية تصحح التقديم فيما يمتنع تقديمه
وقد تعلل بعض المتأخرين عن سيبويه هكذا ولعل قوله ابي الدرداء
رحمه الله اما بادي بدئ فاني احمد الله مما يعضد هذا المذهب
فان نصب بادي على الحال من الضمير المستكن في احمد والعامل فيه هو

أجيد فقد عمل مع وقوعه في حيز إن فيما تقدمها ولا يمكن أن يجعل

العامل في الحال أما لأنها لا تعمل إلا في الظرف وفاقا ولضعف العامل المضيف

مانع آخر وهو وقوعه في صلة أن وشبهها فما في حيزها لا يتقدم عليها

قوله جاعلا النحو في الكلام كالملح وجه التشبيه بين النحو والملح

ظاهر وهو الصلاح باستقامة الوجه والفساد بأضدادها الراجعا فإن الملح

إن استعمل في الطعام صلح وإلا فسد وكذا النحو إن استعمل في الكلام

نحو عرف زيد عمرا برفع الفاعل ونصب المفعول صلح الكلام وصار منتفعا

في تفهم المراد وإذا لم يستعمل فلم يرفع الفاعل ولم ينصب المفعول

فسد الكلام وتوجه عدم الانتفاع به وجاعلا مجرور على أنه بدل

من الله ولا يجوز أن يكون وصفا لله لكون الإضافة غير محضة

لأنها إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله على معنى أنه يجعل النحو في الكلام

كالملح في الطعام ومن شرط الموصوف والصفة أن يطابقا تنوعا

وتنكيرا بخلاف البدل والمبدل منه ونظير ما ذكره صاحب الكشاف

في قوله تعالى شديد العقاب بعد قوله من الله العزيز العليم

بأنه بدل من الله دون الصفة لكونه نكرة في تقدير الانفصال

معنى لا يقال إضافة اسم الفاعل إنما تكون غير محضة إذا

أريد به الحال أو الاستقبال فيكون في حكم الانفصال إما

إذا قصد به معنى الماضي نحو زيد مالك عبيدا أو زمان مستمر

نحو زيد مالك العبيد كانت الإضافة حقيقية والمعنى هم ههنا على

المضي لأن جعل النحو في الكلام كالملح في الطعام شيء قد وجد فيما

ونظيره قوله تعالى مالك يوم الدين حيث وقع مالك صفة للدع

لا نا نقول هذا لا يستقيم فيما نحن بصدده لأن اسم الفاعل

ههنا لو لم يكن في معنى الحال أو الاستقبال لما عمل عمل الفعل وقد

عمل فيكون بمعنى الحال أو الاستقبال فتكون إضافته في حكم

الانفصال وإنما قلنا إنه قد عمل لأن جاعلا ههنا من الجعل بمعنى

التصيير وهو من أفعال القلوب المستدعية لمفعولين المتعدية

إلى قصار على أحدهما وقد عمل في الثاني وهو أما الكاف وحده

في كالملح إن جعلناه اسما أو الجار والمجرور مع المتعلق به المحذوف

إن جعلناه حرف جر بشهادة فحوى الكلام وإذا أعمل في الثاني

عمل في الأول وإلا يلزم الاقتصار وهو ممتنع فوجب أن يكون

عامله في الاول وان يكون الاضافة غير محضة وهذا مثل قوله تعالى

وجاعل الليل سكنا فان قلت اجعل جاعل ههنا من الجعل بمعنى الخلق

مثله في قوله تعالى وجعل الظلمات والنور واجعل الكاف منصوبا

المحل على الحال من المخدوف المفعول الثاني فيتأتى لك جعل

اضافته محضة موقتة فلت يمكن ان يوجه الكلام على هذا

ولكن التزامه بكاد يعد تعسفا من جهة المعنى ولا انتصاب

جاعل على الحال او على المدح ولا ترتفاعه على انه خبر مبتدأ

تقديره اعني جاعل تحذوف وجه قوله من بدي الاسلام مجرور على الوصفية

لاصحابه واسم الفاعل ههنا قد تعرف بالاضافة لكونه بمعنى

الماضي قوله لا زال كاسمه مسعودا هذه الجملة مع ساقها

جملة معترضة بين اسم ان وخبرها ولا محل لها من الاعراب

والاوجه ان يجعل كاسمه خبر الزوال ومسعودا بدلا منه

اي لا زال كائنا كاسمه او مثل اسمه لا زال مسعودا قوله

يا ستظهر اي حفظ وقراءتي ظهر القلب ولا بعد ظرف بمعنى

حين وهي مضافة الى الجملة بعدها والعامل فيها اردت اي اردت

اي اردت مع ما عمل فيه مرفوعة المحل على الخبرية لان اي فاز

الولد الاعز المراد مني تلميظه او مربي انا تلميظه واضافة

المختصر الى الاقناع تشبه ان تكون من قبيل اضافة المسمى

الى اسمه اي المختصر المخصوص بهذا الاسم كما في قولهم سر ناذات

مرة اي سرا ملتبسا مختصة بهذا الاسم والضمير المجرور المتصل

في بحفظه جاز ان يعود الى الولد فتكون من باب اضافة المصدر

الى الفاعل وذكر المفعول متروك اي بحفظه اياه ويحتمل ان يعود

الى المختصر فتكون من اضافة المصدر الى المفعول

وذكر الفاعل متروك قوله واحاط بمعنى انه حفظا

انتصاب حفظا على انه تمييز اي احاط حفظه بمفرداته وكذا

انتصاب لفظا ومعنى اي اتقن معنى ما فيه ولفظه وهذا كقوله

تعالى وفجرنا الارض عيونا ما اسم فوصولة والجملة الظرفية اعني

فيه صلته لسد مسد حصل وكان وهي النحويان له وانه

اعني النحو ظرف مستقر منصوب المحل على انه حال من الاسم

الموصول او من الضمير المستكن في فيه والعامل فيه اتقن او الظرف

المستقر اعني فيه كان المعنى الحق الذي حصل فيه وهو من النجو

وانما اعني من النجو وان كان حالا الا انه يفيد غناء التمييز

في رفع الابهام لانه مبين فيه للبيان فان قلت اي فرق بينه في رفع

الابهام هنا وبين التمييز بعده اعني معنى ولفظا قلت

الابهام الرافع اياه من الابهام في الاسم الموصول والابهام

الرافع اياه التمييز هو الابهام الكائن في مضمون الجملة اعني

وقوع الاتقان على مفعوله لان اتقان الشيء قد يكون باتقان

لفظه وقد يكون باتقان معناه وقد يكون باتقانهما جميعا

ايا كان ذلك من الجائز فاذا قيل معنى ولفظا ارتفع الابهام

وتبين المراد قوله ان الملظ اي اطعمه واذيقه والتلمظ

تتبع اللسان بقية الطعام في الفم وقد يكون به عن الاكل لانه

من روادفه وبه فسر قوله والخبر المذاق الخبر في الاصل

واحد الاخبار ويقال للرجل العالم بتجبير الكلام خبر

والفتح والكسر لغتان فيه هكذا ذكره الجوهري في الصحاح قوله

حتى يعلق بطبعه من لفظه الحلو من لفظه ظرف مستقر منصوب

منصوب المحل على الحال من فاعل يعلق وهو اسم الموصول اعني

ما يتقدر هنا ان يكون حالا من الضمير المتصل بمن لانه شيئا

مما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول قوله فوجدت

اكثرها تعاورا التعاور التداول يقال اعتوروا الشيء اذا اخذوه

تعاورا اي تداولوا وينابيعهم وانتصابه على التمييز قوله

كراهة ما فيها من الاشياء المعادة انتصاب كراهة على انها مفعول

لها وهو مصدر مضاف الى المفعول وذكر الفاعل متروك اي

كراهتي ما فيها قوله ونفيت عن كلها ما تكرر اي كل واحد منها

والتنوين عوض عن المضاف اليه كما في قوله تعالى وعلا انبياءه حكما

وعلما والضمير في قوله منها راجع الى الكتب الثلثة المذكورة و

وما في ما تكرر مصدرية والمستكن فيه ضمير كل اي نفيت عن

كل تكرره ولا يحسن ان يكون موصولة لان المنفي هو التكرر

دون المتكرر قوله استثقالا للمعاد واستقلالا للمعاد

انتصاب استثقالا واستقلالا على انهما مفعولهما وكذا

انتصابهما على الحال مستثقلا ومستقلا ايضا وجه

Shamela.org

وارادبالمعاد التكرير وهو يعم في المصدر وفي المفعول كمثل
ما تقدم والمفاد اسم مفعول والمراد به البسيط المقدم ذكره
واللام في المعهد اوكل من يستفيد منه واللام للجنس **قوله**
غير مدخر انتصاب غير على انه حال من الضمير المستكن المتصل
باستصفيت وجاز مدخرا بالدال والذال والذال المعجم
فيه منقلبة من تاء الافتعال ومثل اذكر واذكر وقد حكي البيان
ايضا نحو اذكر **قوله** الا مانذر محل الموصول ههنا اما
منصوب على الاستثناء او على البدلية من شيء اي لم اطو
الا ذكر ما نذر حذف المضاف في المحرور على البدلية من شيء
او في مسألة لها ولا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المتصل
المجرور بالمسائل لفساد المعنى وكذا محلها في قوله الا ما كان بالزبادة
او منصوب اما على الاستثناء او على البدلية من شيء
قوله وبستغني اي يغنيهم المغانم بمعنى الغنائم واضافته
الى الآثار من باب خاتم فضة اي مغانم من اثار هي ان المغانم
هي الآثار اي الثمرات الحاصلة منه **قوله** وكسرته اي طوبته

اي طويته وجعلته مشتملا عليها مستعارا من كسر الطائر جناحيه
اذا ضمها للوقوع والنقض **الباب الاول في الاصطلاحات**
النحوية كل لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة
لفظة كل هي بناء عام فوقه موقعها الجامع فيها من التعريض للاحاطة الافراد
والموقع موقع التعريف والتعريف انما يكون في الحقيقة للافراد
ثم التعريف تعلق على قيود **احدها** كونها ملفوظا بها وقد احترز
بها عن الدوال الاربع المشاركة للكلمة في الدلالة على معنى
التي هي الاشارة والعقد والنصب والخط **وقد اعترض** بان
المنوي في زيد ضرب كلمة بالاتفاق وليس بملفوظ به **واجيب**
بان اللفظ بتناول ما كان ملفوظا به حقيقة وما كان ملفوظا
به حكما بدليل اسناد الفعل وصحة تاكيده والعطف عليه وغير
ذلك من الاحوال **القيد الثاني** كونها دالة على معنى وقد احترز
به عن الجملات المشاركة للكلمة في كونها لفظا وذلك نحو عجب
ومهب وجق مثلا وغير ذلك من الالفاظ التي معنى
ثم ان كلا واحد من القيدين اعني اللفظ والدلالة يشبه

ان يكون كل واحد منهما جنسا للكلمة بالنسبة الى ما يشاركها فيه

وفصلا لها ايضا بالنسبة الى الذي لا يشاركها فيه **القيد الثالث**

كون ذلك المعنى الذي دلت عليه مفردا وقد احترز به عن مثل

الرجل فانه يدل على معنيين **احدهما** التعريف **وثانيهما**

الذكورة مع الآدمية فهو كلمتان لا كلمة واحدة هكذا ذكره

الذمخشري في حواشيه فان قلت السبب فد خرج امثال

هذا بالافراد الموذن به التاء في اللفظة قلنا ان مثل الرجل

لشدة اقتراح الحرف بالاسم واتصاله به ومجاورة العامل

اياه اليه قد نزلا منزلة لفظة واحدة بحيث يصح اطلاق

اللفظة الواحدة عليهما فلا يخرج امثال ذلك بقوله لفظة

فلا بد من المقترض لذكر المفرد احترازا عنها وعلى هذا احكم

سيضرب وضربت وضربا ونحوها مما جري فيه

الكلمتان مجريي كلمة واحدة فان قلت السبب المقترض

لذكر المفرد يغني عن التاء في اللفظة اذا لمعني المفرد لا يكون مدلولا

الا للفظ مفرد قلنا ان مثل عبد الله علما يدل على معنى مفرد

معزوم ان اللفظ متعدد وهو قليل لا يعد كلمة بل كلمتين بدليل انهم اعربوا

الاسمين اعني المضاف والمضاف اليه في قولك جاءني عبد الله والكلمة

الواحدة لا يكون معربة باعرابين ولا شك انه اذا كان علما كان

معناه متحدا فاذا افراد المعنى مع تعدد اللفظ يكون ممكنا فلا

يكون التعرض لافراد المعنى مغنيا عن التعرض لافراد اللفظ

فلا بد من التاء الموذن بالافراد في لفظ احترازا عن مثل عبد

الله وقولنا من قال ان احدا لانه ما من اسم الا

وهو ينطوي على معنيين احدهما المستفاد منه بطريق

المطابقة والثاني التعريف او التنكير مقتضيا ذلك وكذا الفعل

للدلالة على الحدث والزمان من غير دلالة ان مدلول اللفظ

هو المستفاد منه بطريق المطابقة ولا تعدد فيه بل التعدد

لو كان لكان في اجزائه واما الذي يلزم منه من اللوازم مثل

الداخل والخارجة فلا دلالة للفظ عليه بحسب الوضع ولا

كلام فيه فان قلت الست الغنية يحصل عن ذكر المفرد

بالتنكير القايم في معنى اذ التنكير في الاسم الواحد يفيد

الأفراد فانه اذا قال علي معنى علم ان ذلك المعنى لا يكون
الا واحدا **قلنا** نعم الا ان المعنى الواحد قد يكون مفردا
اي لا ينقسم اجزاء اللفظ على اجزائه ثم قد يكون مركبا
كما اذا انقسم جزء اللفظ على جزء المعنى مثل ضرب فانه يدل
على معنى واحد الا ان ذلك المعنى مركب غير مفرد فذكر
المفرد احتراز عنه وعن مثل زيد سيعلم وقد ذكرنا انه لم يخرج
بقوله لفظة **القيد الرابع** كون الدلالة بالوضع قالوا انه
احتراز عما يغلط فيه العامة مثل قولهم ميشوم للمشئوم
وغير ذلك مما يجري هذا المجرى ويغلطون فيه **وقلنا** انه
احتراز عن مثل اخ فانه يدل بالطبع على الوجع لا بالوضع
وكذا آح فانه يدل على السعال بالطبع ايضا لا بالوضع
فان امثال ذلك لا يعد كلمات **ولقائل** ان يقول على الاول
ان الحرف لا يخلو اما ان لا يكون له دلالة على معنى اصلا او
كانت فاذا كان الاول فقد خرج بقوله دلت على معنى وان
كان الثاني فدلالته اما بالوضع او بالطبع لا سبيل الى الثاني

الى الثاني فان قولنا ميشوم مثلا يدل بالطبع على المعنى المشئوم
الاول فيكون كلمة فلا يصح ذكر الوضع احترازا عنه والجواب
عنه ان الحرف له دلالة على معنى لانه اذا ذكر فهم منه ذلك
المعنى وليست تلك الدلالة بحسب الوضع لكونه حرفا عنه
ولا بالطبع ايضا بل بطريق استقراء الخطاء ولما كان الغير
حاصلا كانت الدلالة حاصلة وان كانت اللفظ خطاء
فظهر ان الحرف لا يخرج بقوله دلت على معنى مفرد وانه ذكر
الوضع لا بد منه فهذا شرح القيود المذكورة في هذا التعريف
وانما دخلت الفاء في قوله فزيد كلمة لانه وقع خبر المبتدأ
متضمن بمعنى الشرط والمبتدأ اذا تضمن معنى الشرط جاز
دخول الفاء في خبره وذلك اما ان يكون اسما موصولا
صلته اما فعل او ظرف كقوله تعالى الذين ينفقون اموالهم
بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم عند ربهم وقوله
تعالى وما بكم من نعمة فمن الله او نكرة موصوفة باحدهما
نحو كل رجل يأتيني فله درهم وقوله كل لفظة دلت على معنى

من قبيل الثاني قال قوله كل لفظة تكون وصفت

بقوله دلت على معنى وان الضمير المستكن في دلت وان

كانت لفظة كل مذكرا اعتبار المعناه لانه ابدا يأخذ حكم المضاف

اليه فدخل الفاء في الخبر لانها بان استحقاق اللفظ لسميتها

كلمة انما هو بسبب دلالتها على معنى مفرد بالوضع كما

ان استحقاق الرجل للدرهم انما بسبب الاتيان حتى لو

لم يأت لما يتحقق استحقاقه قطعا ولو ترك الفاء لما افاد

الكلام هذا المعنى لما في الفاء من معنى التسبب قوله

وجمعها كلمات او كلم والكلم جمع كثرة بنيا ولما فوق العشرة

والكلمات جمع قلة بنيا ولما العشرة فما دونها الى الثلثة

قوله وهي ثلثة انواع اسم وفعل وحرف وحده

الاخصار ان يقال كل كلمة اما ان يكون دالة على اقتران

احد الازمنة الثلثة او لم يكن والاول هو الفعل

والثاني اما ان يكون لا بحيث يكون له بوجه ما او لم يكن له والاول

هو الاسم والثاني هو الحرف وقد قالوا كل كلمة اما ان تكون

ان تكون مستقلة بنفسها او لم تكن والثاني هو الحرف والاول

اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لم يقترن والاول

هو الفعل والثاني هو الاسم ثم فسروا المستقل بانه الذي

يتم به الجواب وعلى هذا يلزم ان يعدوا الاسماء الموصولة

من قبيل الحرف لان الجواب لا يتم بها قوله الاسم ما جاز

ان يحدث عنه وعرف الاسم بصحة جواز الحديث عنه

ثم لما علم ان من الاسماء ما لا يجوز الحديث عنه كالاسماء

اللازمة للظرفية اردف بقوله او كان في معنى ما يحدث عنه

ليكون ذلك شاملا للاسماء اللازمة للظرفية مثل متى و

حيث فانهما وان لم يصح الحديث عنهما الا انهما في معنى ما

يحدث عنه فانك اذا قلت اتيتك متى طلع الشمس كان

في معنى آتيك وقت طلوع الشمس وكذلك اذا قلت اجلس

حيث زيد جالس معناه اجلس في مكان جلوس زيد فالوقت

والمكان مما يحدث عنه بخطاب الوقت والتبع المكان

وفي ايراده اذ واذا من هذا القبيل نظر لانهما لا يلزمان الظرفية

نص على ذلك سيبويه في الكتاب فاجاز اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو
بمعنى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فاوقع سيبويه اذا ههنا
مبتداء وخبرا وانشد غيره * ويوم عدن يا لهف نفسي من غد *
اذا راح اصحابي ولست برائح * قالوا اذا ههنا مجرور المحل
على البدلية من غد وكذلك اذ غير لازم للظرفية فانهم حكموا عليه
بانه منصوب المحل لوقوع الفعل عليه في القراءة في اوائل
القصص وهو اذكر مضمرا وظاهرا اذ قال ربك
واذ قالت الله وغير ذلك ووداعه رص بعضهم
على هذه باسماء الافعال نحو ضه بمعنى اسكت
وقه بمعنى اكفف فانك لا تحدث عنه ولا عن معناه الدال
هو عليه فان معنى صه يدل على اسكت ولا يتاتى في الاخبار
عن اسكت كما لا يتاتى عن صه وعلى هذا سائر اسماء الافعال
والجواب عنه انهم وان قالوا ان هذه الاسماء موضوعة
مواضع الافعال الا ان ذلك تجوز منهم لان هذه الاسماء
موضوعة مصادرها سادة مسد افعالها فاذا قلت صه

ضه فمعناه سكوتك بالنصب على معنى سكت سكوتك تحذيه مقامه
ولما كان هو سادا مسد الفعل عبر النحويون بانه اسم للفعل
قصرا للمسافة والا فهو اسم للمصدر في الحقيقة وهو الذي
يحقق الاسمية وقد يما كان يحتاج هذا التاويل في صدارى
حتى ظرف بنص من قبل ابي اسحاق الزجاج فانه ذكر
في امين انه حرف موضوع موضوع الاستجابة كما ان صه
موضوع موضع السكوت والسكوت مما يحدث عنه
في قولك السكوت حسن فاذا لا فرق بينه وبين متى
فان كلا واحد منهما في معنى ما يحدث عنه واعلم
ان تعريف الاسم بجواز الحديث عنه مما لا يشغلك
عن ضعف ولم يعرف فساد فانه صحة الحديث ليست
من الفصول المقومة للاسم ولا من لوازمه الداخلة
حيث لا يلزم من انتفائها انتفاء الاسمية فان قلت
احدهما اعني صحة الحديث عنه او كونه في معنى ما
يحدث عنه من لوازمه لامتناع تحققه

بدون احدهما قلنا التعريف بأحد الشيئين ايضا
غير مناسب لما فيه من النكارة المنافية للتعريف على ان
القائل ان يقول الوقت الحكم على الأسماء اللازمة للظرف
في معنى الوقت والمكان مطلقا مما يستنشفه
الضعف مردود بالأعتراض فان الأسماء للظرفية ليست
في معنى الوقت والمكان مطلقا بل في معناهما مع اعتبار
وقوع الفعل فيهما والوقت والمكان اذ التقييد بهذا
القيد مما لا يصح الحديث عنه لأمتناع كون الشيء
مخبرا عنه مع كونه محلا للفعل والا يلزم كون زيد مرفوعا
ومنصوبا معا فظهر ان ما ليست في معنى ما يحدث عنه
فان قلت اذا كانت في معنى الوقت والمكان المقيدين
بالقيد المذكور فقد اشتملت معناها على معنى مطلق
الوقت والمكان فيصح ان يقال انها في معناهما قلنا
فعلى هذا يلزم ان يكون عامة الأفعال اسما لكونها
لكونها مشتملة على معنى المصدر والمصدر مما يحدث عنه

عنه قوله كزيد والعلم والجهل اي اريد هذا الامثلة اذ ان
منه بان الاسم ينقسم الى عين وهو الدال على معنى يقوم
بذاته كزيد وعمرو والى معنى وهو ما لا يقوم بذاته
سواء كان معناه وجوديا كالعلم او عدميا كالجهل
قوله وفي علامات اللفظية دخول الالف واللام
عليه انما اختص دخولها بالاسم لانها تفيد ان التعريف
على ما يجيء والتعريف يمتنع الا في الاسم لان الافعال
والحروف انما تدل على معان لا يتصور فيها التعريف
واما قول الشاعر ويستخرج اليربوع من نافقائه
ومن جحره بالنصب على المفعولية
ومن حجره بالجر عطفا على نافقائه
يقصع فهو فعل مضارع انث لزمها في الصفات
بمعنى الذي نحو الضارب غلامه زيد فاستعملها
على هذا المعنى قوله وحرف الجر انما اختص دخول
حرف الجر بالام لان حرف الجر انما دخل على الكلام غير تام

لجر الافعال التي لا تتعدى بنفسها الى الاسماء
نحو مررت بزيد واخذت وغير ذلك فامتنع دخولها
الا على الاسماء بعد يجيء فعل لفظا او تقديرا واما
عملت الجر لانها لما لم يتصور دخولها الا على الاسم
عملت الحركة التي لا يكون الا في الاسم وهي الجر
لا يقال ان الجر قد يدخل الفعل لو قوعد مضافا
اليه لاسماء الزمان نحو قولك يوم يقوم زيد فيقوم
فعل في محل الجر وان اردت صورة الجر فهو ايضا
مما يدخل الفعل نحو لم يكن الذين كفروا لانا نقول
ان الاعراب له اعتبارات ثلث ان يظهر صورة و
تقديرا نحو مررت بزيد وان يظهر تقديرا ولا يظهر
صورة الحركة لامتناع حرف الاعراب منه نحو
مررت بقاض وان يظهر صورة ولا تقديرا اي كان
في محل لو كان فيه غير من المعربات لظهرت تلك الحركة
كقولك مررت بمن عرفته فاذا تقرر هذا

هذا نحو قولهم الجر المستفاد من العامل ممتنع في الفعل
على الوجهين الاولين دون الثالث والعبرة في الاعراب
بالاولين دون الثالث الا ترى انهم حكموا على مثل
من وما والذي وغيرها بانه مبني مع كونه التزم فيه
المحل او منصوبه او مجروره فلم يعتد وا بالحركة
المحلية فكذلك في الفعل لم يعتد وا بالحركة المحلية

قوله والتنوين انما اختص لحرف التنوين بالاسم
لانه انما يدخل الكلام امارقا بين المنصرف وغير
المنصرف نحو زيد ورجل وذلك لا يتصور الا في الاسم
اذ الحرف ومنعه لا يكونان الا في الاسم واما فرقا
بين المعرفة والنكرة في نحو صه فانك اذا قلت
صه بغير التنوين فمعناه افعل السكوت الآن واذا
نونت كان المعنى سكوتا ما وذلك ايضا لا يتصور
الا في الاسم واما عوضا من المضاف اليه في نحو اذ
كان الاصل اذا كان كذا كان كذا وحينئذ والاضافة لا يتصور

أول مثال التنوين الترنم

• اقسمي وجهها كالبدر لما • تحت شوقا نفسي وانا

الا في الأسم فقد عرفت ان التنوين الداخل لأحل
هذه المعاني وهي لا يتصور الا في الاسم واما التنوين
اللاحق قافية الشعر بدلا عن حرف الأطلاق في نحو
قوله جرير • اقلي اللوم عاذل والعتابن • وقولي ان اصبت
• فقد اصابن • فان الأصل
عتابا فحذف حرف الاطلاق وناب التنوين منابه
والتنوين الغالي الذي يلحق القافية المقيدة في نحو
قول رؤبة • وقاتم الاعماق خاوي المخترقن • عشية
الأعلام لما اخفقن • فان الأصل
المخترق ساكنا ثم لحقه التنوين فلو اختصاص
لهما ان قولهم التنوين يختص الاسم ارد والثلثة الأول
دون الاخرين قوله والفعل ما دله خله قد والسين
وسوف اعلم ان للفعل حدا وعلامات فنحده ما كرم
الزمخشري وغيره هو ما دل على اقتران حدث
بزمان واما العلامات فزيادة خوله قد واما اختص

اختص دخوله بالفعل لانه وضع لتقريب الماضي
الى الحال نحو قد قامت الصلوة او لتقليل الفعل
في المستقبل نحو ان الكذوب قد يصدق فيمتنع
دخوله اذا الا على الماضي والمضارع وضعها دخول
السين وسوف وانما اختص دخولهما بالفعل
لأنهما وضعا للاستقبال والاستقبال ممتنع الا في
الفعل فدخولهما ممتنع الا على الفعل نحو سيخرج
وسوف يخرج وفي سوف زيادة تنفيس وتاخير
وضعها دخول الجواز نحو يخرج ولما يخرج
وانما اختص دخولها بالفعل لاختصاص الجزم
بالفعل اختصاص الجر بالاسم على ما يجيء من بعد
وضعها اتصال الضمائر البارزة المرفوعة نحو
اكرمت واكرما واكرمنا واحترز بالبارزة عن
المستكن فانها لا تختص بالأفعال بل تستكن في الصفات
نحو زيد ضارب اي ضارب هو كما تقول زيد ضرب

عنده على ما سيجيء بعد لا يقال ان اسماء الأفعال

قد يتصل بها الضمير المرفوع البارز نحو ظاقوا مثلا

وهو علامة الفعل والحال انّ اسماء الأفعال ليست

بأفعال حقيقة لانا نقول لا نسلم انّ ما اتصل بها

من الحروف ضمائر مستندة هي اليها بل هي حروف لا محل

لها من الاعراب كالكاف في اياك وهاك ارائيك والتاء

والتاء في انت وانتِ وانما كان اسنادها الى الضمائر المستكنة

فيها اذ لو كانت ضمائر الفاعليها لوجب ان يكون

اسناد جميعها اليها كما في الافعال واذا كانوا يقولون

يا هؤلاء هلم وياقوم صه ونحوهما ولا شك

ان اسنادهما اليها استكن فيهما كذلك هاتوا مسند

الى ضمير مستكن وانما الحق الواو اذا نابا ان المستكن

فيه ضمير الجمع لا الواحد فهو كنحو الواو في اكلوني

البراغيث وفي قوله تعالى واسرّوا النجوى الذين

ظلموا على احد اللغات وبلوت الثلاث ومنها الحوقناء

واما البارزة فلا تتصل الا بالفعل ولم يتعرض

المصنف لذكر البارزة ولعله اراد بالاتصال في قوله

واتصل به الضمير المرفوع العرفي اللغوي دون

النحوي وح لا يتناول هذا الواو الضمير البارز

الا ترى انك اذا قلت ضربت وضربنا صح ان يقال

قد اتصل بهذا الفعل شيء بخلاف ما اذا قلت

زيد ضرب فانه يمتنع ان يقال ان الفعل قد اتصل

به شيء الا باصطلاح النحوي لان الحكم بشيء

بانه يتصل به شيء واما فقد احترزنا عنه

المجرورة والمنصوبة فان المجرورة لا تتصل بالفعل

اصلا وانما تتصل بالاسم والكاف نحو غلامك و

مررت بك واما المنصوبة فقد تتصل بالحرف

اخواتي وانك وكذا اخواته في ايا الاسم ايضا عند

الشيخ عبد القاهر فانك اذا قلت الضارباك

والضارباه فالضمير ههنا ضمير المنصوب عنده

تاء التانيث الساكنة أحترزنا بالساكنة عن المتحركة

فانها تختص بالاسم نحو مسلمة وقائمة واما الساكنة

فلا تكون الا في الفعل نحو ضربت ونعمت وبئست

وانما اختص المتحركة بالأسم والساكنة بالفعل

لثقل الفعل وخفة الاسم للتعادل بينهما قوله

وله ثلثة امثلة المفتوح الأخر ويسمى الماضي

الماضي فالماضي طوى الدال على اقتران حدثٍ بزمان

قبل زمانك وهو مبني على الفتح كسبب بنائه ظاهر

وهو انه فعل والأصل في الأفعال البناء لان المعاني

الموجبة للأعراب اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة

مفقودة فيها فبنا بالجري اذ بنيتي ولا يعرب وامثلة شاذة

على الحركة والأصل في البناء السكون فهو انه لما ادني

مشابهة بالاسم وهو توهم توجهه في مررت برجل

قام كما تقول مررت برجل قائم ففضل بالحركة على

فعل الأمر الذي لا يشابه الأسم بوجهٍ من الوجوه

من الوجوه والحاصل ان المضارع لما ضارع الاسم

مضارعة تامة من غير وجه اعرب والماضي لما كانت

مضارعته غير تامة لم يعرب ولكن عدل اصل البناء

الذي هو السكون الى الحركة والأمر لما لم يضارعه

بوجهٍ ما ترك على الأصل البناء وانما اختيرت

الفتحة من بين الحركات لخفتها وثقل الفعل وهو

ابدا مفتوح الا ان يعرضه ما يوجب سكونه او ضمه

اما السكون فعند الاعلال نحو دعى ورمي والاصل

دعو ورمي وقد ثبت من اصول التصريف ان الواو

والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما انقلبت الواو

الى الياء الفا والألف لا يقبل الحركة وكذا عند لحوق

نقض الضمائر نحو ضربت وضربنا وضربن وانما اسكن

عند لحوق هذه الضمائر فرارا من توالي اربع حركات

فيما هو في حكم كلمة واحدة اعني الفعل والفاعل

اذ الفاعل كالجزء من الفعل على ما سيجيء واما

وأمّا الفهم فهو والضمير نحو زيد لا أنا إلى واذا كانت
ملة فانها مضمومة ابدا قوله والثاني فما يتعاقب
على أوّله أحد ذي الزوائد الأربع واذا اختصّ
اعتقبت هذه الزوائد على أوّل المضارع لأنّ
وجبت المخالفة بين المضارع والماضي وكان الفعل
أمّا صادرا عن المتكلم وحده او عنه مع غيره او
عن الغائب او الحاضر طلبوا حروفا تدلّ على المضارعة
وعلى هذه المعاني جريا على سنتهم في طلب التيسير
فوجدوا في اوائل الحروف بالزيادة حروف المدّ و
اللين لكثرة دورها في الكلام اذ المتكلم لا يخلو اغلبا
او عن بعضها اعني الحركات فعمدوا الى الالف فحركوها
ليتأتى الابتداء بها واختصّوها بالمتكلم لموافقتها
اوّلا اولانها في الأصل اخفّ فيستأثر المتكلم بالأخف
ثم عمدوا الى الواو فوجدوا زيادتها اوّلا يفضي
الى استثقال لان الفاء ربّما يقع واوا فلو زيدت

زيدت عليها واو اخرى ثم ادخلت الواو العاطفة
لأدّى الى اجتماع الأمثال فكان يشبه بناء الكلمة
فعوّضوا عنها التاء لأنها كثيرا ما تبدل منها نحن
تراث وتجاه والأصل وجاه وورث وجعلوها
للخطاب والتاء بنيت لكونها علما للخطاب والتأنيث
في الماضي ولم يمكن الفرق هنا باسكانها في احد
الموضعين لوقوعها اوّلا بخلاف الماضي ولم يمكن
ضمّها ايضا لالتباس الفعل المبنيّ للفاعل بالفعل
المبنيّ للمفعول ولا كسرها ايضا لالتباسه بذلك
يلتبس بلغة من يكسر حرف المضارعة فيقول تعلم
بكسر التاء ثم فلم يجد وامانا يمنع من زيادتها
اوّلا فزادوها فتعيّنت للغائب اعني غير المتكلم
والمخاطب ثم طلبوا للمتكلم مع غيره حرفا يزاد
في اوّل الفعل فوجدوا اليق الحروف بذلك
الموضع النون لانها علم للمتكلمين في الماضي

ولانها اقرب الحروف شبها في حروف المدّ واللين
لكونها غنة في الخشيوم كما انها مدة في الحلق فان
قلت فلم اختصّ اصيغة المضارع بالحاق الزيادة
دون الماضي قلت لان الصيغة المزيد عليها
بعد الصيغة المجردة والزمان الحاضر والمستقبل
بعد الزمان الماضي فجعل الصيغة السابقة للزمان
السابق واللاحقة للاحق قوله ويسمى المضارع
لمضارعة الاسم اي لمشابهته في ذلك
من جهة اللفظ والمعنى والاستعمال اما اللفظ
فلموازنته اسم الفاعل في حركاته وسكناته
وعدد حروفه نحو ضارب ويضرب ومدحرج
ويدحرج واما المعنى فمن وجوه احدها انه شائع
فيتخصص اعني انه صالح للزمان الحاضر والمستقبل
ثم يختص باحدهما بدخول اللام او السين او سوف
كما ان اسم الجنس شائع في امته ثم يختص

اي اعطى الصيغة السابقة للزمان السابق وهو الماضي
والصيغة اللاحقة وهي المزيد عليها للزمان
الاحق وهو زمان الحال والاستقبال م

اي للزمان اللاحق وهو
ان زمان الحاضر والمستقبل
طلبا للتناسب ورعيا
للمشاكلة ق اه من الم

الفرق بين اسم الجنس وبين الجنس
كالماء ان اسم الجنس يطلق على القليل والكثير بلفظ واحد
واما الجنس فانه يطلق على القطرة والبحر
لكن اسم الجنس لا يطلق على الكثير
الا على سبيل البدل كالرجل
الاقل يطلق على الشمس
بخلاف اسم الجنس

يختصّ بواحد بعينه بدخول لام العهد او تاءيها
قد شابه الاسم في كونه صالحا للفاعلية والمفعولية
والاضافة واختصاصه بواحد منها عند دخول
العوامل وتالثها انه بالشيوع قد اشبه اسماء
المشتركة كالعين ونحوه ورابعها فبادرة الفهم
في كلّ واحد منهما اعني اسم الفاعل والفعل المضارع
الى الحال عند الاطلاق نحو زيد مصلّ وزيد
يصلّي واما الاستعمال فمن وجهين احدهما
وقوعه موقعه نحو زيد قائم وزيد يقوم فان
والثاني دخول لام الابتداء على كلّ واحد
منهما نحو ان زيدا لقائم وان زيدا ليقوم فلما
اشبه هذا النوع من الفعل الاسم من هذه الوجوه
سمّي مضارعا واعرب بوجوه اعراب الاسم
وعوّض الجرّ مكان الجرّ على ما سنذكره في موضعه
ان شاء الله تعالى قوله اذا دخلت عليه

اي من المضارع في الاسهل الاول
اي الفعل له ثلثة امثلة
اعني
بوجوهه واستعماله
بوجهيه ولفظا

لام الأبتداء خلص للحال يعني اللام في قولك
ان زيدا ليفعل مخلصة للحال فان قلت اذا كانت
اللام للحال فكيف جامعت حرف الأستقبال
في قوله ولسوف اخرج حيا وفي قوله تعالى
ولسوف يعطيك ربك فترضى قلنا ان اللام
يفيد التأكيد والحال وفي الآيتين قد تجرد
لمعنى التوكيد ونظيره حرف التعريف في الله
فانه يفيد التعريف مع انه عوض عن همزة الله
ثم تجرد في النداء للتعويض مصححا عنها
معنى التعريف فلهذا اجتزئ به مع ان الجمع
بين حرف التعريف وحرف النداء ممتنع ولذا
قطع همزة يخوا الله فوله الثالث الموقوف
الأمر يسمى الأمر اعلم ان صيغة الأمر لما خوطب
بها توخذ من المستقبل مخالفة بين صيغتها الا
ان تحذف الزوايد ثم بعد ذلك ان كان ثانيه

ثانيه ساكنا تجتلب وان كان متحركا تركته ضرورة
همزة الوصل ضرورة امتناع الأبتداء بالساكن وان
كان متحركا تركته على حاله فتقول من تضرب
اضرب ومن تقدعد ومن تجرب جرب ومن تحاسب
حاسب وهذا معنى قوله مبتنيا على طريقة
افعل اي مبتنيا من مضارعه كاشتقاق افعل
من تفعل واما قولهم في تكرم اكرم بقطع الهمزة
فلان الأصل في تكرم تؤكرم لكون ماضيه على اكرم
فجاؤا بالأمر على الأصل فتحملها تعاويذا بذلك عن
الألتباس بين الأمر من المجرد من الثلاثي وبينه
من المزيد فيه وانما حذفوا الهمزة من المضارع
فرارا من اجتماع الهمزتين في فعل المتكلم نحو اكرم
وقد حذفوا من الكل اجراء للباب على نهج واحد
طرادا ثم اعلم ان الأمر موقوف عند البصريين
اي مبنيي على السكون لان الأصل في الأفعال البناء

على ما سبقت الاشارة اليه والاصل في البناء السكون

وانما اعرب منها ما اعرب وبني منها على الحركة منها

ما يبني لحصول المشابهة بينه وبين الاسماء و

لمشابهة بين فعل الامر وبين الاسم بوجه ما في

الوجوه فبالحري ان يكون باقيا على الاصل البناء

والكسر فيه على انه معرب مجزوم لان الاصل

في افعل لتفعل لكونهم في امر الغايب ليفعل وعلى

ذلك قراءة النبي عليه السلام فبذلك فلتفرحوا

فحذفوا اللام جريا على سننهم في طلب التخفيف

فيما يكثر استعماله ثم حذفوا حرف المضارعة

تعاديا من ذلك من وقوع اللبس بينه وبين

المضاع فبقي الفاء ساكنا فاجتلبت همزة الوصل

وابتدأ بها واصحابنا ذكروا بان علة الاعراب

في الفعل المضارع وجود حرف المضارع فادام

حرف المضارعة ثابتا كانت العلة ثابتة سليمة

سليمة عن المعارضة فكان حكمها ثابتا ولهذا كان

قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا وامثاله معربا للوجود

حرف المضارعة وحرف المضارعة محذوف في

محل النزاع فكانت علة الاعراب منتفية فيكون

الاعراب منتفيا وهو المطلوب **قوله والحرف**

ما جاء لمعنى ليس بمعنى اسم ولا فعل الحرف

ما دل على معنى في غيره وذلك لان الحروف وصلة

وربط تتلاقى بها المعاني الاسمية والفعلية

ولا عبرة لمفهوماتها على الانفراد الا ترى انه في

في مثل لا يتحصل على الانفراد حتى يتوسط

بين كلمتين وعلى هذا سائر الحروف **لا يقال**

ان في قد تدل على الاشتمال وعلى على الاستعلاء

والى على الانتهاء وهذه كلها معان لا يحتاج في

تصورها الى غيرها **لانا نقول** ان هذه

الحروف قد تدل على المعاني المذكورة بنحو

الحرف ليست بدلالة الأستقلال وانما هي عند
انحيازها الي الاسم والفعل فالأسناد الصحيح
انما ينعقد بين فعل واسم لأن الاسم هو الدال
علي الذات والتشخص والفعل هو الدال علي المعني
والنسبة في الأسناد ينعقد بينهما لا محالة و
كذا بين الأسمين بشرط ان يكون في احدهما
معني الفعل لان الأسناد لا يتصور بدون
المعني النسبي وهذا معني قولهم ان الخبر
لابد وان يكون فعلا او معني فعل وقد نص
علي ان زيدا اخوك في تأويل مواخيك وعمرو
غلامك في تأويل مملوكك فمن هذا عرفت ان
الكلام يفتقر الي ثلث شرائط احدها كون
التأليف تحقيقا او تقديرا نحو زيد قائم
وقام والثانية كون ذلك التأليف من
اسمين او فعل واسم والثالثة كون ذلك

ما ذكرت ولكن عند اتصالها انحيازها الي الاسماء
والأفعال ولا تدل عليها دلالة الأستقلال اذ لا
يصح ان يقال في واقع كما يقال الضرب واقع في
علي هذا سائر الحروف وهذا معني قوله والحرف
أداة بينهما لا يكون حديثا ولا محدثا عنه قوله
واذ قد عرفت ان كلا من هذه الأقسام الثلثة تنتهي
كلمة فاعلم انه اذا ائتلف منها اسم وفعل او امكان
وافاد اسميا كلاما وجملة واعلم ان الكلام انما
يطلق علي ما يحسن السكوت عليه وذلك لا يتأتي
الا بعد الأسناد وهو في عرفهم عبارة عن ضم
احدي الكلمتين الي الأخري علي وجه الأفادة
التامة اي علي وجه يحسن السكوت عليه
والأسناد لا ينعقد بين الفعلين مرة امتناع
قيام الفعل بالفعل ولا بين حرفين ولا بين حرف
واسم وحرف وفعل لما عرف ان دلالة الحرف

التأليف على وجه الإسناد لا على وجه التعداد
والإضافة والتقييد احترز عن التوصيف
وغير ذلك نحو غلام زيد وغلام ذيد الرجل
الذاهب فقوله إذا ائتلف أشار إلى
الشريطة الأولى وقد احترز
بها عن إفراد الكلام وقوله اسمان أو فعل
واسم أشار إلى الشريطة الثانية وقد
احترز بها عن الأقسام الأربعة المشار
إليها وقوله وافاد أشار إلى الشريطة
الثالثة وقد احترز بها عن التعداد والا
ضافة والتوصيف ونحوها ثم اعلم
أن الجملة قد تطلق على ما يطلق عليه الكلام
بالترادف بين النحويين قوله والجمل
اربع قد عرفت أن الكلام والجملة لا يتأتى
بدون الأسناد فقوله أن المسند

والمسند اليه اما ان لم يعرض ما يسلبهما
صلاحية السكوت عليهما ويخرجهما الى جملة
اخرى او قد عرض لهما ذلك والثاني هو
الجملة الشرطية نحو ان اتاك زيد اكرمه والا
اما ان لا يكون المسند عن المسند اليه لا لفظا
ولا تقديرا او يكون مؤخرا عنه اما لفظا
واما تقديرا والثاني هو الجملة الاسمية
نحو زيد قائم او قائم زيد والاول اما ان
يسد مسد المسند ظرف او ما جرى مجراه
اولا والثاني هو الجملة الفعلية نحو ضرب
زيد وقايم الزيدان وهيهات الامر وعن
ذلك والاول هو الجملة الظرفية نحو في الدار زيد
واما مك بكر فان قلت قولهم عندي مال
جملة اسمية لان ارتفاع مال على الابتداء
والظرف المقدم من موقع المحل على الخبرية

فكيف عدّها ظرفيّة قلنا الجواب عن هذا مبنيّ
على مقدّمة وهي انّ المستقرّ اعني السّادّ مسدّ
الفعل لا يخلو من انْ لا يعتمد على احد الاشياء
السّتّة التي هو للمبتدإ والموصوف والموصول
وذي الحال وحرف النّفي وحرف الاستفهام
قبله او يعتمد والثاني يعمل في الاسم الواقع
بعده عمل كلّ فعل في فاعله وفاق لان الظّرف
ههنا لنيابته عن الفعل يعمل عمله لا سيّما
وقد تقوّي بالاعتماد وذلك نحو قولك
زيد في داره عمرو وجاءني الّذي في الدّار اخوه
ومررت برجل في كمّه كتاب وكفّيت زيدا
وعليه جبّة وشهي وافي الدّار اخوك و
ما قبلها ابوك واما الاوّل اي عدم الاعتماد وهو
الظّرف الّذي لم يعتمد على شيء قبله فالاسم
الواقع بعده لا يخلو من ان يكون حدثا او غير

او غير حدث والثاني لا يعمل في المظهر بعده عند
اصحابنا بل ارتفاعه بالابتداء والظّرف المقدّم
متحمّل الضّمير وهو مع تضمّنه من الضّمير
مرفوع المحلّ بالخبريّة نحو عندي فال فارتفاع
مال بالابتداء عند هم وفي الظّرف المقدّم
ضمير وهو معه واقع خبرا له وعند الكوفيّين
ارتفاع الاسم بعده بالفاعليّة مثله اذا
اعتمد فانّهم لا يشترطون لعمله الاعتماد
كما لا يشترطونه لاعمال اسمي الفاعل والمفعول
وافقهم الاخفش منّا في المسئلتين اعني
في اعمال الظّرف واعمال الصّفات من غير
اعتماد هذا اذا كان الاسم الواقع بعد الظّرف
غير حدث فان كان حدثا فارتفاعه
للفاعليّة عند سيبويه وان لم يعتمد الظّرف
وذلك قولك يوم الجمعة الخروج واما مك

وامامك الوقوف ومنه قوله تعالى ومن
اياته انك ترى الارض لان التقدير ومن
اياته رؤيتك وقوله تعالى ومن اياته ان تقوم
السماء اذا التقدير بقيام السماء وعند الخليل
لا فرق بين الحدث وغيره في اشتراط
الاعتماد فارتفاع هذه الاسماء عنده بالابتداء
وهو اقرب الى القياس فاذا تلخص هذا
فنقول قولهم عندي ما الجملة ظرفية عند
الكوفيين والاخفش وعند البصريين جملة
اسمية الا ان الخبر اعني الظرف مع ما تضمنه
من ضمير المبتدا جملة عندهم لكونه متأولا
بنحو استقر وحصل دون اسم الفاعل بدليل
وقوعه صلة للموصول نحو الذي في الدار
زيد والصلة لا تكون الا جملة وعلى المذهبين
فالاستشهاد به للجملة الظرفية صحيح

صحيح لان المجموع او الجزء الثاني جملة الظرفية
بلا شبهة قوله وكل منها تقوم مقام المفرد
فتكسبي محلة اعلم ان الجمل كثيرا ما تقوم
مقام المفرد فيقدر في محلها اعراب المفرد
العامة هي مقامه وهو المعنى من قوله فتكسبي
اعرابه محلا وذلك بحكم الاستقراء في ستة
مواضع احدها خبر المبتداء نحو زيد ذهب
ابوه وزيد اخوه ذاهب وبكر ان تعطه يشكرك
وخالد في الدار رفعوا لنا في الدار جملة عند اصحابنا
لسد مسد استقر على ما ذكرناه انفا وعند
الكوفيين مفرد لان المقدر فيه مستقر عند
هم وانه مع ضميره ليس بجملة على ما سنبينه
ذلك في موضعها وتابعها الخبر في باب ان نحو
ان زيدا ذهب ابوه وبلغني ان زيدا قد ذهب
ابوه وكان عمر اغلامه اسد وجاء في زيد

لكن عمرا لم يجئ ولبيت زيدا إن تأته يكرمك ولعل

وثالثها الخبر في باب كان نحو كان زيد قد قام أبوه

أو أبوه قائم أو إن تعطه يشكرك أو أما لك في هذا

الجمل منصوبة المحل على الخبرية ورابعها المفعول

الثاني في باب حسبت نحو حسبت زيدا أقام أبوه

أو علي قياس ما تقدم وحكم هذه الثلثة حكم

خبر المبتدإ وخامسها صفة النكرة نحو

مررت برجل أعجبني كرمه أو أبوه كريم وإن تن

أعجبك حسنه أو في حسبه شرف والجملة

لا تقع صفة إلا للنكرة لوجوب التطابق بين

الصفة والموصوف تعريفا وتنكيرا والجملة

نكرة لكونها شائعا خبرا كالفعل فموصوفها

لا يكون إلا نكرة وسادسها الحال وأعلم أولا أن

الحال لاستغناء صاحبها عنها وثبوتها له في حال

دون حال ومجيئها فضلة أبدا لم تتحجر بصاحبها

بصاحبها ذلك الاتحاد فاقتضت الحال لذلك إن

تؤكد وشيجة الاشتباك بينهما بمزيد ربط وذلك

عند كونها جملة وأما عند كونها مفردا فلدلالة

الإعراب لفظا على نسبه وتعلق هناك معنوي

لم يفتقر إلى تكلف تعلق آخر ثم إن للحال أصلا

وأسلوبا ونهجا في الاستعمال ملحوبا أما

الأصل فهو أن يكون صفة منتقلة دالة على

الحدوث والتجدد اللهم إلا في الحال المؤكدة نحو

زيد أبوك عطوفا فلا ينحرف بها عن ذلك إلا

بتأويل وأما النهج في الاستعمال فهو أن يستهل

مثبتا بلفظ بدون حرف النفي فلا يكاد يقال

جاء زيد لا راكبا اللهم إلا في الألفاظ العامية

وكلام المولدين بل غير راكب ثم إن الجملة الواقعة

موقع الحال مبنى سبقت مساق هذا الأصل و

النهج جرت مجرى المفرد في استغنائها عن

عن رابطة تجمع بينها وبين صاحبها بخلاف ما اذا
انحرفت عن هذا الطريق فانها تتوسط ما يدل على
الربط بينها وصاحبها حقيق ايجاز فاذا تمهد هذا
فنقول اما الجملة الاسمية فحقها ان تصدر بما
يدل على الربط وهي الواو الموضوعة لافادة معنى
الجمع لكونها منحرفة عما هو اصل الحال اعني التجدد
والانتقال لكون الجملة الاسمية في الامر العام
مفيدة لمعنى الثبات والدوام نحو جاء زيد
وغلامه راجل وقد تحذف في الندرة نحو كلمته
فوه الى فيّ ورجع عودة على بدء به ونحو قول
الشاعر ولولا جنان الليل ما آب عامر
الى جعفر سربالة لم يمزق وعلى هذا اذا
كانت منفية نحو لقيت زيدا ولا مال له بل الواو
ههنا لانحرافها عن اصل الحال وعن ربطها في الاستعمال
جميعا اوجب اللهم الا ان يكون الحال مؤكدة

مؤكدة نحو هو الحق لا شبهة فيه وقوله تعالى ذلك
الكتاب لا ريب فيه على احد الوجوه فههنا لا يستغني
الواو لكون الحال تامة التعلق بصاحبها بل جرت
مجراه في المعنى فتخلل الفاصل ههنا كتخلل الفاصل
بين الفضاء والحائط واما الفعلية فلا يخلو
فعلها من ان يكون مضارعا او ماضيا اذ الامر
لا يأتي وقوعه هذا الموقع لكونه طلبا غير
ثابت بنفسه فمحال ان يكون ثابتا لغيره وان كان
مضارعا فلا يخلو من ان يكون مثبتا او منفيا
وان كان مثبتا فهو وارد على اصل الحال وغير محتاج
فلا يجوز نحو جاء زيد يركب الا ان يعاد الجناب بين
يديه وان كان منفيا جاز فيه الامران لورود وقوع
على اصل الحال دون تجردها في الاستعمال نحو جاءني
زيد لا يركب او ولا يركب وان كان ماضيا فكذلك
يسوغ الامران لانحرافها عن تجردها اذ لا بد

فيه من قد ظاهرة او مقدرة مثبتا وكذلك من حرف
النفي اذا كان منفيا نحو جاءني زيد قد ركب او وقد
ركب وقوله تعالى اوجاءوكم حصرت صدورهم
اي قد حصرت وعلى هذا قولك كنت اسعى في امر
كذا ما كان يغنيني السعي او ما كان يغنيني السعي
واما الظرفية فالظرف وهما لا يخلوا من ان يكون
عاملا في ضمير صاحب الحال المستكن فيه او
في اسم مظهر بعده اما الاول فبغير واو البتة
لأنخراطها في سلك المفرد بل هو مفرد عند بعضهم
على ما سبقت اليه الاشارة وذلك نحو جاء في
زيد تحتي فرس واما الثاني فسايغ فيه الواو
وتركه نحو جاءني زيد على كتفه سيف او على
كتفه سيف وذلك لما يتجاذبها من شبهي
الجملتين الاسمية والفعلية لفظا ومعنا و
واما الشرطية فلا تكاد تقع بتمامها موقع الحال

الحال فلا يقال جاءني زيد ان تسأل يعطى على الحال
بل لو اريد ذلك تجعل الجملة الشرطية خبرا عن
ضمير ما اريد الجواب عنه نحو جاءني زيد وهو ان تسأل
فيكون الواقع موقع الحال هي الجملة الاسمية دون الشرطية
ولعل السر فيه ان الجملة الشرطية تضاد ذهابا بالحرف
المقتضي لصدارة الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها
الا ان يكون هناك فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك
كما في الخبر والصفة فان المخبر عنه لعدم استقلاله
عن الخبر يصرف الى نفسه مما وقع بعده ما فيه ادنى
صلوح لذلك وكذا الموصوف لما بينه وبين الصفة
من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى انهما قد
جعلا شيئا واحدا في غير موضع تخالف الحال
فانها تنقطع عن صاحبها جدا ولذلك سموها
قطعا فلم يسوغ وقوعها حالا الا بعد ان ابرز
في معرض الاسمية التي ليست بتلك المثابة نعم قد

اوقعوا الجملة المصدرة بحرف الشرط موقع الحال
ولكن بعد ما اخرجوها عن حقيقة الشرط وتلك
الجملة لا يخلو من ان يعطف عليها ما ينا قضها او لم
يعطف والاول ترك الواو ومسلم فيه نحو قم
اليك ان آتيتني وان لم تأتيني اذ لا يخفى ان
المقتضى من الشرطين في مثل هذا الموضع لا
يبقيان على معنى الشرط بل يتحولان الى معنى التسوية
كالاستفهامين المتناقضين كقوله تعالى انذرتهم ام
لم تنذرهم واستغفرهم ام لم تستغفرهم واما
الثاني فلا بد فيه من الواو نحو ايتك وان لم تأتني
واكرمك وان اهنتني ولو ترك الواو لالتبس بالشرط
حقيقة وقد ذكر الجزري في مسائل العشرين بات
الواو ههنا للعطف دون الحال والمعطوف عليه
محذوف والتقدير ان آتيتني وان لم تأتني وان
لم تهنني وان اهنتني محتجا بان ان للمستقبل

للمستقبل والمستقبل لا يقع حالا والجواب عنه ظاهر
فان الجملة المصدرة بان لم تجعل حالا لا تعدو ما انسلخ
عنها معنى الشرط واذا كان كذلك لم يبق لان دلالة
على الاستقبال واذا جاز وقوع الشرطين المتناقضين
حالا لخلوهما معنى الشرطية فليجز في الواحد على ان
قوله ان المستقبل لا يقع موقع الحال ممنوع اذ يصح
وقوع المستقبل موقع الحال على ضرب من التاويل ومنه
مسئلة الكتاب وهي مررت برجل معه صقر صايد
غدا اي مقدرا الصيد به غدا كما في قوله تعالى لتدخلن
المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم و
مقصرين اي مقدرين التحليق والتقصير فوضح ان
المستقبل لا يمتنع وقوعه حالا في الجملة فهذه
هي المواضع الستة التي ذكرها المصنف رحمه الله
عليه ان الجملة فيها يقع موقع المفرد وزادها اشياء
اخر هي كالمنشعبة عن هذه منها المفعول الثالث

في باب اعلمت نحو اعلمت زيدا عمرا اشرف ابوه او ابو

شريف او ان تأته يكرمك او عنده مال ومنها خبر

لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل شرف حسبه ومنها

ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد او لا رجل ابوه

قائم على قياس ما تقدم ويجمع هذه المواضع التسعة

قولنا ان الجملة انما تقع موقع الحال المفرد

اذا كانت خبر المبتدأ قبل دخول العوامل

اللفظية او بعده او صفة للنكرة او حالا وقد يظن

ان منها الجمل المضاف اليها اسماء الزمان والمكان نحو

يوم يقوم زيد واذا الخليفة عبد الملك وليس

بصواب لان المراد بالجملة في هذه المواضع هي الجملة

الحقيقة التي لا يكون في معنى المفرد بل واقعة موقع

المفرد والجمل المضاف اليها اسماء الزمان والمكان

جملة في اللفظ دون المعنى لان الجملة الحقيقة

لا تقع مضافا اليها ولهذا قالوا ان المضاف اليه

اليه في مثل هذا الموضع هو المصدر حقيقة دون

الجملة قوله ويكون فيها ضمير عايد الى الاسم

الاول والسبب في اشتراط الضمير في هذه

المواضع لفظا او تقديرا ظاهر لانه لولا ذلك لكانت

الجملة منقطعة التعلق عما قبلها بالكلية فلا تصلح خبرا

او وصفا او حالا له فان قلت هذا يشكل بالجملة

الحالية الخالية عن الضمير نحو لقيتك والجيش قادم

وبالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان والقصة

نحو قوله تعالى قل هو الله احد قلنا لا منافاة

في الجملة الواقعة موقع المفرد قلة وما ذكرتم

من الجملتين غير واقعة موقع المفرد فلا يرد علينا

نقضا اما الاولى فلان الحال المجردة عن ضمير

صاحبها لا تكون الا جملة والحال المفردة لا يجرد

عن ضمير صاحبها ذي الحال بحال لا تقول جاءني

زيد راكبا عمرو مثلا فالجملة الخالية عن الضمير

عن الضمير غير واقعة موقع المفرد كلا اصلا وامّا الثانية

فلأنّ ضمير الشان لا يخبر عنه بالمفرد البتة فالجملة

الواقعة خبرا له لا تكون واقعة موقع المفرد فالحاصل

انا قد حكمنا ان الجملة الواقعة موقع المفرد انما هي

واقعة موقع في هذه المواقع فلا يلزم من هذا ان

كلّ ما هو الواقع في هذه المواقع هي الواقعة موقع المفرد

ثمّ السبب في جواز اخلاء الجملة الحالية عن الضمير

اجراء لها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بينه وبينها الا

ترى انك اذا قلت اتيتك والجيش قادم كان المعنى

اتيتك هذا الوقت والظرف لا يفتقر الى ضمير

عايد منه الى ما تقدمه فكذا ما جرى مجراه

وامّا الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان فانما

جاز اخلاؤها عن الضمير بل وجب لأنها عبارة

عما كني عنه بالضمير وبيان له فهي هو في المعنى

فجرت مجرى قولك زيد اخوك في كون الخبر هو

هو المبتداء فلا يفتقر الى ما يصل بينهما قوله وسنرى

ذلك وبعد بيان هذه الأشياء الستة لا بتفصيل

وقوع الجمل هناك اذ ليس في الكتاب منه عين

ولا اثر وهذا الذي بسيط من عذري في بسط

الكلام في هذا الموضع وقد بزهت هنا على رموز

خلوا عنها الأصل المنتخب منه قوله فصل

الأعراب ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل

انما سمي الاعراب اعرابا لانه يبيّن المعاني ويوضحها

هو مشتق من قولهم اعرب الرجل عن حجته اذا

بيّن الا ترى انك اذا قلت ما احسن زيد فلم تعرب

لم يعرف أمتعجب انت من حسن زيد ام ناف

للأحسان ام مستفهم عمّا هو الأحسن منه من

الأوصاف او الاعضاء فاذا نصبت زيدا تبيّن انّ

المراد منه التعجب واذا رفعت ظهر ان المراد منه

نفي الأحسان عنه واذا جررت مع رفع احسن

علم ان المراد منه الاستفهام وقيل انه ماخوذ من
عربت معيد تعاد اذا فسدت والهمزة للسلب لان
الاعراب ازالة اللبس والفساد وانما جعل الاعراب
الاختلاف في اخر الكلمة دون اولها واوسطها
لان الاعراب علم احوال الكلم ولا يحسن الصير
الى الحال الابعد الفراغ من الاصل فلهذا جعل
الاعراب اختلاف اخر الكلمة وانما قيد اختلاف
باختلاف العوامل ولم يطلق احترازا عن الاخلاف
في اخر من وبحو في قولك من زيد ومن ابنك
ومن الرجل فان مثل ذلك الاختلاف لا يكون
اعرابا لان الحرف لا حظ لها في الاعراب وانما
الحركة في نون من لاجل التقاء الساكنين **قوله**
وما في اخره الف لا يظهر فيه الاعراب اعلم
ان الاسم المعرب غير التثنية والجمع على حدها
لا يخلو من ان يكون صحيح الاخر او معتل الاخر

الاخر فالاول يختلف لفظا بحركة في الاحوال الثلثة نحو
جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد واما الثاني
فلا يخلو من ان يكون اخره الفا او واوا او ياء فان كان
الفا فالاختلاف تقديري لامتناع الحركة على الالف
وذلك نحو هذا عصا ورايت عصا ومررت بعصا
والفرق بينه وبين المبني ان اعرابه تقديري من حيث
ان الحركة مقدرة في اخر الكلمة ولولا ذلك لما انقلب
الواو والياء الفا في عصا ورحى واعراب المبني محلي
ولا تقدير للحركة وقد سبق الفرق فيما تقدم بين
المحل والتقدير وان كان اخره ياء نظر فان تحرك ما قبلها
كالقاضي والرمي فاريتفاعه تقديري وكذلك اخواته
لاستثقالهم الضمة والكسرة على الياء المتحرك ما قبلها
اما الضمة فلكونها اثقل الحركات واما الكسرة فلا
فلافضائها الى اجتماع ثلث كسرات اعني الياء وكسرتها
وكسرة ما قبلها واما انقلابه فلفظي لعدم ما يمنعه

من الفتحة وذلك نحو جاءني القاضي ورأيت القاضي
ومررت بالقاضي وإن كان ما قبلها ساكنا فهي تجري
مجرى الصحيح في تحمل الحركات الثلث نحو هذا
ظبي ورأيت ظبيا ومررت بظبي وإن كان آخر
الاسم واوٍ فلا يكون ما قبلها إلا ساكنا وهو جار
مجرى الصحيح نحو دلوٍ فضم في الأسماء المتمكنة
أن يتطرف واو وما قبلها حركة وقلبهم واو دلوٍ وحقوٍ
في الجمع على فعل نحو أدلٍ واحق مما يحققه قوله
وأصل الأعراب بالحركات وقد يكون بالحروف اعلم
أن الحركات هي التي جعلت دلائل الأعراب ولذلك
تراهم لا يعدلون بها إلى الحروف إلا عن ضرورة وذلك
في ثلثة مواضع احدها الأسماء الستة مضافة
إلى غير ياء المتكلم اعلم أن الحركات قد تنوب عن اسماء
محذوفات الأعجاز حالة الإفراد فاصل أبٍ أبَوٌ
كعصوٍ بدليل أبوان فكان القياس ان تقلب الواو

الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في عصًا إلا
انهم حذفوه حذفا غير قياس وقال الراجز
حذفوه فرقا بين المتشبث وغير المتشبث والحذف
بالمتشبث اولى لما فيه من الثقل المعنوي وهو
تضمنه الاضافة ودلالته على المضاف اليه غير
مذكور التزاما فاذا اضيفت إلى غير المتكلم زال البعض
الثقل اذ الاضافة ازالت التضمن هو المضاف
اليه وقد صرح به فرد ما حذف منها لأجل الثقل
المعنوي واذا ارد المحذوف فلم يثبت لهم ان
يجعلوا اعرابها بالحركات بعلة رد الواو والاستثقال
عليها ولم يجعلوا الواو الفا في الأحوال الثلث
مع تحركها وانفتاح ما قبلها بل جعلوا اعرابها بالحروف
تمهيدا لما نووه من اعراب التثنية والجمع على
حدها بالحروف على ما سيجيء فاعربوا هذه
الستة من الأحاد بالحروف ايقاعا للانس بها

واستقامة للطابع الي قاعدة الاعراب بالحروف

في التثنية والجمع لئلا يبقيا كالمثنى وحشين بلا نظير

لهما في الآحاد وخصّوا هذه الستّة لأنها مقتضته

للاضافة وفرع الأفراد فضاهت التثنية في كونها

فرع الواحدة فقالوا جاءني ابوه ورأيت اباه و

مررت بأبيه وفيهم في ذلك طريقان احدهما انهم

حذفوا حركة ما قبل الواو في الاحوال الثلث و

اتبعوها حركة الواو كما فعلوا في ابنم وامرء

ثم سكنت الواو في حال الرفع والجر تخفيفا فصار

ابوه وابيه بعد الانقلاب في المجرور ياء كما في

ميزان لوقوعها ساكنة بعد كسرة وانقلبت الفا

في حال النصب لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار

اباه والثاني انهم نقلوا حركة الواو في حالة الرفع

الي ما قبلها بعد حذف حركته وقلبوها الفا في حال

النصب لما تقدم ونقلوا حركتها في حال الجر الي ما قبلها

ما قبلها وقلبت ياء لما ذكرنا ففيها النقل حال الرفع

والقلب حال النصب والقلب والنقل حال الجر وذكر

جدّي رحمه الله في تعليل اعراب هذه الأسماء وجها

اخر وهو انّ الواحد على النصف من المثنى والمفرد

على النصف من المضاف وكذلك الحركات على النصف

من هذه الحروف لان الواو ضمة ومدة ومدة الضمة

ضمة وكذلك الألف والياء فلما جعل اعراب الواحد

والمفرد بالحركة لزم المثنى والمضاف النّ ايدين عليه

بشطر بالحروف النّ وايد على الحركات بشطر واختصوا

بهذه الستّة دون سائر المقتضيات للاضافة

الحذوفات الأواخر لأنها اطردت بها الى الأصول

في التثنية اعني ابوان واخوان ولا يقال يدان

الا فيمن يقول في الواحد يدي وهو من العرب قليل

اعراب هذه الاسماء مضافة بالحركة مثلها مفردة

ذهابا بالمضاف مذهب المفرد فيقولون ابه وأبه وابه

واعلم ان هنو وهنه لغتان مشهورتان و
كذلك حمو وحمه وفوه وفه وفي الحديث
فاعضضه بهن ابيه ومن ابيات الكتاب
• وقد بداهنك من المنزر • وفي كلامهم تيذ ان
فاني حمها وجارها • وفي الحديث الاحموها الموت
وقولهم ويصبح ظمآن وفي البحر فه وفي فمي
ما به هل ينطق من في فيه ماء واصل فم فوه تحذف
الهاء حذفا غير قياسي كما حذف حرف العلة
لمشابهتها في خفائها اياها ولم يكن في كلامهم اسم
متمكن على حرفين ثانيهما واو فابدلت منها الميم
لتقارب مخرجهما فلما اضيف رد الى اصله ذهابا
به مذهب اخوانه ومنهم من يجعل هذه الاسماء
مقصورة فيقول اباه في الاحوال الثلث كما يقال
عصاه قال الشاعر ان اباها وابا اباها
• قد بلغا في المجد غايتاها • وقول ابي خنيفة رحم الله

رحم الله لاورمة ياباقبيس وارد علي هذا ثم
اعلم ان هذه الاسماء متى اضيف الى ياء المتكلم لم
يبق الا حرف العلة اذ لو رددت لاشتبه الواحد بالجمع
نحو اخي واخي ولما لم يلزم ذلك في فم حيث لم يكن
له جمع سلامة رددت فقيل في تكسيره افواه واما ذو
فانها لا يضاف الا الى اسماء الاجناس الظاهرة لانها
موضوعة وصلة الى الوصف باسماء الاجناس
علي ما عسي يجيء ونحو قول الشاعر • انا ابا رذوك
اردمنها ذووها • شاذ والثاني التثنية والجمع المصحح
وانما جعل اعرابهما بالحروف لانهما متفرعان والاعراب
بالحروف فرع علي الاعراب بالحركات فجعل الفرع
للفرع كما جعل الاصل للاصل وانما اختصت
التثنية بالالف والجمع بالواو واشتركا في الياء لان
الحروف ثلثة فاختص واحد بذا وواحد بذاك
فاشتركا في واحد فرقة ووجه اختصاص الالف

بالتثنية والواو بالجمع هو ان التثنية اكثر في الاستعمال
من الجمع السالم لاختصاصه بالعقلاء الذكور بخلاف
التثنية والالف اخف من الواو فاختص الاخف
بما هو الاكثر في الاستعمال والاثقل بما هو الاقل
فيه وانما جعلا علامتين للرفع لان الواو هي اخت
الضمة فهي على الرفع ادل منها على غيره فجعل علامة
للرفع في الجمع والالف لما كانت عثرتها في التثنية حملت
عليها فان قلت هلا جعلوا الالف في التثنية
علامة للنصب لكونها اخت الفتحة وحملوا الواو
في الجمع عليها قلنا لما في ذلك من وقوع الشركة بين الرفع
والجر وهذا على خلاف ما توجبه المناسبة اذ
المناسبة انما هي بين الجر والنصب دون الرفع
فاشتركهما في الحكم اولى ولما جعلا احدى الواوين والا
علامتي الرفع في التثنية والجمع جعلوا الياء علامة
للجر فيهما لكونها اخت الكسرة وكسروا ما قبلها في الجمع

في الجمع وفتحوا في التثنية فرقا بينهما والفتحة اخفها
اولى بالتثنية لما مر فلم يبق للنصب علامة فانما فحملوا
النصب على الجر دون الرفع من وجوه احدها ان الجر
الزم للاسماء من الرفع لانه لا يدخل القبيلتين بخلاف
الرفع فالحمل عليه اولى لا سيما في التثنية والجمع المختصين
بالاسماء والثاني ان الجر اخف من الرفع فالحمل اولى
لكون الخفة مطلوبة والثالث ان بين النصب والجر
من التاخي ما ليس بينه وبين الرفع لاشتراكهما في ان
كل واحد منهما فضلة يتم الكلام بدونه بخلافه و
واشتراكهما في معنى المفعولية نحو خرجت زيدا وررت
بزيد وفي الكناية نحو مررت بك ورأيتك والرابع
ان النصب الى الجر اقرب منه الى الرفع في المخرج فالحمل
عليه اولى وذلك لان النصب من اقصى الحلق
والجر من وسط الحنك والرفع من الشفتين ثم
انهم اختلفوا في هذه الحروف انها حروف الاعراب

ام دلائل الاعراب ام نفس الأعراب والصحيح ما
ذهب اليه سيبويه وهو انها حروف الأعراب فالألف
حالة في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد اي هي
بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاعليه
والياء في زيدين بمنزلة الدال المنصوب او المجرور
من زيد **واما** النون فيهما فرق عوض من الحركة و
والتنوين الثابتين في الواحد **فان قلت** اذا كان الالف
في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد فاي حاجة
تدعو الي زيادة النون بدلا عن الحركة **قلنا** الألف
بمنزلة الدال المرفوع انه بمنزلة المتحركة بحركة
الضمة بل معناه انه بمنزلة الدال وفيه الضمة
بالفاعلية ففي هذه الحروف دليل علي معني اختصاص
الحركة بحالة دون حال فنسبت الحاجة الي زيادة النون
بدلا عن لفظ الحركة وعلموا ان الحركة تغاير الاعراب
وانما فتحوا نون الجمع وكسروا نون التثنية للفرق بينهما

بينهما **فان قلت** البست الغنية قد حصلت عنه
بأختلاف صيغتهما **قلنا** ان الصيغتين قد تتحدان
في بعض الاسماء المعتلة فلا يظهر الفرق ثمه الا باختلاف
حركة نونيهما نحو المرءين والمعلين والمصطفين
ووجه اختصاص الكسرة بنون التثنية والفتحة
بنون الجمع هو ان اصل هذه النون ان تكون ساكنة لأنها
حرف مبني الا انها حركت لالتقاء الساكنين
والأصل في تحريك الساكن الكسر لأن حركة الساكن
لا تكون الا حركة بناء فاوثر بها ما هو ابعد الحركات
من المعربات وهي الكسرة اذ قد وجدناها لا تدخل
على نون عين من المعربات وهما الأسم غير المنصرف و
والفعل المضارع بخلاف اختيها فاستوفرت نون
التثنية بما هو الأصل لكونها قبل الجمع ثم فتح نون
الجمع فرقا بينهما ولم تضم لثقل الضمة ووجه اخر
وهو ان نون التثنية انما وقعت بعد الألف والياء

او ياء مفتوح ما قبلها فلم يستثقل فيها الكسرة
واما نون الجمع فقد وقعت بعد واو مضموم
مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها فاستثقلت
الكسرة فيها اما التوالي الاجناس واما للخروج
من الضمة الي الكسرة في الثالث كلا واذا اضيف
الي مضمر جعل اعرابه كاعراب المثنى لوجهين احدهما
قول المقدمين وهو ان كلا وان كان اسما مفردا
والفه منقلبة عن الواو والياء علي اختلاف
فيه فكان القياس ان يبقي في جميع احواله علي
الالف كعصاك وعصى زيد الا انه شبه بأبي وعلي
للزوم الاضافة لزم فيهما ما يلزم عليه من
الاسماء فقلبت الفه ياء مع المضمر دون المظهر فقيل
كلا اخويك في الاحوال الثلث وكلاهما في الرفع
اذ الاحظ لالفيه وعليه في الرفع فيحمل كلا عليهما
وتقول في النصب والجر كليهما كأليهما وعليهما

ويجوز ان تقرأ كلا بالتنوين وبغير التنوين وتوجيهه ان الضاف المحذوف ان كان مرادا بقرء بغير التنوين وح يكون مبنيا علي الضم تقديرا وان كان مبينا ولم يكن مرادا يقرء بالتنوين

وتحصيل ان كلا شابه بأبي وعلي ينبغي ان يجعل علي الحالة التي يكون ثانيا تستحق بها في القلب وهو النصب والجر دون الرفع

وعليهما وانما فعلوا ذلك في اي وعلي لانهم لما ادا و
اي وعلي يفتقر ان الي ما يدخلان عليه
ورأوا الضمير المجرور يحتاج الي ما يتصل به
ولا يمكن ان يكون مبتدأ به فلما دخلت الي وعلي
علي الضمير المجرور وكان الاول في افادته محتاجا
الي الثاني والثاني في وجوده الي الاول فامتزجا
امتزاجا تاما فصارا كاسم واحد في ان احد
الشرطين لا يستقل بدون الثاني فلما حصل هذا
الامتزاج مع المضمر دون المظهر لان المظهر مستقل
بنفسه غير محتاج الي ما يتصل به احق ان ينصب
علامة يستدل بها علي هذا الامتزاج فقلبوا
الالف ياء لان مثل هذه الياء لا يوجد اصلا
في اواخر الكلم وانما يوجد كثيرا في اواسطها كسيد
وميت ودينل وغيث ونحو ذلك واذا لم يوجد
الامتزاج في المظهر لم تقلب فان قلت ان هذه

الاتحاد يوجد مع جميع الحروف الداخلة على المضمر

قلنا لكن قد امكن ههنا نصب العلامة ففعلوا

لان الميسور لا يسقط بالمعسور الوجه الثاني

وهو ما ذكره المتأخرون ان كلا اسم مفرد اللفظ و

معنى المعنى فجعل حكمه عند الاضافة الى المضمر

حكم المثنى وعند الاضافة الى المظهر حكم الاسم المفرد اعتبارا للفظ

المقصور كعصا تقديرا على اعتبار حكمها وانما تنعكس

القضية لان المظهر هو الاصل والمفرد هو الاصل

والمضمر فرع والمثنى فرع فجعل الفرع مع الفرع والاصل

مع الاصل وهذا معنى قوله واذا اضيف الى المظهر

فحكمه حكم العصا اي كما ان لفظ العصا لا تتغير

في الاحوال الثلث فكذلك لفظ كلا ويقال ان قوله

لفظا احتراز عن الحكم خطا اذ ليس حكمه حكم العصا

خطا لان العصا لا يكتب الا بالالف لان الفها

منقلبة عن الواو قطعا وفي الف كلا اختلاف فمن

فمن جعلها من الواو يكتب بالالف ومن جعلها من

الياء كان القياس ان يكتب بالياء وقيل انها في حال

الرفع يكتب بالالف وفي حال النصب والجر

يكتب بالياء لفرقها بعرق الى الياء في الحالين قوله

وتستوي الجر والنصب في خمسة مواضع قد سبق

الاشارة الى العلة الموجبة للاستواء لفظي الجر

والنصب في التثنية والجمع السالم واما جمع المؤنث

بالالف والتاء فانما استويا فيه اطراد الفرع وهو

المؤنث على قسيم الاصل وهو المذكر وان تقدم

فيه العلة التي اوجبت الحكم هنالك ولهذا نظائر

لا تخفى واما ما لا ينصرف فانما استويا فيه

لانه لما منع الجر لشبهه الفعل على ما سنبين ذلك

كان اولى الحركات بان يقوم مقام الكسرة الفتحة

لما بينهما من التآخي والتشاكل واما التسوية

في الضمير بينهما فسيجيء من بعد ان شاء الله تعالى

قوله ومن قيام الحرف مقام الحركة التنوين في يفعلون

اعلم انّ التنوين في الأفعال الخمسة عوض
من الحركة في يفعل وانّما عوّضوها عنها لانه لمّا
وجب ان يكون هذه الأفعال معربة ولم يمكن ان
يجعل اللام معتقب الاعراب لأنّ هذه الضمائر
بعدها وجبت كونها على وجه واحد ولم يمكن
ايضا ان يجعل الضمائر حروف الاعراب لأنها في الحقيقة
ليست من نفس الفعل لزم زيادة حرف تنوين
مناب الحركة فوجدوا اولى الحروف بذلك حروف
المدّ واللين لكثرة دورها في كلامهم ولم يمكن
زيادتها هنا لامكان الضمائر فزادوا حرفا شبيها
بها وهو النون واختصت بحال الرفع لأنه اوّل
احوال الاعراب فاستوثروها ثم حذفوها
في حال الجزم حذف الحركة التي هي عوض عنها وحملوا
النصب على الجزم لأنه في الفعل بمنزلة الجرّ في الاسم

في الأسم فقيلها هما يفعلان ولم يفعلا ولن تفعلا وكذلك
البواقي ثم انهم اجروا حروف المدّ واللين في الفعل
المعتل اللام مجرى هذه النون في ان حذفوها
في حال الجزم وان كانت من نفس الكلمة لأنها اشبهت
الحركات من حيث انها مركبة منها على قول بعض
النحويين والحركات محذوفة على قول بعضهم
وعلى كلا التقديرين فالمناسبة بينهما حاصلة وايضا
الحركات لا تقوم بانفسها فحذفت
في الجزم حذف الحركة فقيل لم يغز ولم يرم ولم يخش
واثبت ساكنة في الرفع لاستثقالهم الضمة عليها
وحركوا الواو والياء في النصب نحو لن يغزو ولن
يرمي وبثبت الألف في النصب ثباتها في الرفع لأ
متناعها عن الحركة وهذا الحكم اعني حروف المدّ
واللين غير مذكور في المتن في اكثر النسخ وفي
بعضها مذكور فلهذا قد شرحناه قوله والأسماء

على ضربين لما كان المعرب هو ما اختلف آخره
بأختلاف العوامل باختلاف العوامل لفظا او تقديرا
كان المبني هو الذي يقابله وهو ما لا يختلف آخره
بأختلاف العوامل لفظا ولا تقديرا فيكون حركة
آخره وسكونه لا بعامل اوجب ذلك بل هو مبني
عليه قوله ثم المعرب على ضربين منصرف وهو ما
يدخله الجر والتنوين انما جعل التنوين علامة
علو للأنصراف لأن اولى الحروف بالزيادة للعلامة
حروف المد واللين ولم يمكن زيادتها في الواحد
للألتباس الواقع بين الواحد والتثنية والجمع
فزادوا ما يناسبها وهو التنوين قوله وغير
منصرف وهو ما لا يدخله الجر والتنوين اعلم
ان احد مذهبي النحويين هو ان غير المنصرف
لما شابه الفعل وكان التنوين علامة التمكن
ولم يكن في الفعل قضيوا ان منعوه اياها

ايا هو الموجب الشبه ولم يكن الجر مقصودا بالمنع
الا انه منع لكونه شريكا للتنوين في اختصاصه
بالاسم وقد حصل ايضا انه قام مقام التنوين
وعاقبه في الاضافة والدليل على ان الجر غير مقصود
بالمنع الا انه منع بشفاعة التنوين انهم لما امنوا
الحاق التنوين بالاضافة ودخول اللام اعادوا
الجر فلو كان من قصدهم منع الجر على انفراده لما
اتى به حيث امنوا الحاق التنوين ولهذا اثروا
مع على الواو حيث قالوا منع الجر مع التنوين

والمذهب الثاني هو ان الجر مقصود بالمنع
على حدة وذلك لأن الجر ركن من اركان الاعراب
وهذا الباب لما شابه الفعل منع التنوين الذي
هو علم التمكن ومنع بعض وجوه الاعراب
هو الجر وهؤلاء اثروا الواو على مع فقالوا منع
الجر والتنوين قوله في موضع الجر مفتوحا

هذا من عبارة صاحب الكتاب وقد قيل انه تسامح منه
في العبارة لأن الفتح من اقسام البناء ولا ينصرف ليس
بمبني فحقه ان يقال وكان في موضع الجر منصوبا
والصواب ان استعمال الفتح هنا حقيق لأن
النصب ليس بدل على الحركة بل يدل عليها مقترنة
بالدلالة على المفعولية فاذا قيل الاسم منصوب
فمعناه ان فيه فتحة دالة على معنى مخصوص من
شأنها ان تدل بذاتها على ذلك المعنى ومعلوم ان
الفتحة في دال احمد اذا قلت مررت بأحمد
لا تدل على ما تدل عليه في رأيت احمد وضربت زيدا
فيصح اطلاق النصب عليه بل هي حركة قامت مقام
اختها وانابت عنها لعلة اوجبت ذلك فلما لم يكن
فيها دلالة على المعنى الذي لأجله سميت نصبا قيل
وكان في موضع الجر مفتوحا ولو قيل منصوبا لم
يصح في الظاهر اذ هو بمنزلة ان يقال وكان في موضع

فيه موضع الجر مفعولا قوله والأسباب المانعة من
من الصرف تسعة اعلم انه انما منع الاسم
من الصرف بهذه الأسباب لأنه قد شابه بها الفعل
لان الفعل بعد الاسم في التأليف لانه مشتق من المصدر
من حيث انه خبر عن الاسم والاسم مخبر عنه
على ما سيأتي من بعد وكل واحد من هذه التسعة
ثان لاثنين وفرع على اصل اذ العلمية فرع الجنسية
والتأنيث فرع التذكير لمجيئه في الأمر العام
مجردا عن الزيادة والمؤنث مع الزيادة فرتبته
اذا مقدمة على رتبته وكذا وزن الفعل لان مثله
من الأسماء مخالفة لأمثلة الأفعال فاذا وجد فيها
وزن الفعل كان ذلك فرعية وكذا الوصف لأن
معرفة حال الشيء متأخرة عن معرفة ذاته
وكذا العدل لتأخره عن المعدول عنه وكذا
العجمة لان لغة العرب مقدمة عندهم على
ما يأخذونه من غيرهم وكذا الجمع والتركيب

لتأخرها عن الواحد والمفرد وأما الالف والنون
المضارعتان لألفي التانيث فيتفرعان على الفي
التأنيث من حيث مضارعتهما اياهما على ما نبينه
عن قريب قوله متى اجتمع في الأسم سببان
من الأسباب المذكورة او تكرر واحد منها امنع
الصرف وانما منع لمشابهته الفعل من وجهين
من حيث ان الفعل فرع في الافادة والاشتقاق
وهذا الأسم قد دخلة الفرعية من جهتين وأما
السبب الواحد فلا يمنع الصرف الا اذا تكرر لأن
الأسم مع السبب الواحد متماثلان بين الفرع والأصل
فلم يترجح السبب الواحد بجانب الفرع فجذبه
الأصل للأصالة لأن الأصل في الاسماء الصرف واذا
اجتمع فيه اثنان ترجح جانب الفرع على جانب
الأصل فيمنع الصرف قوله وما وجد ذلك فيه
احد عشر اسما خمسة حالة التنكير انما منع

انما منع الصرف هذه الخمسة حالة التنكير لاجتماع السببين
واحد
فيها او مكرر وراء التنوين اما افعل صفة فللوصفية
والوزن الغالب لان افعل اكثر منه في الاسم واما
فعلان الذي مونثه فعلى فللوصفية والالف والنون
المضارعتين لالفي التانيث في حمراء ووجد المضارعة
ان الالف والنون هنا زيدتان زيدتا معا كما ان
الالفين كذلك ثمة وان مونث ما فيه الالف والنون
مخالف لمذكره نحو سكران وسكرى كما ان مذكر
ما فيه الف التانيث مخالف لمونثه نحو احمر وحمراء و
ان تاء التانيث لا يجتمع مع الالف والنون هنا
كما لا يجتمع مع الالفين ثمة فلا يقال سكرانة
كما لا يقال حمراءة هذا اذا كان فعلان مونثه فعلى
اما اذا كان فعلان مونثه فعلانة فهو منصرف
نحو سعدان وسعدانة وعريان وعريانة لخروج
الالف والنون من مضارعة الالفين من الوجهين

الأخرين حيث كانت مؤنثة من لفظه ودخلته التاء
فان سميت به لم ينصرف لانه قد عرض له بالعلمية وجه
من المضارعة وهو امتناع التاء لأن العلمية تمنع
من الزيادة كما تمنع من الحذف وأما المعدول
في نحو أحاد وموحد وثني ومثنى وثلاث
ومثلث ورباع ومربع الى عشار ومعشر عند بعضهم
فللوصفية والعدل قال الله تعالى أولي
أجنحة مثنى وثلاث ورباع لأنها معدولة عن
اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة لا يقال
لان الوصفية غير مؤثرة في المعدول عنها بدليل مررت
بنسوة أربع حيث كانت عارضة فبالحري
ان لا تؤثر فيها لعدم افتراق الحال بين المعدولة
والمعدول عنها لأنا نقول ان الاكمية قد غلبت
على المعدول عنها نحو ثلاثة رجال واربع نسوة
فالتوصيف بها يشبه التوصيف باسماء الأجناس

الأجناس على ضربين التأويل الا عتداد بهذه الوصفية
حيث كانت عارضة فأما المعدولة فلا تستعمل
الا وصفا فكانت الوصفية لازمة لها فتؤثر لا ترى
انك لا تقول ثلاث رجال وانما تقول رجال ثلاث
فان قلت ما عدل عنه ثلاث لا يستعمل الا وصفا
اذ لا يقال ثلاثة ثلاثة رجال وانما يقال رجال ثلاثة
ثلاثة بمعنى ثلاثة بعد ثلاثة ومع هذا لم يؤثر
الوصفية والا لوجب ان يقال مررت بنساء أربع
أربع غير منصرفين للوصفية والوزن قلنا
ان الوصفية قد لزمت عند النكرة فلا يلزم في كل
واحد منهما وحده فبالحري ان يصرف فأما الجموع
فلا يمكن ان يمنع الصرف لان محل الصرف ومنعه
هو الاسم المفرد او ما هو في حكمه لا الاسماء فأما
ثلاث فانه اسم مفرد وقد لزمت له الوصفية
فمنع لهذا وزعم بعضهم ان العدل قد تكرر فيها

يعني لأنتقال عن صيغة الى صيغة اخرى وعن الكمية
الى الوصفية والمحققون انكروا العدل المعنوي لما
ذكرنا بين ثلث وثلثة وثلثة في المعنى واما ما فيه الف
التأنيث مقصورة او ممدودة فانما يمنع الصرف
اسما كان او صفة لأن الف التأنيث فيه قامت مقام
سببين اذ الألف علم التأنيث كالتاء في طلحة وبناء
الكلمة موضوعة عليه حيث لم يكن في الكلام جبل
ضم اليه الألف بل الكلمة موضوعة عليه جرى مجرى
تانيث تان وهذا معنى قولهم انه لا ينصرف للتأنيث
ولزومه فان قلت اليست التاء في طلحة لازمة
لها فما بالها لم تنزل منزلة سببين قلنا انما
لزمت التاء في طلحة بعد العلمية دون الجنسية
واللزوم في جبلي وبشري عند وضعها والالف
فيهما كاحد الحروف من الكلمة وعلامة التانيث في
حمراء وصحراء هي الهمزة وهي الألف في الأصل كما

كما في سكري وعطشي لأنها لما زادت وقبلها الف
للبناء قلبوها همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة وانما جعل
الهمزة منقلبة عن الألف ولم يجعل اصلا لأنهم
قالوا في جمع صحراء صحاري فجعلوا الهمزة الفا
حيث قلبت الألف الأولى ياء لأنكسار ما قبلها ثم
جعلوها ياء ايضا لانكسار ما قبلها ولو كانت الياء
الثانية منقلبة عن الهمزة كما ان ياء الخطيئة الثانية
لوجب ان يظهر الهمزة في شيء من هذا النحو نحو صحاري
على مثال الهجاريع كما انه اظهر الهمزة في نحو خطيئة
شاع كثير فان قلت اذا كانت علامة التانيث
هي الهمزة التانية والأولى ليست في شيء من افادة
التأنيث فما معنى قولهم الالف والنون المضارعتان
لألفي التأنيث قلنا انما عبروا عن هذين
الألفين التانيث ذهابا بهما مذهب القمرين للشمس
والقمر والقمرين لأبي بكر وعمر واما الجمع الأقصى

فانما منع الصرف لتكرر الجهتين فيه قالوا ان الجمع سبب
واحد على كل حال الا انه يتصور ان يقترن به سبب اخر
مخالف له من الاسباب الثمانية وانما يقترن به معنى هو
كالتكرار او تكرر على الحقيقة لانه جمع ليس على زنة واحد
كانه جمع اخر ثم قالوا ان الاصل في هذا الباب اساور
وانا عم وسائر الجموع التي ليس على زنتها واحد منبئ
عليها الى هذا اشار المصنف حيث قال كاساور وانا عم
وما كان على مثالهما من الجموع وانما قال ذلك لانهما
قد جمعا مرتين فقيل سوار واسورة واسا ور ونعم
وانعام وانا عم فحصل فيهما سبب متكرر ثم حمل
عليهما نحو مساجد ومصابيح لمشابهتهما اياهما
من جهة الجمعية والوزن والامتناع من الجمع مرة
اخرى قوله فان كان الاوسط متحركا كان الاسم
منصرفا كصياقلة وانما صرف هذا الجمع لانه قد
خرج عن مثال اقصى الجموع واشبه الاحاد نحو

نحو كراهية ورفاهية قوله وان كان ثانيا الحرفين بعد
الالف ياء حذفتها في الرفع والجر ونونت وانما
نونت نحو جوار في حال الرفع والجر لانهم قد حذفوا
الياء من مثال فواعل لانه جمع وبناء منتهى وانهم
كثيرا ما حذفوا الياء في المفرد اجتزاء عنه بكسرة
ما قبلها نحو قوله تعالى يوم يدع الداع الى الكبير
المتعال فلما كان ذلك جائزا في المفرد التزم في
الجمع كما ان ياء سيد وميت يجوز فيه التخفيف و
التثقيل فاذا جئت الى باب كينونة لم يحن فيه
الا التخفيف لكونه اثقل فلما حذفت الياء حذفا
لازما خرج الاسم عن مثال اقصى الجموع وصار على
مثال سحاب فصرفت وامثاني المنصوب فلم تحذف الياء
لانك تقول سال الوادي فمررت بالوادي ولا تقول قطعت
الوادي بل الوادي لان الياء تستحق الحركة في حال النصب
فيجري مجرى الياء في ضارب فتكون جواري كضوارب

فلو يكون التنوين قيد بسبل قوله وستة حالة التعريف
انما انصرف الاسم الاعجمي حالة التنكير لانه بالتنكير
قد زالت العلمية فاذا زالت العلمية لم يبق العجمة
سببا لكونها مشروطة بالعلمية في التاثير في منع
الصرف فيبقى بلا سبب وانما اشترطت فيها العلمية
لان الاسم الاعجمي اذا الحقه التعريف في حال العلمية
كان ذلك فرعية اذ لم يكن الاسم متحصنا لهم واما
النكرية فلا يعتد بها فلا يمنع الصرف نحو جام وفرند
وان سمي به لانهم اجروا اسماء الاجناس مجرى
ماضاعوه فادخلوا اللام عليها وتصرفوا فيها
تصرفهم في سائر اسماء الاجناس فلم يعتدوا
بعجمتها وكذا ما فيه الف والنون المزيدتان وهو
ليس بفعلان فعلى نحو عثمان فانه غير منصرف للعلمية
والالف والنون فاذا نكر صرف لزوال احد السببين
وكذا ما فيه وزن الفعل وهو ليس بوصف كاحمد

كاحمد وبن يد لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لزوال احد
السببين وانما لم ينصرف نحو احمد وان جاء وزنه
في الاسماء نحو اجدل وافكل لانه في الافعال اكثر
منه في الاسماء فاذا كان غالبا في الفعل كان بمنزلة
المختص به فلا فرق بين ان يسمى باحمد وبين ان
يسمى بضرب في ان وزن الفعل يمنع الصرف وكذا
المعدول عن المعرفة نحو عمر وزفر لا ينصرف معرفة
وينصرف نكرة لزوال احد السببين وانما قال عدلا
عن عامر وزافر المعرفتين لانهما لو كانا معدولين عن
نكرتين لوجب ان يكون كل واحد منهما اسما مستعملا
لنكرة وليس شيء في النكرة يسمى عمرا وانما قدر في قوله
ياء في الظلمة منه النوفل الزفر فانه صفة كذا قرو
وليس بمعدول ولو سميت بزفر هذا صرفته وعمر
في هذا لانه لم يوجد الا في الاعلام واذا لم يستعمل
في النكرة علمنا انه عدل عن عامر معرفة وكذا المؤنث

بالتاء اما لفظا واما تقديرا نحو طلحة وحماد فانه لا ينصرف
معرفة وينصرف نكرة لأن التأنيث انما يؤثر في منع
الصرف اذا كان لازما ولن يكون لازما بالتاء الا اذا
كان منقولا عن الا الجنسية الى العلمية لأن التسمية
تمنع الحذف وتوجب لزوم التاء ولاعتبار لزومه
صرفت الصفات المؤنثة نحو ضاربة وكريمة واما
التأنيث بالألف مقصورة او ممدودة فلازم ابدا
لبناء الكلمة عليها وما وقع في اكثر النسخ من نحو
طلحة وسلمى فالظاهر انه خطاء وقد وجدت في
بعض النسخ سلمة مكان سلمى وهو الصواب ولعل
سلمى وقع تصحيفا عنه وكذا الأسماء اللذان جعلا
اسما واحدا اذا لم يتضمن الثاني معنى الحرف نحو
معدي كرب وبعلبك فانه لا ينصرف للعلمية والتركيب
فان نكّر صرف لزوال احد السببين اما اذا تضمن الثاني
معنى الحرف فالأسماء مبنيان نحو خمسة عشر

عشر وسيجيء بعد ويجوز في معدي كرب ان يضاف
الاول الى الثاني فيضاف ويجوز في الثاني اذ ذاك الصرف وتركه
على ان يجعل كرب اسم قبيلة مثلا فيقال معدي كرب
او كرب في الاحوال الثلث قوله وكلما لا ينصرف
في المعرفة ينصرف في النكرة الا نحو احمر انما لم ينصرف
نحو احمر اذا سمي به للعلمية ووزن الفعل فاذا نكّر
للعلمية لم ينصرف ايضا عند سيبويه وينصرف عند
الأخفش حجة الأخفش ظاهرة لان الوصفية قد
زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير فيبقى علي سبب
واحد واما حجة سيبويه فهي انه كان في اول
احواله غير منصرف للوصف والوزن فلما سمي به
زال الوصف فلما نكر اعيد الى اصله الذي ثبت له
من منع الصرف وان كانت الوصفية زائلة يجري على
الحكم الأصلي بعد ان دخله التنكير الذي هو الأصل
وقد ناظر ابو عثمان الأخفش في المسئلة فسأله

عن سبب صرف اربع في نحو مررت بنسوة اربع مع الوصفية
والوزن فقال كان في الأصل اسما منصرفا والوصفية عا
رضة والحكم للأصل لا العارض فالزمه نحو احمر بعد
التنكير حيث كان في الاصل وصفا والعلمية فيه عارضة
وأما ما فيه الف التانيث فانه لا ينصرف تكرة على ما سبق
فاذا سمي به كان ابعد من الصرف فاذا انكر بقي غير
منصرف ايضا لبقاء السبب المنكر وأما فعلان
فعلا فكاحمر حلد بالفعل واما الجمع الأقصى
اذا سمي بهما ينصرف لانه قد شابه الاسم الأعجمي
المعرفة حيث لم يكن له في الاحاد نظير فان نكرته لم
ينصرف ايضا في قول ابي الحسن كما ينصرف احمر في قوله
بعد التنكير لان المشابهة بالأعجمي بمنزلة سببين
واذا كان الأمر على هذا يجب ان لا ينصرف عند التنكير
على مذهبه ايضا اذا التنكير لا يزيل مشابهة الأعجمي
وان جعلنا مشابهة الأعجمي سببا والتعريف

سببا آخر يجب ان ينصرف على مذهب ابي الحسن بعد
التنكير لن والد احد السببين كما مر في احمر واما عند
سيبويه فينقود الى الأصل قوله والثاني ساكن
الأوسط يجوز فيه الصرف وتركه نحو هند ودعد
وقد اجتمع فيها التعريف والتانيث ونوح ولوط قد
اجتمع فيها العجمة والتعريف فالقياس ان يمنع الصرف
الا ان الخفة فيها قاومت احد السببين فصرفت لذلك
وهو يجوز فيها على القياس فلا ينصرف فيها الوجود
السببين واللغة الفصيحة التي عليها التنزيل هي الأو
قال الله تعالى كذبت قوم نوح المرسلين
وقال الله تعالى ولما جاءت رسلنا لوطا واما فيه
سبب ثالث من هذا النوع كما وجد في اسمي
بلد تين فان فيهما التعريف والتانيث والعجمة فلم يجيء
فيه الا منع الصرف لأن الخفت قاومت احد الأسباب
فبقي اثنان واما المؤنث الثلاثي المتحرك الأوسط

فجار يجري الرباعي نحو قدام اسم امرأة وذلك لتنزل الحركة
منزلة الحرف الرابع ويدل على جرائهم الحركة مجرى الحرف
انهم قالوا في النسبة الى حلي وحلوي بالحذف والقلب
ولم يجيزوا في نحو خبارى الا الحذف نحو خباري
ولم يقولوا حباري لوقوع الالف خامسة ثم انهم
جعلوا نحو حبرى بمنزلة حباري فلم يجيزوا فيه
الا الحذف ايضا وان كان الالف رابعة لتنزل الحركة
بمنزلة الحرف حتى كان الالف خامسة فكذلك
ههنا نحو اجر ونحو قدم مجرى عناق فلم يصرفوه
اسم امرأة فان سميت رجلا به صرفته لأن الحركة
لا تكون وان تنزلت منزلة الحرف الا انها لا تقوى
قوته فلم يؤثر في منع الصرف ما لم يكن في المسمى
بخلاف الحرف الرابع في عناق فانه تنزل منزلة تاء
التانيث ولهذا لم يرد التاء في الرباعي في التصغير
والحركة لم تنزل منزلة التاء الا ترى انك تقول

تقول في التصغير قديمة وعنيق والحاصل ان هذا
على ثلثة مراتب الاولى لما فيه التاء ظاهرة لانه يمنع
الصرف ان سميت به رجلا او امرأة والثانية لما زاد
على ثلثة احرف لان الحرف الرابع لا يمنع الصرف في النذ
الا بعد ان يكون الاسم تجري فيه التانيث قل
تسمية المذكر بانثى ان كنا باسم رجل منصرف
حيث لم يكن اسم مؤنث قبل التسمية والثالثة
المتحرك الوسط فانه انما يمنع الصرف اذا كان
اسم امرأة لنقصانه عن التاء بدرجتين قوله و
نحو حذام فيه مذهبان اعلم ان فعال في
كلامهم على علة اخاء فالاولى التي التي في معنى
الامر نحو نزال وتراك وهو قياس في كل فعل ثلاثي
عند سيبويه وهي مبنية لوقوعها موقع فعل الامر
عند اصحابنا وعند الكوفيين لتضمنها معنى لام
الامر فانما بنيت على الكسر دون السكون فرارا عن

عن اجتماع الساكنين وفعل هذه مؤنثة بدليل قوله

ولأنت اشجع من اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر

وذكر عبد القاهر ان تاء العدل عن انت في ولأنت

الفاعل لقصد تانيث الفعل كما انث الفعل لتأنيث

الفاعل كما في ضربت هند وفائدة التأنيث الفعل

التوكيد والمبالغة كانه في معنى انزل ثلث مرات فجعل

الياء التي هي ضمير الجماعة في قولك افعلي بجماعة

كذا دلالة على فصل الفعل وجمعه ثلث مرات ونظيره ما

ذكره ابو عثمان في قوله تعالى رب ارجعون في ان

المعنى رب ارجعني ارجعني ونظيره القيا في المعنى

القيا القيا قال عبد القاهر فلما عدلا عن

ان اني استعمل في الكلام مؤنثا والثانية ماكان

علما وهو اما ان يكون معدولا عن فاعلة كحذام

وقطام فانهما قد عدلا عن حارفة وقاطمة واما

ان يكون معدولا عن المصدر المعرفة كفجار للفجرة

وحماد للمجد وهو ايضا علم الا انه علم من اعلام

الاجناس دون الاشخاص وفي فعال هذه سواء

كانت معدولة عن فاعلة او عن المصدر المعرفة لغتان

احدهما وهي الحجازية البناء على الكسر تشبيها لها

بالتي في معنى الامر حيث شاركتها في الصيغة فجعلوها

مشاركة لها في الحكم ذهابا بالحكم مذهب الصيغة و

الثانية وهي التميمة الاعراب مع منع الصرف لما فيه

من العلمية والتانيث والعدل فان نكر صرف لزوال

العلمية والتانيث الموجبين له لثبات انه لا يجوز الا مع

العلمية واللغة التي عليها استعمال الفصحاء في

هي الاولى وعليها البيت الذي انشده اذا قالت

حذامي فصدقوها • فان القول ما قالت حذام •

البيت وهو للخيم بن صعب في امراته حذام وقيل

اذ للامراة من العرب والثالثة فعال التي تختص

ببناء المؤنث نحو ياكماء ويا فساق ويا جناث

وهي ايضا مبنية على الكسر لشبهها كلمة فعال التي في معنى
الامر ولم يستعمل فعال هذه في غير النداء الا نادرا
ومنه قولهم اطوف ما اطوف بثراويّ الى البيت
فهذه لكماع مبنية ولا يجوز في السعة جاءتني لكماع الا
ان يجعل لكما لكماء علما لامرأة ثم يعدل عنه هذا
قال الامام عبد القاهر وانما اختص بالنداء
لأن التعريف لا يكون الا فيه الا ترى ان نحو خبيثة
وفاسقة ليس بعلم وانما يتعرف بالنداء امثال
هذا فلهذا اختص بالنداء في حالة السعة قوله
واذا اضيف او دخل الالف واللام على قول من
يقول ان المقصود بالمنع في هذا الباب هو التنوين
ومنع الجر شفاعة التنوين انما هو لخروج الاسم
عن الاضافة ودخول اللام عن استحقاق التنوين
واذا لم يستحق استحال تقدير سقوطه فلا يسقط
الجر اذ ذاك لان سقوطه تبع لسقوط التنوين

التنوين واذا لم يتصور سقوط التنوين لم يخرج عن حيز
الوجود لم يتصور سقوط الجر اذ لا تتصور العلة وهو
بغير حمل واما على قول من يقول الجر مقصود بالمنع
فانجراره ههنا لوجهين احدهما ان يقال ان القصد
ان يمنع بعض ما لا يكون في الفعل الكلمة فمنع الجر في بعض
الاحوال دون جميعها لئلا يجري اعرابها مجرى اعراب
الفعل في تقريبه من الجر في كل حال والوجه الثاني
ان يقال ان الاسم اذا دخلته الاضافة او لام التعريف خرج
من شبه الفعل المدخول ما لا يكون في الفعل فاعيد اليه
ما اخذ منه لاجل مشابهته وهو الجر واما التنوين
فلم يعد لعدم الامكان لا يقال ان حروف الجر لا يدخل
الفعل فكان يجب ان يعاد بها الجر والتنوين لان اللام
والاضافة اشد تغيرا للاسم من حروف الجر لانهما
تجعلان النكرة معرفة بخلاف الجر فانها لا تحدث
في معنى الاسم شيئا من هذا فلم يعتد بدخولها

ثان ٥

وجواب وهو ان حروف الجر جاءت لتوصل الأفعال
الى الأسماء فقولك ذهبت بزيد بمنزلة اذهبت زيدا
وكان معدوة أي في جملة الفعل من جهة المعنى فيصير
كانه لم يتصل بالاسم واما اللام فبخلاف هذا اذ هو من
جملة الاسم واحد حروفه قوله والمبني ضربان لازم
وعارض اعلم ان الأصل في الاسم الاعراب لأنه ابدا عرضة
لتوارد المعاني الموجبة الاعراب عليه وانما بني منها ما
بني لمناسبته ما بينه وبين ما لا تمكن له اعني الفعل والحرف
ثم ان الاسم المبني اما ان لم يكن له حالة اعراب
او كان له ذلك والأول هو المبني اللازم والثاني هو
العارض وتعريف المصنف اللازم بانه الذي تضمن
معنى الحرف او ما اشبهه ليس على وجهه لفساده طردا
وعكسا لان المفرد المبني بلا التي لنفي الجنس يتضمن
معنى الحرف والغايات تشبهه وكذا الصدر من المركب
يشبه الحرف والعجز يتضمن معناه ومثل هذه الأشياء

الأشياء ليس بمبني بناء لازما واسماء الأفعال نحو هيهات
وشتان لا يشبه الحرف ولا يتضمن معناه وهي من المبني
اللازم قوله كأين ومتى وكيف انما بني اين لتضمنه
اما معنى حرف الاستفهام او المجازات لانك اذا قلت
اين زيد فكانك قلت اني الدار ام في السوق ام في المجد
ام في غيرها واذا قلت اين تجلس اجلس فمعناه ان تجلس
في الدار اجلس فيها وان تجلس في المسجد اجلس فيه وهكذا
وكذلك متى لأنك اذا قلت متى القتال كان معناه اليوم
ام غدا ام بعد غد واذا قلت تخرج اخرج اليوم وان
تخرج غدا اخرج غدا وهكذا وكذلك كيف فانه يتضمن
معنى حرف الاستفهام لان معنى قولك كيف زيد اصحيح
ام سقيم ولا يكون للمجازات قوله او ما اشبهه
كالذي والتي شبه الموصولات بالحروف من حيث انها
تفتقر الى جملة توصلها ولا تستقل بالفائدة وانما
بني اين وكيف على الحركة والأصل في البناء السكون

للهرب من التقاء الساكنين واختير الفتحة لخفتها قوله
والعارض خمسة اشياء انما بني المضاف الى ياء المتكلم
على الكسر لان الاعراب فيه يؤدي الى احد الامرين
اما انقلاب الياء الفا او واو في حالة النصب والرفع
واما خروج الياء عن المدة وكلاهما خلاف الاصل
فبني على الكسر ابقاء على المدة والياء واما المنادي
المفرد المعرفة فانما بني لوقوعه موقع كاف الخطاب
وهو مبني فبني ما وقع في موقعه الا ترى انك
اذا قلت يا زيد فقد توجه الخطاب اليه وانما بني
على الحركة لعروض البناء فرقا بين ما يكون البناء
فيه عارضا وبين ما هو عريق في البناء وانما بني
على الضم لانه لم يمكن بناؤه على الفتح لالتباس
الحركة الاعرابية بالحركة البنائية فيما لا ينصرف
نحو يا احمر ولا على الكسر لالتباسه بالمضاف
الى ياء المحذوف عنه الياء اجتزاء بالكسر نحو

نحو يا غلام ولم يبن المنادي النكرة لانه لم يقع موقع
الكاف الخطاب اذ المراد واحد غير معين كقول الاعمى
يا رجلا خذ بيدي ولا المضاف لان الاضافة تمنع
البناء لكونه المضاف اليه بمنزلة التنوين والتنوين
لكونه علما للتمكن لا يجتمع مع البناء واما النكرة المقربة
مع لا التي لنفي الجنس في نحو لا رجل في الدار فانما بنيت
لتضمنها معنى من الاستغراقية كانه قيل لا من رجل
في الدار وبني على الحركة لعروض البناء وعلى الفتحة
لتناسب عمل لا عمل ان وهو النصب واما المركب
نحو خمسة عشر فانما بني الاول منه لتنزله من الكلمة
منزلة الصدر من الثاني لتضمنه معنى الحرف اذ الاصل
خمسة وعشرة وبنيا على الفتح لخفته المطلوب على
الخصوص هنا واما نحو بعلبك فلا يبنى منه الا الصدر
حيث لا يتضمن الثاني معنى الحرف وانما ما حذف
منه المضاف اليه نحو جئتك من قبل فانما بني

لأن الاسم اذا حذف منه المضاف اليه ونوي فيه
كان معني الاضافة مقدرة فيه والاضافة معنى
من معاني الحروف واذا اظهرت المضاف اليه نحو من
قبل هذا ان كان معني الاضافة مفهوما من لفظ
المضاف اليه فلم يقتض المضاف معناها وانما بني
على الضمة جبرا للمحذوف منه لأقوي الحركات وقيل
بني على الضم لأن النصب والجر قد يدخلان حال
الاضافة نحو قبل هذا ومن قبله فلم يبن على الفتح
والكسر ايقاعا للمخالفة بين الحركة الاعرابية و
البنائية قوله والمبني اللازم من الافعال الماضي
والأمر بغير اللام قد سبق في صدر الكتاب ان
الماضي والأمر بغير اللام لا يستحقان الاعراب
فبناؤهما لا يكون الا لازما واما المضارع فقد
الاعراب بسبب المضارعة فابني منها مبني بناء
عارضا وذلك ما لحقه نون جماعة النساء نحو

نحو يفعلن وانما بني تشبيها بالماضي نحو فعلن عند
سيبويه وقال انه ترك على اصل البناء ايذانا بان الاصل
في الأفعال البناء كما صح نحو القود تنبيها على ان
اصل باب يوجل وانما بني عند لحوق نون التأكيد
ثقيلة او خفيفة على الفتح لانه لما اقترن به الزيادة
اشبه نحو يعلبك فبني على الفتح كما بني على الفتح هو
صدر المركب على الفتح قوله واعلم ان هذه
الكلمات منها ما يعمل ويعمل فيه اعلم ان الكلمات
الثلث تنقسم بحسب القسمة العقلية الي اربعة
اقسام لأنها اما ان تكون عاملة ومعمولا فيها
وهو واقع كالأفعال المضارعة وعامة الأسماء
المتمكنة او لا تكون عاملة ولا معمولا فيها وهو
ايضا واقع كالحروف الغير العاملة والأسماء غير
المتمكنة الا ما تضمن منها حرف الجزاء واما ان
يكون عاملة ولا يكون معمولا فيها وهو ايضا واقع

كفعل الماضي والأمر غير اللام والأسماء غير المتمكنة
الجازمة للفعل المضارع وأمّا ان لا تكون عاملة
وتكون معمولا فيها وهذا القسم قد اهمله المصنف
رحمه الله فظنّ انّه غير واقع منهم انّ لا يتصوّر
معمول فيه الّا ان تكون عاملا لأنّ المعمول فيه
أمّا الفعل المضارع ولا شبهة في انّ كلّ مضارع عامل
وأمّا الاسم المتمكن فكلّ متمكن يصحّ اضافته فيعمل
الجرّ لا يقال انّ ما فيه نون الجمع من الأعداد لا يصحّ
اضافة البتّة وهو متمكن حيث تقول عشرون وعشرين
لانّا نقول هب انّه لا يعمل الجرّ لانّه ينصب الاسم
بعده على التمييز فيكون عاملا لا يقال العلم لا يصحّ
اضافته ولا ينصب التمييز ايضا اذ لا ابهام فيه لانّا
نقول كلّ علم قابل للتنكير بضرب من التأويل فيصحّ
اضافته اذ ذاك فهذا الذي غرّ المصنف من اهمال
هذا القسم غير انّه واقع لان من الأسماء ما لا يستعمل

ما لا يستعمل مضافا البتّة من ذلك نحو طيّ او قاطبة
فانه لا يجر المضاف اليه ولا ينصب التمييز وهو معمول
فيه فيكون هذا القسم ايضا واقعا قوله والأسماء
المتضمنة بمعنى ان غير اي الأسماء المتضمنة بمعنى
ان تجزم الفعل المضارع وقد بيّنت لتضمّن معنى
الحرف من تضرب اضرب وكذا اخواتها الّا ايّا فانّه لم يبن
وأن تضمّن معنى الحرف لوجهين احدهما ايذانا بانّ
الأصل في الأسماء الاعراب كما بني يفعل ايذانا بانّ
الأصل في الأفعال البناء والثاني انهم حملوا على ما هو
نظير في المعنى وهو جزء وبعض او على ما هو ضدّه
وهو كلّ وهم يحملون الشيء على ضدّه كما يحملونه
على نظيره قوله والعامل عندهم ما اوجب كون
آخر الكلمة على وجه مخصوص قد عرفت انّ المجرور
هو الاسم المتمكن والفعل المضارع وعرفت ايضا
انّ الاسم هو الأصل في الاعراب وانّ المضارع قد

قد تثقل عليه فيه بسبب المضارعة فاعلم ههنا انّ تعلق
الفعل او ما اشبهه من الحروف والاسماء وغيرها بوجه ما
بالاسم المتمكن سبب لثبوت وصف فيه كالفاعلية او ما
اشبهها او المفعولية وما جري مجريها او الاضافة
ونحوها وهذه معقولة تستدعي بنفسها علامة تستدل
بها عليها فجعلوا وجوه الاعراب الّذي هو الرفع
والنصب والجرّ دلائل عليها وسمّوا تلك المعاني
مقتضيات الاعراب والاشياء الّتي تعلّقها به تسبب
لحدوث هذه المعاني عوامل وكذا مضارعة الفعل المضا
بالاسماء بما تقدم ذكره يستدعي اجراء حكم الاسم عليه
في الاعراب فرفعوه حيث وجدوه او فرعا من
المضارعة وذلك عند وقوعه بنفسه موقع الاسم
اذ الرفع اقوى وجوه اعراب الاسم ونصبوه حيث و
جدوه لا يقع بنفسه موقعه لكن معه ما يجعله في
تقدير الاسم او ما اشبهه حيث كان النصب اضعف

اضعف وجوه اعراب الاسم وجزموه حيث وجدوه
قد انحط عن رتبة المضارعة وذلك عند وجود ما
يمنعه من تقدير الاسم او ما اشبهه حيث كان الجزم
مفقودا في الاسم وسموا مضارعته للاسم مقتضيه
لاعرابه والمعنى الّذي هو به او فرعا من المضارعة
اعني وقوعه موقع الاسم عاملا رفعه والحرف الّذي هو
معه في تقدير الاسم او مشبهه اعني انّ واخواته
عامل النصب والحرف الّذي جزمه عن تقدير الاسمية
او مشبهه اعني انْ واخواته عامل الجزم اذا عرفت
معنى قوله والعامل عندهم ما اوجب كون اخر
الكلمة على وجه مخصوص فانّ العامل بسببه يحدث
المعنى المقتضي لكون اخر الكلمة على وجه مخصوص
قوله والعامل مرارا ان هذا غنيّ عن الشروح قوله
لما رأيت انّ الاوّل في الثاني وعرفت علّته اي علّة
تأثيره يعني انك اذا رأيت الغلام في غلام زيد يؤثر

في الثاني فيجزم وعرفت انّ علة هذا التأثير هي الأضافة
امكنك تعدية هذا الحكم الي كلّما وجدت فيه تلك
العلة وعن بعض ان الصواب وعرفت عليّة اي عليّة
الأول اي عرفت انّ للاول اثرا
في الثاني ولعل الأول اصوب

الباب الثاني في العوامل اللفظية

القياسية · قوله قدّمنا القياسية لأطرادها لاخفاء
انّ المطرد يستحق التقديم علي غير المطرد لان ما يطرد في
كلامهم جري مجري الشاذ النادر عن القياس الخارج
عن الأصل ولان المطرد بمثابة الكلّي وغيره بمثابة
الجزئي والكلّي مقدم علي الجزئي قوله ولأن الفعل
منها وهو أصل في العمل وانّما كان اصلا لكونه اشدّ تأثيرا
واكثر فائدة لدلالته علي الحدث والزمان والاسم
والحرف انّما يعملان بعد تقويتهما به قوله امّا الفعل
فانّه يعمل الرفع والنصب تنبيه الي انّ عمل الفعل

الفعل مقصور علي الرفع والنصب لان الرفع علم الفاعليه
والنصب علم المفعولية والجرّ علم الأضافة والفعل انّما
يقتضي الفاعل والمفعول وما يضاهيهما ولا يقتضي
شيئا سوا ذلك فبالحري ان يكون عمله مقصورا علي الرفع
والنصب قوله امّا الرفع فلما مرّ من انّ عمل الرفع يعمّ
جميع الأفعال لانها مسنوية الأقدام في اقتضاء الفا
والفاعل هاهنا هو ما اسند اليه عامله مقدّما عليه
وقد سبق تفسير الأسناد في صدر الكتاب وانّما وجب
تقديم الفعل عليه لأن الفعل هو اللفظ الدال علي ثبوت
معني لشيء في زمان معيّن فاذا الأسناد كالجزء الذاتي
لمفهوم الفعل والأسناد امر اضافي والذهن مني
تصوّر الأسناد لابدّ ان ينتقل الي المسند اليه والّا
لكان المعني الأضافي اعني الأسناد منتقدا بالمفهومية
فاذا من ضرورة الأسناد انتقال الذهن الي المسند اليه
وهو ذلك هو الفاعل واذا وجب هذا الترتيب

في الذهن وجب في الالفاظ ثم ان الفاعل لا يكون الا واحدا
وذلك لان وصف الفاعل عند النحويين ان يسند اليه
الفعل مقدما عليه ولم يشترط ان يكون احدث شيئا
بدليل قولهم طاب الخبز ومات زيد فاذا كان شرط الاسناد
الاحداث فليس لك ان تسنده مرتين وقولهم ضرب
الرجلان ليس بتناقض لان المعنى به انه لا يجوز
ارتفاع اسمين مختلفين بجهة الفاعلية بفعل واحد من
غير عاطف نحو ضرب زيد عمرو وقوله فان لم يكن
مظهرا فمضمر اعلم ان الفاعل على ضربين مظهر نحو ضرب
زيد ومضمر وهو اما منفصل نحو ما ضرب الا هو
ولا يسند اليه الا عند تعذر الوصل ومتصل وهو
اما بارز كضربا وضربوا وضربت واما مستكن سواء
كان لازما كالمنوي في ضرب او غير لازم كالمنوي في
زيد ضرب قولهم ان الفعل على ضربين متعد وهو
ما يتصل الى المفعول به من غير واسطة الحرف نحو ضربت

ضربت زيدا وهو على ثلثة اضرب متعد الى مفعول واحد
كضربت زيدا ومتعد الى مفعولين وهو على نوعين لان
المفعول الثاني لا يخلو من ان يصح حمله على الاول او لا يصح
والاول هو افعال القلوب نحو علمت زيدا قائما وسيجيء
شرحها والثاني نحو اعطيت زيدا درهما ويجوز الاقتصار
هنا على احد المفعولين نحو اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته
او اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته ويجوز ان تسكت
عنهما جميعا نحو قولك يعطي وانما تفعل ذلك ليفيد به نوعا
من المبالغة والتوكيد ايذانا بانه معطي على الاطلاق واما
في افعال القلوب فلا يجوز الاقتصار على احد المفعولين
نحو علمت زيدا او منطلقا لان وضعها على ان تعريف الشيء
بصفة فلا يجوز ان تسكت عن احدهما لفقد ما عقدت
عليه حديثك واما المفعول لاجله فقد جاء حذفه وانما
منه قولهم من يسمع يخل ومتعد الى ثلثة مفاعيل
وهو فعل ان منقولان بالهمزة عن المتعدي الى المفعولين

وهما علمت وأريت نحو علمت زيدا عمرا فاضلا وقد
أجاز الأخفش أظننت وأخلت وأزعمت
وقد يتضمن أخبرت وخبرت وحدثت وأنبأت
ونبأت بمعنى أعلمت فيتعدى تعديته قوله وقد يقام
المفعول مقام الفاعل اذا بني له الفعل اعلم ان المفعول
بما يتوفى العناية بذكره فيبنى له الفعل ويجعل مسندا
اليه ويجعل ذكر الفاعل منسيا منويا وعلامة البناء
للمفعول في الماضي ان يضم اوله ويكسر ما قبل آخره
في الثلاثي المجرد عن الزيادة والمزيد فيه والملحق بهما نحو
والاسم الأولي في الرباعي المجرد والمزيد فيه والملحق بهما
نحو ضرب واستكرم فان اول المتحركات هو الفاء اذ لا عبرة
بهمزة الوصل ودحرج وتدحرج وجلبب وتجلبب وأما
في المضارع فان تضم حرف المضارعة ويفتح العين في الثلاثي
المجرد والمزيد فيه والاسم الأولي في الرباعي المجرد والمزيد
فيه والملحق بهما نحو يضرب ويستكرم ويدحرج وتدحرج

ويتدحرج ويجلبب ويتجلبب فهذا الاسم اعني اسم ما لم
يسم فاعله فاعل لفظا لكون الفعل مسندا اليه ومقدما
عليه ومفعول معناه كمات زيد وطاب الخبر قوله
ويجوز الاسناد الى المفعول الثاني الا في باب حسبت
اي الاسناد الى احد المفعولين المتغايرين ايا ما كان
سائغ نحو اعطي زيد درهما واعطي درهم زيدا الا
انهم قالوا ان الاسناد الى ما هو فاعل في المعنى احسن
وهو زيد لانه عاط اي اخذ واما في المفعولين غير
المتغايرين فلم يسوغوا الاسناد الا الى الاول نحو علم
زيد قائما ولا تقول علم قائما زيد او ذلك لان
المفعول الثاني في هذا الباب هو الخبر في الحقيقة
فلا يحسن جعله مخبرا عنه وقد اجاز ابن الأنباري
الاسناد الى الثاني حيث امن الالتباس فاجاز ظن
قائم زيدا لانه لا يلتبس ان القيام هو المظنون
دون الذي هو ظان ولم يجز ظن اخوك زيدا ظنت

زيدا اخاك للالتباس **قوله** ومنصوب الفعل على نوعين اعلم انّ المفعول به من المنصوبات الخاصّة ببعض
الأفعال وهو المتعدّي لأنك تقول ضربت زيدا ولم تقل
البلد ولا تقول ذهبت زيدا وانما سمّي مفعولا به
لانه قد فعل به ذلك الفعل وكذا التمييز فانه ايضا من
المنصوبات الخاصّة لانه يرفع الأبهام فلا يجيء الّا بما
وجد فيه الأبهام نحو طاب زيد نفسا لانه يحتمل طيب
الأصل والرّائحة والعيش وغيرها وكذا تصبب العرق
عرقا والتمييز باب من ل عن اصله اذ الأصل في طاب زيد
نفسا طابت نفسه وكذا تصبّب عرقه فازيل عنه ايذانا بفرط
من المبالغة والتوكيد لما فيه من سلوك طريقة الأجمال
والتفصيل وعلى هذا قوله تعالى واشتعل الرّأس شيبا
اي شيب رأسي وقد فصحت هذه الجملة لما فيها من الاستعارة
التي هي ابلغ من الحقيقة واسناد الأشتعال الى الرّأس
وابقاع شيبا تمييزا عنه ايذانا بشمول اشتعال الرّأس

الرّأس وزاد اشتعل شيب رأسي واشتعل الرّأس
شيبا وزاد اشتعل النار في بيتي واشتعل بيتي نارا
والفرق ظاهر وما فيها من سلوك طريق الأجمال و
التفصيل وغيرهما من لطايف الأعتبارات وكذا الخبر
المنصوبات فانه من المنصوبات الخاصّة بالأفعال
النّاقصة وما جرى مجراها **فان قلت** كيف جعل
الخبر من معمول العوامل القياسيّة وعامله سماعيّ
قلنا انه جعل الخبر قسما من معمول الفعل الناصب
على الأطلاق لا من معمول الفعل الناصب القياسيّ
فيلزم ما ذكرته **قوله** والعامّ في خمسة اعلم انّ المصدر
من المنصوبات العامّة على معنى ان كل فعل لازما كان
او متعديا بأيهما كان او غيرهم ينصب مصدره او
ما هو في معناه نحو ذهبت ذهابا وضربت ضربا
وطاب طيبا لأن في الفعل دلالة عليه فيالحري ان
يعمل فيه بنفسه ثمّ انّ المصدر قد يكون بأيهما نحو ضربت

ضربا فانّه يتناول ضروب الضّرب من الشّديد وغيره

وكذلك يتناول المرّة والمرّتين والمرّات وقد يكون محدودا

نحو ضربت ضربة وضربتين وقد يكون نكرة كما ذكرنا

ومعرفة نحو ضرب الضّرب الّذي تعلم ثمّ انّ الفعل

النّاصب للمصدر امّا ان يكون ناصبا لمصدره او لغير

مصدره بما هو بمعناه فالاوّل كما ذكرنا واما الثاني

فامّا ان يكون مصدرا او غير مصدر والأوّل امّا

ان يلاقيه في اشتقاقه كقوله تعالى والله انبتكم من

الأرض نباتا وان لم يكن مصدرا نبت الّا انه يلاقيه

في الاشتقاق او يلاقيه نحو قعدت جلوسا واما

الثاني فنحو ضربته سوطا لأنه اسم مقام المصدر

لانّه لما كان الضّرب سببا به مسلّطا فليس بمصدر ساطه

يسوطه بدليل قولهم ضربته سوطين او اسواطا

ولو كان مصدرا لما ثنّي وجمع وذكر بعضهم انّ السّوط

لا يجوز ان يكون مصدرا لما انّ ضرب مخصوص وهو

وهو الضّرب بالسّوط اذ لا يقال ضربته عليه لأنّ

العامّ لا يستلزم الخاصّ بخلاف العكس نحو سلّطه ضربا مثلا

الّا ان لقائل ان يقول اذا لم يجز ان ينصب مصدرا بضربت

لعدم دلالته عليه فبالحري ان لا ينصب به اسما يعني ما

ذكر ثمّ وايضا ما ذكره منقوض بضربت ضربة وضربتين

فانّ ضربت لا يدلّ على الضّربة والضّربتين وانّما هو الدّال

على الضّرب مطلقا قوله والمفعول فيه ظرف الزّمان

والمكان انّما سمّي المفعول فيه ظرفا لأنه محلّ الأفعال كالبيت

لما بالا وفي التي يحلّ الأشياء فيها وقد سمّاه الكفويّ

محلّا لحلول الأفعال فيها ثمّ ان حكم الزّمان كلّه فبهمه

ومحدوده وحكم المكان المبهم كجهات الست وغيرها

واحد وهو الانتصاب على الظّرفيّة بالفعل المذكور سواء

كان لازما او متعدّيا نحو سرت حينا ويوم الجمعة واما

واما المحدود من المكان كالسّوق والدّار فلا بدّ له

من في ونحو كما عسل الطّريق الثّعلب قالوا

وانما تعدّي الفعل اللازم الي جميع ظروف الزمان لانّ
ولم يتعدّ الي جميع ظروف المكان لأنّ الفعل يدلّ
بصيغته علي الزمان كما يدلّ علي المصدر فكما يتعدّي
الي جميع ضروب المصادر فكذلك يتعدّي الي ضروب
ظروف الزمان واما المكان فلا يدلّ الفعل بصيغته
عليه فصار الفعل اللازم منه بمنزلته من زيد وعمرو
فلم يعمل فيه الا بواسطة الحرف وانما جعل في
الجهتين عند بنفسه لأنه اشبه الزمان من وجهين احدهما
انه مبهم غير محصور مثله فاذا قلت خلفك كان
هذا مشتملا علي جميع ما يقابل ظهرك الي ان ينقطع الارض
كما انك اذا قلت قام زيد يكون مشتملا علي كل زمان ماضي
منذ خلق الله العالم الي وقت حديثك وكذلك اذا قلت
يقوم كان مشتملا علي كل زمان مستقبل الي اتيان ذات
هذه الظروف لا يتقرّر علي وجه واحد لأنّ الفوق
يصير تحتا واليمين يتحوّل شمالا كما انّ الزمان المستقبل

المستقبل يصير حالا والحال يصير ماضيا فلما اشبه المبهم
من المكان الزمان من الوجهين سلك به مسلكه في
الانتصاب قوله وعندها ايضا من الظروف المكانية
وقد يستعار الزمان نحو عند الليل وعند النهار
وفي لغة عند لا يستعمل الا ظرفا فلا يقال عندك
واسع لأن يكون مخبرا عنه ويدخل عليها من حروف
الجرّ من وحدها وقول العامة ذهبت الي عنده
خطاء وكذلك امام وخلف لأنك تقول امامك
خير من ورائك والحاصل انّ الظروف بعضها لازم
للظرفية فيكون منصوبا ابدا نحو عند وسواء من ظروف
المكان وذات مرة من ظروف الزمان وبعضها مستعمل
اسما فظرفا نحو الجهات الست من المكان واليوم
والوقت ونحوهما من الزمان قوله ووسط
الدار بالسكون قال جار الله العلامة الفرق
بين وسط بالسكون ووسط بالتحريك ان وسط

له هو علة الأقدام على الفعل وانما عدّه من المنصوبات
العامّة لأن الافعال في نصب مسببة الأقدام وقد
شوط في انتصابه أن يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل
المعلّل ومقارنا له في الوجود ومبيّنا فقد شيء من ذلك
فاللام نحو جئتك للسمن ولأكرامك الزائر وخرجت
اليوم لمخاصمتك زيدا امس لان المفعول لاجله ينتصب
لأنه يندرج في ضمن الفعل الذي قبله في المعنى على وجه
من الوجوه ولن يتصف بهذه الصفة الا بعد هذه الشرائط
ومتى فقدت فقد خرج عن هذا الوصف لأنه اذا كان
غير مصدر لم يكن من جنس الفعل فيتصوّر دخوله فيه
واذا كان فعله غير من فعله الاوّل فكذلك لأن فعل
هذا لا يدخل تحت فعل ذاك وكذا اذا لم يقارنه الأوّل
في الوجود لان الفعل الواقع امس لم يتصوّر دخوله
تحت الفعل الواقع اليوم فلا يجوز الانتصاب لعدم
انتضاء الفعل اياه **قوله** وخرجت مخافة الشر اراد

بالسكون يكون ظرفا وبالتحريك يكون اسما ولو قلت
ضربته وسط الرأس اي وجدت الاعتماد وسط رأسه
ولو قلت ضربت رأسه اي ضربت خرز رأسه لأن
الوسط اجوف والوسط كونه في ذلك الجوف وقال
الجوهري يقال جلست وسط القوم بالسكون وفي وسط
الدار بالتحريك قال في كل موضع صلح فيه بين
فهو وسط وان لم يصلح فهو وسط بالتحريك ثم قال وربما
سكن وليس بالوجه **قوله** واذا دخلت الدار فتوسّع
وذلك لأن الدار محدود فكان حقه ان يقال دخلت
في الدار الا انهم حذفوا حرف الجر اتساعا واوصلوا
الفعل اليه ونصبوا نصب المفعول به وذهب الجرمي
الى انه فعل متعدّ نصب الدار نحو بنيت الدار وقد
دفعوا قوله بان مصدره يجيء على فعول وهو من
مصادر الأفعال اللازمة نحو قعدت قعودا وجلس
جلوسا والاذن مقابلة لاذنه اعني حرجت **قوله** في المفعول له

هذا المثال يوزن الفوايد وهي أن المفعول له كما ينصبه
المتعدي ينصبه غير المتعدي ايضا وان المفعول له ليس يجب
ان يكون عرضيا للفعل المذكور كما زعم بعضهم بل يكفي
كونه عذرا له سواء كان عرضيا او غير عرض والا لما جاز
خرجت مخافة الشر لان الخافة لا يكون عرضيا وان
المفعول له كما يجيء معرفة خلافا لابن السراج قوله
والمفعول معه هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى
مع وتقديد من المنصوبات العامة انما يستعمل على
مذهب الاخفش لان الباب قياس عنده وعند سيبويه
مقصور على السماع وانما عمل فيه غير المتعدي لانه قد
قوي بالواو فتعدي اليه كما عدي بالهمزة وغيرها من
الحروف الجر الا ان الواو لا تعمل لانها في الاصل من
حروف العطف وانها لا تعمل والاخفش قاس
انتصاب ما بعد الواو على انتصاب مع نحو جئت معه
وقد زيفوا قولنا بان مع منصوب على الظرفية والخشبة

قياس بان

والخشبة في قولك استوي الماء والخشبة ليس بظرف
الا ان لهم له ان يقولوا انهم اذا قاموا الواو مقام مع
وكان الواو حرفا لا يتصور فيه الاعراب اعربوا ما بعده
اعراب مع كما انهم لما وضعوا الا موضع غير اعربوا ما بعده
اعرابه قوله والخامس من المنصوبات العامة الحال
فحقيقة الحال هي الهيئة التي يكون عليها صاحب الحال عند
ملابسة الفعل واقعا منه او عليه نحو جاء في زيد راكبا
فالركوب هيئة زيد عند وقوع المجيء منه وكذا ضرب
زيدا قائما فان القيام هيئة زيد عند وقوع الضرب
عليه وهذا يبين ان صاحب الحال هو الحال او المفعول
ثم انه اما ان يكون فاعلا او مفعولا لفظا وذلك عند
ما يكون العامل فعلا متعديا او يشبهه من الصفات العاملة
عملا او معنى وذلك عند ما يكون العامل معنى فعل نحو
ما شانك قائما فذو الحال هنا ليس بفاعل لفظا لانه
فاعل معنى لان المعنى ما تصنع قائما وكذلك قولك

هذا زيد قائما فان زيدا مفعول معنى لا لفظا لان المعنى
انبه زيدا واشر اليه قائما لما في ها من معنى التنبيه
و في ذا من معنى الاشارة وانما قال وهي جواب كيف
لان كيف موضع للسؤال عن الحال فبالحري ان يكون
الحال مقولا في جوابه قوله وحقها ان تكون نكرة كما
ان من حق ذي الحال ان يكون معرفة وانما وجب ان
يتخالفا لانهما اذا تطابقا تعريفا وتنكيرا ابيا ان لا
يتطابقا اعرابا نزاعا الى عرقهما في الوصفية ووجب اختصاص
الحال بالتنكير هو ان الحال اجري مجرى الصفة للفعل
ولذلك سماه سيبويه نعتا للفعل واراد بالفعل
المصدر الذي يدل عليه الفعل واذا اجري مجرى الصفة
للفعل نكرة يلزم تنكيره قوله فان اردت الحال عن
التنكير فقدمها عليها اعلم ان نصب الحال من النكرة
بدون التقديم قبيح الا اذا كان النكرة موصوفة
او مفيدة غناء المعرفة او مصدرة بالاستفهام او مفصولا

و الفعل

او مفصولا بينها وبين ذي الحال بالا نقضا للنفي
كما في قولك جاءني رجل من بني تميم فارسا وقوله لا يركن
احد الى الاحجار متخوفا ليوم الوغى الا ملثما وقولك
هل اتيك رجل راكبا اذا اردت الاستفهام عن اتيانه
مقيدا بالركوب وقولك ما جاءني رجل الا راكبا وتقول
في غيرها جاءني راكبا رجل وقبح جاءني رجل راكبا
ولم يتعرض المصنف رحمه الله لما ذكرنا من القيود
تسامحا وتساهلا واطلق القول بالتقديم في كل
نكرة والاستشهاد بقوله لغرة موحشا طلل قد يمم
عفاه كل اسحم مستديم انما يصح على مذهب
الكوفيين والاخفش واما على مذهب سيبويه
فلو جعلنا موحشا حالا عن طلل لاختلف العامل
في الحال وصاحبها لما ان العامل في الحال هو الظرف
وفي صاحبها هو معنى الابتداء لانه مبتدأ عنده
والصواب ان يجعل حالا من المستكن في الظرف من ضمير

طلل وح لا يكون هذا من تنكير ذي الحال وتقديم
الحال عليه في شيء اذ الحال متأخرة عن صاحبها وهو
معرفة واما عند الأخفش فلما كان ارتفاع ذي الحا
وهو طلل يفاعليه الظرف صح جعله حالا عند وحسن
تنكيره لوجهين لتقدم الحال عليه وكونه موصوفا
بتقديم والحاصل ان تقديم الحال على صاحبها قد يكون
لانها كما ذكرنا من نحو جاءني راكبا رجل وقد يكون
جائزا كما في جاءني راكبا زيد وقد يكون ممتنعا وذلك
اذا كان صاحبها مجرورا بخومررت جالسا بن زيد فهذا
ممتنع عند النحويين الا ابن كيسان لان الحال صفة
في الأصل والصفة من التوابع واحسن حال التابع
ان يقع بعد المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار فكيف
يتقدم عليه ما هو تابع له واجاز ابن كيسان مشتهدا
بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اذ اللام
وما ارسلناك الا للناس كافة وذكر الزجاج ان كافة

كافة حال من الكاف في ارسلناك والتاء فيه للمبالغة و
المعنى وما ارسلناك الا لتكف الناس عن الشرك وارتكاب
الكبائر الكبائر وذكر صاحب الكشاف ان انتصاب كافة على
المصدر اي وما ارسلناك الا ارسالة كافة للناس
اي عامة شاملة لهم قوله اسم الفاعل كل اسم اشتق
لذات من فعل اي اسم الفاعل اسم اشتق لذات من فعل
لا من حيث هي تلك الذات بل من حيث هو فاعل في الجملة
واحترز بالمشتق عن الفاعل المسند اليه الفعل واحترز
بقوله لذات من فعل عن المفعول فانه مشتق لكن لذات
من وقع عليه الفعل واحترز بقوله ويجري على يفعل
من فعله عن الصفة المشبهة فانها وان كانت مشتقة
لذات من فعل الا انها لا يجري على يفعل من فعله نحو
كريم لا يقال الصفة المشبهة من افعال الطبايع فلا يقال
للمتصف بها انه فعل شيئا لانا نقول لا نعني بقولنا فعل
احدث بل المراد به ان بحيث يصح ان يسند اليه المشتق

هنه نحو كرم وانما فسر الجريان بالموالات ليفعل في
الحركات والسكنات لانهم ربما قالوا صفة جارية للموافقة
بعد الشيء صفة او خبرا او حالا فاحتياج الي تفسير
الجريان ههنا ثم ان اللام الفاعل انما يعمل عمل فعل اذا
اريد به الحال او الاستقبال دون الماضي وذلك
لان الفعل كما دخل علي الاسم في الاعراب هو مستحقه
في الاصل دخل اللام علي الفعل في العمل الذي هو له
في الاصل فيقال لزيد ضارب غلام عمرو الآن او غدا
كما يقال يضرب والذي بمعنى الماضي فهو مضاف الي ما
بعده ابدا نحو هذا ضارب زيد امس ولا يقال ضارب
عمرو امس لان الافعال دخلت علي الاسماء في الاعراب
والاسماء علي الافعال في العمل فلما لم يوجد للماضي
اعراب من اللام لم يعط اللام اذا كان بمعناه عملا وقد
اجاز ذلك الكسائي مستشهدا بقوله تعالي وكلبهم باسط
ذراعيه بالوصيد واصحابنا ذكروا بان باسطا وان كان

كان ماضيا في الظاهر الا ان المعنى علي الحال بدليل انك
لو اوقعت المضارع موقعه نحو يبسط يصح وذلك لان
الحال الماضية تحكي علي صورة الحاضرة نحو كان زيد يضرب
عمرا امس واعلم ان شرط عمل الاعتماد علي احد
الاشياء التي اشترطوا للظرف الاعتماد عليها علي ما مر
في صدر الكتاب فلا يقال قائم غلامك خلافا للاخفش
والكوفيين قوله اسم المفعول لما كان اسم الفاعل اسما
مشتقا للذات من وقع منه الفعل فاعمل عمل الفعل المبني
للفاعل كذلك اسم المفعول لما كان اسما مشتقا للذات
من وقع عليه الفعل فاعمل عمل المبني للمفعول وهو
بمنزلة اسم الفاعل في جميع ما ذكرنا من اشتراط احد
الزمانين والاعتماد تقول مررت برجل مضروب غلامه
فيكون غلامه مرفوعا بمضروب كما كان مرفوعا بيضرب
ومضروب في التقدير جار علي يضرب لانه اصله مضرب فاشبع
ضمة الراء فنشاء منها الواو وانما فعل ذلك ليفرق

بناء مفعل في ابنيتهم لا مع التاء وانما تخو مكرم ومعطي
فجار علي الفعل لفظا تقول زيد مكرم اصحابه ومعطي
غلامه درهما كما تقول يكرم ويعطي **قوله** والصفة
المشبهة وهي ما لا يجري علي يفعل اعلم ان تخو كريم
ليس بجار علي يكرم ولا حسن علي يحسن وكذا شديد وقوي
وصعب وما اشبه ذلك ومرتبة هذه الصفات بعد
مرتبة اسماء الفاعلين وهي مشبهة بها من حيث انها
تثني وتجمع وتذكر وتؤنث فاجريت مجراها في العمل
فقيل مررت برجل حسن وجهه وكريم اباؤه وشريف
حسبه ترفع هذه الاسماء بالصفة كما ترفعها بالفعل
وانما قال كريم اباؤه بالجمع دون الواحد ليكون
ارتفاعه بالفاعلية علي سبيل القطع اذ الواحد يحتمل
مع الفاعلية الابتداء تخو زيد كريم ابوه يجوز في الجمع
فانه لا يحتمل الابتداء اذ لو كان مبتداء لقيل كرموا
اباؤه اذ المبتداء علي عدة الخبر اذا كان هو هو فان

فان قلت كيف عملت هذه الصفات وهي بمعني الماضي
تخو زيد كريم ابوه اذا الكرم شيء قد وجدت قديما
وكيف جاز ان ينزل الفرع علي الاصل اعني اسم الفاعل
قلنا ان هذه الصفات في حكم اسم الفاعل في انها بمعني
الحال الا تري انك اذا قلت زيد حسن وجهه فالحسن
موجود في الحال كما في اسم الفاعل وكون هذا الفعل
موجودا قبل زمانك لا يقدح في كونه حالا كما لا يقدح
في الفعل الصريح في قولك زيد يعلم فنونا من العلوم
فان علمه قد وجدت من قبل وعلي هذا اسم الفاعل
تخو زيد قائم غلامه تنزيلا للحال والقيام قد كان مع ذلك
قبل حالك بزمان ويدل علي انها ليست بمعني الماضي
انك لو قلت زيد حسن ابوه امس قبيح اليوم لم يخرج حتي
تدخل كان ليدل علي ان الحال حال محكية وليست حاضرة
كما في الفعل واسم الفاعل تخو كان زيد يقوم امس
او قائما علي ما مر امس ولهذا قالوا ان هذه الصفات

ليست بمعنى الماضي ولا بمعنى المستقبل فلا تقول
زيد حسن من يك اندسيحسن او حسنا قد انقطع
قوله المصدر هو الاسم الذي اشتق منه الفعل انما
سمي المصدر مصدرا لان الفعل يصدر عنه والمصدر
في الاصل هو الموضع الذي يصدر عنه الابل والدليل
علي ان المصدر اصل والفعل فرع مشتق منه ان المصدر
اسم يستقل بنفسه ويستغني عن الفعل والفعل لا
يقوم بنفسه ويفتقر الي الاسم ولان الفعل يدل
بصيغته علي شيئين احدهما حدث والآخر زمان
والمصدر علي شيء واحد وهو الحدث ولا يشبه ان
الواحد قبل الاثنين واصل له ولان المصدر له مثال
واحد والفعل له امثلة كما ان الذهب نوع واحد
يتخذ منه اشياء مختلفة ولان الفعل يدل علي ما يدل
عليه المصدر والمصدر لا يدل علي مدلوله والفرع
لابد ان يكون فيه الاصل وزيادة واما تمسك به

يدل علي

بد الكوفيون من اعتلال المصدر باعتلال الفعل وصحته
بصحته نحو قام قياما وقوام قوما فذلك لان اصالة
الفعل مطلقا وكون المصدر مشتقا منه وان دلا انما
يدلان علي اصالته في التصريف ولا كلام فيه كما لا كلام في
ان الاصل في العمل والمصدر فرع فيه عليه ولهذا قال
يعمل عمل الفعل اذا كان منونا نحو عجبت من ضرب
زيد عمرا فكل فعل له رفع ونصب كان لمصدره ذلك
وانما قال كما تقول من ان ضرب زيد لان الفعل
المصدر بان تنزل المصدر في كونه فاعلا ومفعولا
ومضافا اليه ومبتداء نحو اعجبني ان يخرج زيد وارجو
ان يخرج ويلغني خبر ان يخرج وان يخرج خير له
فلما كان بمنزلته في الاعراب وفي هذه المعاني كان
المصدر ايضا بمنزلة الفعل في العمل وفي امتناع تقدم
ما يعمل فيه عليه فلا يقال اعجبني زيدا ضربك كما لا يقال
زيدا ضربت قوله وقد يضاف الي الفاعل اعلم ان المصدر

المتعدي المضاف علي خمسة أضرب أحدها ان يضاف الي
الفاعل ويذكر المفعول منصوبا نحو عجبت من دقّ القصار
الثوب فالفاعل يجرور لفظا ومرفوع معني ولذا حمل
المعطوف عليه والصفة علي الموضع نحو عجبت من دقّ
القصّار وصاحبه بالرفع مثلا او من دقّ القصّار
الحاذق والثاني ان يضاف الي الفاعل ويترك ذكر المفعول
نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد والثالث
ان يبني المصدر للمفعول ويضاف الي المفعول القائم
مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب
زيد وعلي هذا مسئلة الكتاب نحو عجبت من دفع النّاس
بعضهم ببعض اي من ان دفع النّاس بعضهم ببعض
والمضاف اليه هنا مرفوع معنى لانه مفعول ما لم
يسمّ فاعله والرابع ان يضاف الي المفعول ويذكر
الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللّص الجلّاد
والخامس الخ

ذكر الفاعل نحو قوله تعالي لا يسأم الانسان من دعاء
الخير اي من دعائه الخير والمضاف اليه في الوجهين
الأخيرين منصوب معنى لانه مفعول ويجوز الحمل
عليه كما في الفاعل واما المصدر الذي المضاف فضرب
واحد وهو ان يضاف الي الفاعل نحو اعجبني ذهاب
عمرو فان قلت انه ايضا يجوز ان يضاف الي الظروف
ويترك الفاعل مرفوعا او علي عكسه ويترك ذكر
الفاعل قلنا لا يجوز اضافته الي الظروف الا بعد
ان اتسع فيه فيجري مجري المفعول به فالمصدر اذ ذاك
بمنزلة المتعدي فلا كلام فيه وقد يحمل المصدر معرّفا
باللام نحو قوله كرهت فلم انكل عن الضرب مسمعا ::
وهو قليل لم يجيء في التنزيل ولم يذكره المص لقلّته
وندرته قوله ويترك ذكر احدهما كما في قوله تعالي
او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما اطعام مصدر
منوّن كان ويتيما منصوب به فاعله محذوف للعلم به

ولم يضمر اي لان المصدر اسم جنس ولا شيء من اسماء
الأجناس يحتمل الضمير ويدلك علي حذفه انك لا تقول
اعجبني من هذا الأمر ظهوره كله كما تقوله ان ظهر كله وانما
جاز خلوه عن الفاعل مع امتناع ذلك في الفعل لأن
الفعل ابدا خبر او وصف جار مجري الخبر في اقتضاء
ما يسند اليه فاذا اقترن خلوه عن المسند اليه فقد
اخلت بخلاف المصدر فانه اسم والاسماء كلها لا يلزم
ان تكون مسندة الي شيء واما قوله تعالي وهم من بعد
غلبهم سيغلبون فمن قرأ سيغلبون بالبناء للفاعل
فالمصدر مضاف الي المفعول القائم مقام الفاعل اي
من بعد ان غلبوا سيغلبون ومن قرأ بالبناء للمفعول
فالمصدر مضاف الي الفاعل وذكر المفعول متروك
وعلي هذا فالوجه ان يقرأ الم غلبت الروم بالبناء
للفاعل وقد قرأ به ويجعل الضمير المضاف اليه المصدر
للفارس لا للروم ومجال الكلام في الاية فسيح غير

غير انه يفضي الي الأطناب المهل قوله المضاف كل اسم
اضيف الي اسم اخر فان الأول يجر الثاني اعلم ان الاضافة
غير اصيل في العمل وانما العمل للأفعال والحروف وانما
عمل الجر ههنا لأن في الكلام معني حرف الجر فقوي
بذلك علي العمل قوله والاضافة علي ضربين اعلم
ان المضاف اليه اذا كان معرفة معرفة في الاضافة
المعنوية تعرف المضاف نحو غلام زيد لأنك اذا قلت
غلام كان شايعا في امته غير مختص بواحد فاذا
اضيف تعرف وصار لواحد بعينه ويكتسي منه تعرفه
وذلك لأن قدر المعني قدر اللفظ فكما يتنزل المضاف
اليه من المضاف منزلة التنوين الذي لا يتصور فيه
الانفصال كذلك يجب ان يتنزل المعني الثاني بالأول
ليكون مرتبة المعني علي قدر مرتبة اللفظ واما اذا كان
نكرة فلا تفيد الاضافة الا التخفيف نحو راكب فرس
لأنك اذا قلت راكب كان شايعا في اجناس ما يركب

فاذا قلت راكب فرس خصصته بالاضافة فزال عنه
بعض الشيوع وان لم يتعرف لان المضاف اليه اذا لم
يكن معرفة فكيف يكسب المضاف من التعريف قوله وهي
في الغالب بمعنى اللام وبمعنى من وانما قال في الغالب
احترازا عن قولهم ثبت القدم وقتلي لطف وقد
قيل ان هذه الاضافة بمعنى في اي ثبت في القدم و
قتلي في لطف لكن الغالب ان يكون بمعنى اللام نحو غلام
زيد اي غلام لزيد وبمعنى من نحو خاتم حديد
اي خاتم من فضة لان الغرض فيها تبيين النوع فانك
اذا قلت خاتم لم يعلم اي نوع هو فاذا اضيفت بينت
والفرق بينهما اذا التي بمعنى اللام لا يجوز فيها اطلاق
المضاف اليه على المضاف وفي التي بمعنى من جاز ذلك
وقال الشيخ عبد القاهر انما يقول النحويون
في غلام زيد ان المعنى غلام لزيد ايضا لا المعنى الجر
لان اللام مقدرة هنا كيف والمضاف اليه ينزل من

من المضاف بمنزلة التنوين ويعاقبه فكما لا يجوز ان
يفصل بين التنوين والمنون بشيء كذلك لا يجوز ان
يكون اللام فاصلا بين المضاف والمضاف اليه وايضا
فلو كانت اللام مقدرة هنا حتى يكون الجر بها يوجب
ان لا يحذف التنوين اذا ظهر اللام اعلم ان النحو
اوردوا هنا سؤالا وهو ان المضاف اليه قائم فيه
معنى حرف الجر ولفظها محذوف وحذفا يخرجها عن
ان يكون في حكم المذكور وفي عداد المقصور واذا كان
كذلك فلم لم يبن لتضمنه معنى الحرف اذ كل اسم يتضمن
معنى الحرف فهو مبني ثم اجابوا عنه بان بناء الاسم
لتضمنه معنى الحرف من الجائز دون الواجب الا ترى
اعربوا ايا مع تضمنه معنى الحرف الجزاء وذكر عبد
القاهر ان في بناء الاسم هنا نقضا للغرض اذ الحرف
المتضمن معناه الاسم حرف عامل وعمل الجر في العمل
من العامل بمنزلة الحكم من العلة فلن يتم التضمن

بيّن

الآبان يجعل الاسم نظيره في كونه علة يحدث بها هذا
الحكم فلو بنيناه لم يتصور ذلك على ما استقر اه في
مقتضاه واري ان ايراد هذا السؤال في المضاف اولى
منه في المضاف اليه اذ التضمن بمعنى الحرف هو
المضاف دون المضاف اليه لأنه الذي يعمل الجر
بتقويته فلولا انه يتضمن معناه لما قوي على العمل
ولان تضمن غيره للحرف لا يكون موجبا لعلمه ولان
المعنى من التضمن ان يكون معنى الاسم مشتملا على معنى
ذلك الحرف كما ان اين واخواته لما كان معناها يشتمل
على معنى حرف الشرط بنيت ولتضمنها اياه عملت الجزم
والمتضمن على هذا التفسير هنا هو المضاف دون المضاف
اليه لأن العمل للمضاف فوجب ان يكون المتضمن
لمعنى الحرف اياه دون غيره ولانه لو كان المضاف اليه متضمنا
لمعنى الحرف لوجب ان يكون عاملا في نفسه وذلك محال
ويدل على ذلك قول الشيخ عبد القاهر ولن يتم

يتم لنا هذا التضمن الآبان نعطي الاسم حكمه ونجعله
مثله في كونه علة يحدث بها هذا الحكم ومعلوم ان الاسم
الذي اعطيناه حكمه ونجعله مثله في كونه علة يحدث
بها هذا الحكم هو المضاف دون المضاف اليه فالمتضمن
للحرف ليس الا هو واذا كان المتضمن للحرف هو
المضاف فلا يكون بناء المضاف اليه لانه على ما ذكروا
فان قلت فعلى ما ذكرت فالمضاف متضمن لمعنى الحرف
فهلا بني قلنا ان الاضافة تمنع البناء في الاعم
الأغلب اذ البناء مما يوجب مناسبة الحرف والاضافة
مما يعارض تلك المناسبة لأنها من خصايص الاسم
ولا تكون في الفعل والحرف الا ترى انهم لم يبنوا المضاف
من المنادى والمنفي بلا التي لنفي الجنس مع ان العلة
التي اوجب لها البناء في مفردهما قائمة او نقول
ان المضاف اليه لشدة امتزاجه بالمضاف ومعاقبة
التنوين ينزل منه منزلة التنوين التي هي علامة التمكن

والاسم لايبني مع التنوين فكذا مع ما قام مقامه قوله
ولفظية اعلم ان الاضافة اللفظية هي التي لاتفيد
تعريفا ولا تخصيصا وانما تفيد تخفيفا في اللفظ
والمعنى كما هو قبل الاضافة وهي اما اضافة اسم
الفاعل الى مفعوله او الصفة المشبهة الى فاعلها
اما الاول فنحو مررت برجل ضارب زيد الآن او غدا
ويدل على ان هذه الاضافة غير حقيقة وانها
في تقدير الانفصال انك تصف النكرة بالمضاف و
توقعه حالا نحو مررت برجل ضارب عمرو والحال
لاتكون الا نكرة واما الثاني فنحو مررت برجل حسن
الوجه لان التقدير فيه الانفصال نحو حسن وجهه
الا انك نقلت ضمير صاحب الوجه الى حسن حتى كان
الحسن قد شاع في اجزاء الموصوف واذا ارتفع به
الضمير لم يكن ان يرتفع به الوجه ولما احتيج الى
تبيين موضع الحسن اضيفت الصفة اليه ويدلك على

على نقل الضمير الى الصفة تذكيرها في هند جائل وشائل
وتانيثها في هند جائلة الوشاح قوله والاضافة
تتعاقب التنوين ونون التثنية والجمع وانما
لم يجمعوا بين التنوين والاضافة لما ذكرنا ان المضاف
اليه ينزل من المضاف منزلة التنوين فلم يجمعوا
بينهما كراهية اجتماع الزيادتين على اخر الكلمة
قوله ولابد في المعنوية من تجريد المضاف من حرف
التعريف وانما اشترط ذلك لانه لو لم يتجرد منه لكان
معرفة واذا كان معرفة استغنى عن الاضافة المعنوية
التي وضعها للتعريف او للتخصيص لان تعريف المعرف
محال قوله وتقول في اللفظية الحسن الوجه اعلم
انك تقول مررت برجل حسن الوجه فتصف به
النكرة لان الاضافة ليست بمحضة فان اردت
وصف المعرفة به ادخلت عليه حرف التعريف نحو مررت
بزيد الحسن الوجه فتعرف ولا يفضي هذا الى تعريف

المعرف لا يقال ان الخفة المطلوبة من الاضافة اللفظية
مفقودة ههنا لان التخفيف في الواحد انما هو
سقوط التنوين والتنوين لا يتصور مع اللام فيفقد
سقوطه بالاضافة لانا نقول ان التخفيف الحاصل
بسقوط التنوين وان كان مفقودا الا انه قد حصل
فيه من جهة اخرى الا ترى انك اذا قلت مررت
بزيد الحسن الوجه كان التقدير الحسن وجهه فلما
اضيفت افادت التخفيف من وجهين احدهما
سقوط الكناية من المضاف اليه وانتقال الضمة
الى الكسرة التي هي اخف منها لا يقال ان الكناية وان
سقطت فقد عوض عنها اللام لان اللام لا يوازي
الكناية لثقلها وخفتها قوله والضارباه زيدا انما جاز
هذا الان هناك نونا تسقط ويعاقب المضاف اليه
فتكون في الاضافة فائدة لفظية كما في قولك ضاربا زيد
وضاربو زيد وجاز الضارب الرجل مع انك لا تقيد

له تفيد فيه خفة لفظية لانه يشبه الحسن الوجه من حيث الظاهر
اذ الضارب صفة كالحسن والرجل اسم جنس محلى بلام التعريف
كالوجه فاجيز فيه الجر تشبيها به كما اجيز النصب في الحسن
الوجه تشبيها بالضارب الرجل ولا يجوز الضارب زيد اذ لا
تفيد بالاضافة خفة لفظية كما افدمها في المثنى والمجموع
والمضاف اليه ليس جنس فيشبه بذلك بالحسن
الوجه واما نحو الضاربك والضاربي والضارب به
فسايغ لما فيه من استبداد الضمير المتصل من المنفصل
اذ الاصل الضارب اياك واياي واياه فلما اضيف
حصل التخفيف جدا وانما لم يجز ان يكون الضمير
في مثل هذا ضمير منصوب كما في الفصل لانهم لما
رفضوا فيما يوجد فيه التنوين او النون ان يجمعوا
بينه وبين الضمير المتصل نحو ضاربني والضاربوني
كراهة اجتماع النونين في اخر الكلمة جعلوا ما
مالا يوجد فيه فيما له اجراء الباب على وتيرة الاطراد

فاذا قلت الضارني مثلا فالياء لا يكون الا ضمير
مجرور هذا ما اختاره الى محشري وميل الامام
عبد القاهر الي انه ضمير المنصوب بمنزلته في
يضربني قوله الاسم التام هو الذي نصب لانه تتم
انما ينصب الاسم التام التمييز لانه لابهامه يقتضي
ما يبينه وينزع الابهام عنه وانما وجب ان يكون
الاسم عاملا فيه النصب لانه بتمامه قد اشبه ما ينصب
المفعول من اسماء الفاعلين والمصدر الا ترى ان
قولك راقود في قولك راقود خلا اسم قد تم اي امتنع
عن الاضافة لما فيه من التنوين وهو مبهم محتمل
لاجناس المكيلات فينصب خلا مثلا لاقتضائه
اياه ومشابهته ضارب بالتنوين في انه ايضا يقتضي
مفعولا وهو قد امتنع من الاضافة بالتنوين وكذلك
منوان وقفيزان في منوان سمنا وقفيزان بر اقد
تما بنود التثنية وهما محتملان من اجناس المكيلات

المكيلات والموزونات فاشبها ضاربان فينصبان
ما بعدهما كما ينصب ضاربان وكذلك عشرون درهما
لانه قد تم ببنود الجمع وهو محتمل من اجناس المعدودات
فاشبه ضاربون وعلي هذا ملؤه عسلا ومثله رجلا
لان ذلك مبهم كقفيزان ومنوان وقد تم بالاضافة
فاشبه انا معطيك درهما لان اضافة المعطي الي الضمير
يمنع من تجرد درهم فهذا هو الاسم التام ثم ان التام قد
يكون نائبا وقد يكون لازما فالاول هو التام با
بالتنوين ونون التثنية لانك تقول ان راقودا خلا
راقود خل وفي منوان سمنا منوا سمن واما الثاني
فهو التام ببنود الجمع والاضافة اذ ليس لك ان
تقول في عشرون درهما عشرو درهم لان عشرون
اسم موضوع لمضاعف عشرة وليس بجمع علي حد
مسلم ومسلمون اذ لو كان كذلك لوجب ان يقع
تثنيته علي ثلثة ثلث مرات كما يقع المسلمون علي

على لفظ النفس فلما اختصّ تلحقه بثلث مرّات
عشرة علمنا انّ اسم موضوع مع الواو والنون لهذا
العقد المخصوص واذا كان موضوعا مع الواو و
والنون فيمتنع ان يوجد بدونهما فلهذا قيل
انه لازم وكذلك الاضافة لأنك لا تقول في ملؤه
عسل ملؤه عسل لانه مضاف الى الضمير فيمتنع ان
يضاف الشيء مرّتين فاذا عرفت هذا فاعلم انّ
تمثيله التامّ بالتنوين بقولهم ما في السماء موضع
كفّ سحابا فيه نظر لأن الاسم الذي فيه التنوين هنا
اعني كف لا ابهام فيه فيرفع في قوله موضع مضافا الى
الكفّ اذ المقصود بالتمييز هو الموضع لا الكف بنفسها
والموضع مضاف الى الكفّ واضافته اليها تمنع من الجرّ
وتوجب النصب كما تمنع اضافة الملؤ في قولك
ملؤه عسلا فان قلت انّ الموضع وحده لا يتمّ
به المعنى الذي كان التمييز لأجله من المساحة وانّما

وانما الابهام مع

وانما يحصل ذلك من بعد ان تضيفه الى الكف قلنا
كذلك الملؤ لا يتمّ معنى الكيل فيه حتى يضاف الى شيء
مخصوص كالأناء او الى ما هو مكيال معروف كالرطل و
غيره فاذا اراده في تمثيل الاضافة او لي منه في تمثيل
التنوين اذ العامل في التمييز هو الاسم التامّ بالاضافة
لا الاسم التامّ بالتنوين لأن اعمال الاسم التامّ مشروط
باقتضاء التمييز للإبهام فلا شكّ انّ المقتضي للتمييز
ههنا هو الموضع مضافا الى الكف لا الكف بنفسها اذ لا
ابهام فيها ويدلّك على هذا انك لو جئت بالكف منوّنا
غير مضاف اليه شيء لفظا او تقديرا نحو ما في الدار كفٌّ
مثلا لم يقتض التمييز البتة وايضا انهم شبّهوا موضع
كف سحابا بضرب زيد عمرا فوجب ان يكون المضاف
لانه المشبه لا المضاف اليه وقال [illegible] البتخ
عبد القاهر ان سحابا قد انتصب هنا من وجهين احدهما
بثبوت التنوين والثاني الاضافة وهذا ايضا عجب منه

لانه ان اراد ان العامل ههنا في التمييز هو الاسم التام
بالتنوين والاسم التام بالاضافة ايضا فهذا يؤدي الى
اعمال عاملين في معمول واحد وهذا مع انه غير
معقول مما انعقد الاجماع منهم على خطئه الذي
انما اذا دخل عاملا على معمول واحد فالعمل
بالاتفاق منهم لواحد منهما لا غير الا انهم اختلفوا
في ان العمل لايهما على ان المنون ههنا لا يصلح عاملا
لما بينا ان شرط اعمال الاسم التام ان يكون مقتضيا
للتمييز لابهامه وقد فقد الشرط ههنا ولعل كلام الشيخ
هو الذي غرّ الملخص من جعله العامل ههنا الاسم المنون لان
الشيخ لما جوز ههنا النصب بالوجهين جعل المخصص
الاقرب عاملا عليه وهو المذهب الصحيح في ان المقتضيين
اذا اذ دخلا على مقتضى واحد فالعمل لاخيرهما
وجود الا ان ذلك خبط يظهر بادنى تامل قوله ويقال
للثلثة الاول مقادير فان قلت كيف قال ويقال للثلثة

للثلثة الاول مقادين وقد ذكر اربعة اشياء وهي المساحة
والكيل والوزن والعدد قلنا انه قسم الاسم التام الذي
ينصب عنه التمييز اربعة اقسام وهي المنون وما فيه
نون التثنية وما فيه نون الجمع والمضاف ثم قال
ويقال للثلثة الاول مقادير اي لما فيه التنوين ونون
التثنية ونون الجمع وللاخير مقياس اي للمضاف
فيما ذكره من مثال وانما سمي مقياسا لانك اذا قلت
لي ملؤه عسلا فقد قست ما عندك من العسل بملء
هذا الاناء وكذلك مثله رجلا يخادن لي منوان سمنا
فقد قدرت ما عندك من السمن بالمنوين ولم تقسه
بشيء قوله والتمييز رفع الابهام عن المفرد كهذا
اعلم ان المفرد قد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة
وعلى هذا فالاسم المضاف والاسم المثنى والمجموع
من قبيل المفاريد وقد يذكر ويراد به ما يقابل المضاف
وقد يذكر ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع والمراد

منه ههنا هو الأوّل لكونه مذكورا في مقابل الجملة اذا تقرّر
هذا فاعلم انّ التمييز رفع الإبهام ثمّ ان الإبهام اما ان
يكون في الاسناد او في احد ظرفيه فالمميز للأول يسمّي
تمييزا عن الجملة ويجيء بعد تمام الكلام نحو طاب زيد
نفسا فالإبهام ههنا الطيب اي زيد لا في الطيب على
الانفراد ولا في زيد على الانفراد والمميز للثاني يسمّي
تمييزا عن المفرد ويجيء بعد تمام الاسم نحو عندي رأقود
خلّا فالإبهام ههنا في الى اقود لا غير فارتفع بقولك خلا

الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية

وهي ثلثة اصناف انما قدّم الحرف على الأفعال والاسماء
لان الحروف هي الأصل في العوامل السماعية اذ لم يوجد
اطراد بوجه ما بخلاف الاسماء والأفعال ثمّ قدّم الأفعال
على الاسماء لأن الأسماء انما تعمل بمشابهة الأفعال
والحروف فهي في العمل متأخرة عنهما سواء كان ذلك
بطريق القياس او غيره ثمّ قدّم من الحروف العوامل لها

ما هو العامل في الاسم على ما هو العامل في الفعل لكثرة
هذا وقلّة ذلك ثمّ قدّم من العوامل في الاسماء ما هو
العامل عملا واحدا على ما هو العامل عملين لتقديم
الواحد على الاثنين ثمّ من العوامل عملا واحدا الجار
على الناصب لكون الجار عاملا بلا شبهة ولا خلاف فيه
بخلاف الناصب فانهم اختلفوا في انّ الناصب هو هذا
الحروف ام الفعل وفي قوله عاملا في الجملة تجوّز و
تساهل والمراد العامل في كلّ واحد من جزئي الجملة لانّ
الجملة من حيث هي الجملة لا يستطيع ان يكون معمولا
فيها اذ الجملة من حيث هي الجملة ليست باسم ولا فعل
فيعمل فيها العامل قوله امّا الجار فسبعة عشر الحروف
الجارة موضوعة للأقضاء بمعاني الأفعال الى الاسماء
وكلها تشترك في افادة هذا المعنى الا ان وجوهه
مختلف بها فمن معناها ابتداء الغاية في المكان نحو خرجت
من البصرة تريد ان مبتداء الخروج كان من البصرة

وقد يكون للتبعيض في اخذت من الأموال اي بعضها
وهذا لا ينفك عن معنى الأبتداء لانه يدل على ان الاموال
مبداء موضع اخذك كما انّ قولك خرجت من البصرة
يؤذن بانّ البصرة منشاء خروجك الاّ انها في الأموال
افادة التبعيض ايضا اذا كان ذلك ممكنا ولم تفد
في قولك خرجت من البصرة لأنك اذا فارقتها فقد
فارقت جميع نواحيها اذ لا يصح ان تكون خارجا
منها وغير خارج وقد تكون للبيان في عشرة من الدراهم
لان العشرة قد تكون من الدراهم وغيرها فلمّا
قيل من الدراهم تبيّن ما هو المقصود وعلى هذا
قوله تعالى فاجتنبوا الرّجس من الأوثان قالوا وهذا
قريب من معنى الأبتداء اذ جعل مبداء اجتناب
الرّجس هو الأوثان وقد تكون من زيدة في المرفوع نحو
ما جاءني من احد وفي المنصوب نحو ما رأيت من
احد ودخولها في حال الزّيادة على المنصوب اقيس

افيس من دخولها على المرفوع لان حرف الجرّ موضوعة
لمعنى المفعولية حيث توصل الأفعال الى الاسماء فيكون
محل الزّيادة تابعة لحال الأصل قالوا ومن هذه
مع انها من زيدة لم تخل بثوب معنى الأبتداء ولهذا
قال السيرافي اذا قلت ما جاءني من رجل
معناه منى واحد الى اقصاه ولهذا قالوا انها للاستغراق
ولعلّ الصّواب ان يقال انها في ما جاءني من احد
زيادة محضة دخلت لتوكيد معنى النفي اذ لا فرق
بين ما جاءني احد وما جاءني من احد لانهما
جميعا معنى الاستغراق لأنّ احدا اذا قرن به حرف
النفي وهو منكر يفيد الاستغراق البتة اذ لا تقول
ما جاءني احد بل اثنان واما في ما جاءني من رجل
مثلا ليست بزيادة محضة حيث افادة الأستغراق
الا ترى انك لو قلت بغير من لا تفيد الاستغراق قطعا
بل محتملا وصحة قولهم ما جاءني من رجل بل رجلان

نشهد لذلك في صرف الكلام الي الاستغراق وان ال اعنه
احتمال غيره كما ان لام التوكيد صرف صيغة المضارع الي
افادة معني الحال قطعا بعد ان كانت محتملة لها ولغيرها
ولهذا السر استشهد المص في الزيادة لما جاءني من احد
دون ما جاءني من رجل ثم ان زيادة من في النفي وما
جري مجراه مستمرة ولا تزاد في الاثبات عند سيبويه
واجاز ذلك ابو الحسن مستشهدا بقوله تعالي يغفر لكم
من ذنوبكم قوله والي انتهاء الغاية في المكان نحو سرت
من البصرة الي الكوفة تريد ان منتهي السير هو الكوفة
وقد تكون بمعني المصاحبة نحو قوله تعالي ولا تأكلوا
اموالهم الي اموالكم قالوا هذا راجع الي معني الانتهاء
لان المعني لا تنتهين اكل اموالهم الي اموالكم وفي معناها
حتي الا انها تفارقها من وجوه وهي ان مجرورها حتي اما
ان يكون ما ينتهي به المذكور نحو اكلت السمكة حتي
راسها فان الراس ينتهي به السمكة او عنده نحو نمت

نمت البارحة حتي الصباح فان الصباح عنده ينتهي
الليل وهذا معني قولهم ان مجرورها حتي اما ان يكون اخر
جزء منه وذلك لان الفعل المتعدي بها الغرض منه
ان ينقضي ما يتعلق به شيئا فشيئا حتي يأتي عليه كذا
ذكره الزمخشري ولا يجب ان يكون مجرورها كذلك
ومن ثم جاز الي نصفها او ثلثها ولم يجز حتي نصفها او
ثلثها وان مجرورها داخل في الحكم ففي مسئلة السمكة
والبارحة قد اكل الراس وينم الصباح ولا يجوز
ان يكون الاكل قد انقطع عند الراس اذ لو جاز ذلك
لجاز دخولها علي ما ليس بآخر جزء من الشيء او ما
يلي آخره ولم يجز علي ما مر وان لم تدخل علي المضمر
والمظهر جميعا نحو الي زيد والبيت وحتي لا تدخل الا
علي المظهر استعمالا فلا يقال حتاه وان حتي لا يلزم
الجر فيكون عاطفة ومبتدأ ما بعدها بخلاف الي
اما العاطفة فنحو جاء في القوم حتي زيد وكذلك

النصب والجر وانها تخالف سائر حروف العطف في ايجاب
مجانسة مابعدها لما قبلها لكونها موضوعة للغاية وللدلالة
على احد طرفي الشيء ولا يتصور ان يكون طرف الشيء
من غيره وكذا قالوا انها انما تذكر للتعظيم او للتحقير نحو
مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة لان
الشيء اذا اخذ من ادناه فاعلاه غاية له وطرف له واذا
اخذ من اعلاه فادناه طرف له وغاية له واما الاثبات فنحو
قولك خرجت الشاء حتى هندٍ خارجة او حتى
خرجت هند وقد جاءت في مسئلة الستمكة الوجوه
الثلثة الجر على كونها جارة والنصب على كونها على عاطفة
والرفع على كونها ابتدائية والخبر محذوف اي حتى هي
ماكول واما في فهي للظرف ويقال للوعاء ويقال للاستمال
نحو المال في الكيس وتقرت في الكتاب فالمثال الاول
من الاعيان الثاني من المعاني واما الباء فهي للالصاق
نحو به داء اي التصق به وخامره ومنه مررت بزيد وهو

وهو وارد على الاتساع والمعنى المقصود هو بمكان
يقرب منه زيد ومنه اقسمت بالله والباء للقسم
وحقيقتها الصاق معنى القسم بالاسم المقسم به وكثيرا
ما يحذف الفعل توخيا للاختصار مع كثرة الاستعمال
ورفعا للاختصار مع رفع الالتباس اذ لو قلت اقسمت
بالله لجاز ان تكون مخبرا لا مقسما وقد اوقعوا
موقعها الواو بعد حذف الفعل كذلك نحو والله وانما
ابدلت عنها لتقاربهما في المخرج وفي المعنى اذ معنى الجمع
والالصاق متقاربان ثم ابدل التاء من الواو ونحو
تالله لاكيدن وابدال التاء من الواو كثير في الكلام
نحو بجاه وتراث وتخمة ثم ان الباء لالصاقها في افادة
معنى القسم تستبد عن اختها بجواز اظهار الفعل
معها وبدخولها على المظهر والمضمر نحو به لاعبدن
وبالحلف على الرجل على سبيل الاستعطاف نحو
بحياتك اخبرني فهو استعطاف للمخاطب وليس

بقسم على الحقيقة قالوا ولكونها فرعا على الباء لم تدخل الا على
المظهر الا على واحد وهو الله تعالى وقد تكون للتعدية المظلم
والتاء لكونها فرعا على الواو لم تدخل على
نحو ذهبت به اذ المعنى اذهبت فان قلت اليست للتعدية
في اوجهها الآخر قلنا نعم الا انها في سائر الاوجه قد افادت
مع التعدية معنى آخر وهنا لم تفد شيئا سواها فلهذا
عد المص كونها للتعدية قسما مفردا او تكون للاستعانة
في كتبت بالقلم وتسمى ايضا اداة وصلة للفعل وكملت
اياه والمصاحبة في دخلت عليه بثياب السفر اي معها
قالوا والفرق بين الباء وبين مع ان مع لاثبات المصاحبة
ابتدا والباء لاستدامتها وقد ترادف في المنصوب نحو
ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة على احد التاويلين وفي
المرفوع نحو وكفى بالله وزيادتها في المنصوب اقيس منها
في المرفوع لما سبق في من واما اللام فهي للاختصاص
قال عبد القاهر اصل اللام ان تكون للتمليك نحو المال
لزيد وقد تكون للاستحقاق المجازي نحو الجل للفرس

للفرس فانما اختص به ودام ملابسته له جري مجرى
وان كان الفرس مما لا يملك له وعلى هذا جاء في الخ له وابن
له وقد تزاد نحو ردف لكم واما رب فهي للتقليل قال
سيبويه انكم في الخبر تقيض رب والمقصود ان رب
للتقليل وكم للتكثير تقول رب رجل اكرمته وانت تريد
ان تقلل ذلك هذا اصلها ثم غلب عليها الاستعمال بمعنى
الكثرة بدليل انهم يستعملونها في مواضع المدح وعد
المأثر الا ترى الى قول من صالح وانها تستدعي شيئا
حروف الجر باشياء منها انها يصدر بها الكلام وقد يقال
جاءني رب رجل وذلك لانها للتقليل والتقليل والنفي
من واد واحد والنفي له صدر الكلام الا ترى انهم يقولون
قل رجل يقول ذلك الا زيد بمعنى ما رجل وانما استحق النفي
والاستفهام والشرط بصدر الكلام لانها معان تدخل
الجمل لتغيرها فوجب ان تعرف العناية التي ذكرها اولا
لكونها مقصودة في الكلام ومنها اختصاصها بالنكرة و

وذلك لأنها لما كانت موضوعة للتقليل والنكرة دالة على
الشيوع والكثرة اوجب اختصاصها بما يصح معنى
القليل فيها ولهذا حكم بأن الضمير في رب رجلا نكرة
وذلك لأنه ما اريد به شيء معين مثل زيد وعمرو بل اريد
شيء ما فلهذا فسر بالنكرة كما ترى ولو كان معينا
كما في لي مثل رجلا لجاز ان تقول ربك رجلا كما جاز لي
مثلك رجلا ومنها ان فعلها الذي تسلط على الاسم يجب
محذوفا في الاكثر ولا يكاد ان يظهر الا في ضرورة الشعر
وذلك لدلالة الحال عليها لأنك اذا قلت رب رجل يفهم
كان المعنى رب رجل يفهم ادركت او لقيت والحال تدل
عليه فحذف كما حذف مع الباء في بسم الله ولا يظن
ان يفهم هو الفعل المسلطة هي اياه على الاسم لأنه مسند
الى ضمير الرجل ربّ مسلطة عليه لم يكن الشيء فاعلا
ومفعولا معا ومنها ان يجر فيها اذا كان مظهرا بلا من
الصفة اما الجملة كما مر واما بمفرد نحو رب رجل جواد

جواد قالوا وانما لم تر الوصف لتكون عوضا عن الفعل
وقيل انما لم تر الوصف لأنها ذهب في باب التقليل لأن
رجلا قائما مثلا اقل من رجل وحده ومنها ان فعلها يجب
ان يكون ماضيا لأنك اذا قلت رب رجل لقيته كنت
مخبرا بان الذي لقيته قليل ولا تعلم ان الذي ستلقاه
فيما بعد قليل او كثير واما قوله تعالى ربما يود الذين
كفروا راجع الى المعنى الماضي لأنها اخبر الله تعالى
بوقوعه فيما يستقبل بصدق الوعد وتحقيقه بمنزلة
الموجود الحاصل فهذا احكام رب وقد بقي هنا سؤال
وجواب لا بد من ذكرهما وذلك ان لقائل ان يقول
انك اذا قلت رب رجل يفهم ادركت مثلا كان رب موصلة
لأدركت الى الرجل وادركت فعل متعد بنفسه فكيف يقال
انه يتعدى برب ولم يوجد حرف جر اتصل بالفعل
المتعدي الا وقد حكم بن يادرتها ولا يمكن ادعاء زيادة
رب اذ لم يقل ذلك احد والجواب انها حرف جر وقع

في الكلام على حدّ من اذا كانت لاستغراق الجنس نحو والعصر
من رجل مقيدة للاستغراق وان لم تكن قد اوصلت فعلاً
الى الاسم الآتي ان الفعل الذي قبلها بيّنا ولا الاسم بنفسه
لكنك اردت بها افادة معنى اخر غير المتعدي وهو استغراق
الجنس كذلك يدخلت في الكلام وان كان الفعل الذي
قبلها متعدّيا لقصدك معنى اخر غير المتعدي وهو
التقليل وهذا تشبيه واضح واما على فهي للاستعلاء
وتكون تارة حرفا وتارة اسما مضافا اما الاوّل فنحو
جلست على السرير فهي هنا حرف جرّ لا يصالها معنى
الفعل الى الاسم وعلى هذا زيد على السطح لايصالها معنى
الاستقرار المقدّر الى الاسم وقولهم عليه دين لا يخلو عن معنى
الاستعلاء ايضا بدليل قولهم ركبه دين واما الثاني فنحو
قول الشاعر غدت من عليه بعد ما تمّ ظمؤها اي من
اعلاه اذ لو كانت حرفا لما دخل الجارّ واما عن فهي للبعد
والمجاوزة وتكون ايضا حرفا واسما اما الاوّل فنحو رميت

في انها مح

رميت السهم عن القوس على معنى ان السهم قد بعد عنها وجاوزها
الى غيرها ونحو اخذت عنه العلم لان العلم قد تعدّى اليك
وفيها معنى من وزيادة معنى المجاوزة الا ترى انك تقول في رميت
السهم عن القوس على ان مبدأ الرمي منها قال عبد القاهر
وكلّ موضع لم يصلح الا لمعنى التعدية كان مخصوصا بعن فلا
يجوز ان تقول اديت الدين من زيد لان هذا موضع التعدّي
فقط واذا كان موضع لا يجب ان يكون مختصّا للتعدّي
جاز ان تقع فيه ايّهما شئت نحو قولهم سقاه عن الغيمة اي
بعّده عنها وجاوز به حكمها الى الريّ وان شئت قلت بمن
على معنى سقاه من جهة الغيمة وهذا من عمل من واذا كان
موضع يناسب معنى المجاوزة لم يجز ان يقع فيه عن فلا تقول
زيد افضل عن عمرو لانك لا تقصد ان تفضل احدهما
قد انفصل عن صاحبه اليه وتعدّاه اليه وانما تريد ان تفضل
زيدا من هذا الموضع واما كونها اسما ففي نحو جلست من عن
يمينه اي من جانبها قوله واما الكاف فهي للتشبيه وتكون

وتكون حرفاً في نحو قولك الذي كزيد اخوك ويدل علي كونها
حرفا وصلهم الذي به ولو كان اسما لما جاز ذلك اذ لا يقال
الذي مثل زيد اخوك لان الصلة لا تكون الا جملة فاذا جئت
بالحرف كان متعلقا بالفعل والفعل لا يفارقه فاعل فتكون
جملة ويكون المعني الذي حصل كزيد لا يقال التقدير الذي
هو كزيد علي تقدير حذف شطر الجملة فلا تكون الكاف
اذاً حرفاً بل اسما جاريا مجري مثل لان ذلك قليل غير متسع
فلا يجوز ان يقال جاء في الذي قائم اللهم الا في ضرورة الشعر
ولما كان وصلهم الذي بالكاف جائزا مستمرا في حال السعة
علمنا انه حرف جر وقد تكون اسما نحو قولك يضحكن عن
كالبرد المنهم عن مثل البرد المذاب واما مذ ومنذ فانهما
لابتداء الغاية في الزمان نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة تريد
ان ابتداء انتفاء الرؤية يوم الجمعة فمذ حرف اوصلت الفعل
الذي قبلها الي الاسم بعدها وكذلك تقول انت عندنا منذ
الليلة اي استقررت عندنا منذ الليلة وقد تكون ان اسمين

اسمين فيرفع ما بعدهما وتكونان علي معنيين احدهما ان يراد
بهما اول المدة نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة اي اول الوقت
الذي انقطع فيه الرؤية يوم الجمعة بمنزلة الجار في ان
الغرض الدلالة علي ابتداء الغاية وعلي هذا لا يحسن الكون
بعدهما لانك لو قلت انت عندنا منذ يومان وقت مثلا لما افدت
بكلامك هذا الا ما كشفت الضرورة امره اذ كل واحد
يعلم ان ابتداء الكون كان في وقت ما والثاني ان يراد بهما
جميع المدة نحو ما رأيته مذ يومان كانك قلت امد ذلك
المدة يومان اول وقته واخره يومان ولا يجب الايمان
بالمعرفة وانما الواجب العدد ولو قلت منذ يوم الجمعة وتريد
اول الوقت واخره جاز علي تأويل ما رأيته مذ اثنا عشر
ساعة او عشر ساعات مثلا والفصل بينه وبين ما اذا كان
المراد اول الوقت دون اخره ان الرؤية في هذا الوجه
لم تلتبس يوم الجمعة بوجه من الوجوه ولم تتحصل في جزء
منه وهي منتفية في جميع اجزائه وفي الوجه الاول اعني

الذي يكون المراد اوّل المدة دون اخرها كانت الرؤية قد انقطعت
في يوم الجمعة ويدلّ على انك رأيته فيه ثم فارقك كما في الجرّ والرفع
بين المرفوع والمجرور من حيث الحكم انّ الكلام في الجرّ على جملة
واحدة وفي الرفع على جملتين احديهما ما رأيته والأخرى
مذ يومان لانّ مذ مبتداء ويومان خبره كان المعنى ما
رأيته وامد ذلك يومان كما تقول ما رأيته وايام البين طويلة
وانما لم يسغ تخلّل العاطفة بين الجملتين نحو ما رأيته ومذ يومان
كما ساغ ذلك مع ما فسّرناه به من حيث انّ الجملة الثانية كأنها
جزء من الكلام الذي قبلها لانها تفيد التحديد في الفعل السابق
ذكره اذ لو قلت ما رأيته ولم تقل مذ يومان كان نفيا للرؤية
في عموم الزمان الماضي واذا قلت مذ يومان قيّدت العموم
وخصّصته فلمّا امتزج احدى الجملتين بالأخرى اتحدتا و
جرتا مجرى جملة واحدة فلم يجز دخول العاطفة كما في الشرط
والجزاء وغير ذلك وانما قال الخص ويجوز مذ يومين لانه
قد تقرّر انّ الجرّ يقتضي طول الوقت كما ذكرنا واذا كان كذلك فلمّا توهّم

انّ توهّم امتناع الجرّ في قولهم ما رأيته مذ يومان فانّ الحمد
هذا التوهّم وذلك انّ الجرّ ههنا غير ممتنع وذلك لأنك لو قصدت
انّ انتفاء الرؤية مقدّر بهذا المقدار وانه موازن لهذه
المدة مبداء من اوّله ومنقطع عند اخره رفعت ولو اردت
ان مبدأ اوّل هذه المدة الي وقتك الذي تتكلّم فيه
ولكن لا تقدّر الفعل بالمدة ولا يمتدّ بها لأنك تريد
انه كائن بعد لم يبلغ غايته جررت فقلت ما رأيته مذ يومين
تريد ان انتفاء الرؤية انما هو في مدة اوّلها اول يومين
من هذا الوقت ولم ينته بعد بل هو باق ممتدّ واما حاشا
فهي للتنزيه وهي حرف جرّ عند سيبويه ويدلّ عليه قول الشاعر
حاشا ابي ثوبان انّ به فضاء عن الملحات والشتم ومذهب
المبرّد انها فعل ماضٍ بمعنى جانب نحو جاء في القوم حاشا
زيدا اي جانب بعضهم زيدا وانما خلوا وعدا فانهما للاستثناء
ويكونان حرفين تارة وفعلين اخرى وما بعدهما مجرور
في الأوّل ومنصوب في الثاني على المفعولية والفاعل

مضمر نحو جآء في القوم خلا زيدا وعدا زيدا اي خلا بعضهم
زيدا ومثله قولهم جآء في القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا
اي ليس بعضهم زيدا وانما لا ينصرف هذه الأفعال لأنها
لما كانت للاستثناء جرت مجرى الا وهو حرف غير متصرف
واذا دخلت ما على خلا وعدا تعين البتة لتمحضها فعليتين
اذ ذاك وذلك لأن التأمل الصادق في موادهما وموارد
استعمالهما يشهد لما التي تصدر انها لا تخلو اما
ان تكون مزيدة او مصدرية مع علم القائل بغيريتهما
فان كانت مصدرية فلا بد ان يكون الواقع بعدها فعلا لانها
لا تدخل الا على الفعل فاذا قلت جاءني القوم خلا زيدا كان
التقدير على خلا زيد بمعنى عدا المجيء زيدا عدا وان كانت
مزيدة فهي تدخل الفعل ايضا لا تتصل بافعال الحروف وانما تتصل
باخويها ربما وربّما واذا دخلت على الفعل دخلت اوله
نحو ما ضرب وما يضرب قوله واما ما ينصب المفرد فسبعة
على ما ذكر في المائة الواو بمعنى مع قد سبق ذكر الاختلاف

الاختلاف في عامل المفعول معه وان ما عليه الاكثرون
ان العامل فيه هو الفعل المقدم بواسطة الواو وبعضد ذلك
لا يجيء منصوبا الا وقد تقدمه او معناه فلو كان الواو
بنفسه عاملا لما احتيج معه الى الفعل او معناه ولانتصب
قولهم كل رجل وضيعته ولما لم ينتصب علم ان العمل للفعل لا
للواو فان قلت جاز ان يكون الفعل او معناه شرطا لعمل الواو
فيه فلا تعمل الا عند وجودهما قلنا ان الاصل في الواو
ان لا تعمل والفعل وما جرى مجراه عامل فان يجعل العمل
للفعل الذي له تاثير فيه اولى من ان يجعل للواو الذي
لا تاثير فيه اصلا على ان الحاصل جعل المفعول معه فيما تقدم
من معمولي الفعل وههنا عدا الواو عاملا ولعل قوله على ما ذكر
في المائة لدفع هذا التناقض قوله وحروف النداء خمسة
يا وايا وهيا واي والهمزة اعلم ان الثلاثة الاول هي لنداء
البعيد او ما هو بمنزلته من نائم او ساه والاثنان الا
خيران لنداء القريب وقيل ان يا قد يستعمل فيهما وقد اهمل

ذكر واد هي مختصة بالندبة والندبة تشارك النداء صورة
وان لم يكن نداء حقيقة قوله وتنصب المنادي اذا كان
مضافا ذكر جار الله انك اذا قلت يا عبد الله فكأنك قلت
قلت يا اريد او اعني عبد الله وانما قال ذلك لأنك
اذا قلت يا فقد ناديت علي انك تقصد به منادي مبهما
توجه الخطاب اليه ثم اردت ان تبين ان المعني بهذا
الخطاب والنداء من هو قلت اريد او اعني عبد الله
فتنصب المنادي لوقوع الفعل عليه ثم حذفت الفعل
لكثرة الاستعمال حذفا لازما سادا ابياء مع افادته معنى
النداء والتنبيه مسده وتفاديا بذلك من الالتباس بالخبر
وقال صاحب الكتاب اذا قلت يا عبد الله فكأنك
قلت يا اياك اعني وانما قال يا ليدل علي النداء واياك ليدل
علي الخطاب لأن الاسم المظهر وان كان مستعملا للغايب
الا انه ههنا ينزل منزلة كاف الخطاب واعني ليدل ان
الناصب هو الفعل المضمر ثم انهم قد اختلفوا في ان العامل

ان العامل لهذا الحروف ام للفعل المضمر فذهب الاكثرون
الي ان العامل هو الفعل المضمر وذهب الاخرون الي ان
العامل هو حرف النداء لنيابته مناب الفعل وسادة مسده
ويضعف انهم اجازوا الامالة فلولا انه نايب الفعل وساده
مسده لما جاز فيه الامالة التي لا سبيل للحروف اليها
ويدل عليه ايضا تعلق لام الجر به في نحو يا لزيد واللام
لا تتعلق الا بالفعل ولهذا زعم بعضهم ان فيه ضميرا
ومال عبد القاهر الي هذا المذهب قوله او مضارعا له
نحو يا خيرا من زيد المشابهة بين هذا وبين المضاف من
ثلثة اوجه وهي كون الاول عاملا في الثاني لان من لا تخلو
من ان تجعل متصلة بزيد او بخيرا فان كان الاول كان زيد
مع الجار في موضع المفعول مثله في مررت بزيد وان كان
الثاني كان اظهر لان الثاني قد اظهر الجر بالاول الجار
المضاف اليه بالمضاف وان الثاني من تمام الاول كما ان
المضاف اليه من تمام المضاف وان الاول قد اختص بالثاني

٩٠ ٨٨

كما تختصّ المضاف بالمضاف اليه والوجوه الثلاثة متحقّقة
في قولهم يا ضاربا زيدًا او مضروبًا غلامه يا حسنا وجهه
الأخ والأخير ان دون الأوّل في قولهم يا ثلثة وثلثين
في اسم رجل لان قولهم يا ثلثة ليس بعامل في الثلثين ولكن
يتخصّص ـ قوله او نكرة كقول الأعمى يا رجلًا خذ بيدي
رجلًا ههنا نكرة لأنه لا يقصد به واحدا بعينه بل كلّ من
يأخذ بيده فهو المنادي قوله واما المنادي المفرد المعرفة
فضمّوه وقد سبقت الأشارة الي العلّة الموجبة لبنائه
وهي وقوعه موقع كاف الخطاب واما المضاف فلم يبن لما
ذكرنا من انّ المضاف اليه بمنزلة التنوين لمعاقبته اياه
والتنوين علم التمكّن فلا يجوز ان يبنى ما هو بمنزلة علم
التمكن واما النكرة فلم تبن لافتقاد علة البناء فيه حيث
لم تقع موقع كاف الخطاب وفي قوله بان يدو يا رجل اشارة
الي انّ المنادي المفرد المعرفة علي ضربين احدهما كان معرفة
قبل النداء نحو يا زيد والثاني ما تعرّف بالنداء نحو يا رجل

يا رجل فانّه لم يكن قبل النداء معرفة وانما تعرّف من حيث انّك
اذا اقبلت علي واحد من الجنس وخصصته بالنداء فجري
مجري ان تقول الرجل بلام التعريف قاصدا واحدا بعينه
ثمّ اختلف اصحابنا في ان العلم هل يكون باقيًا علي علميّته
بعد النداء ام لا فذهب الاكثرون الي انه نكّر وجعل
جنسًا نحو زيد من الزيدين كما يقال رجل من الرجال ثمّ
خصّ بالنداء بين الجنس والاكثرون جمعًا بين التعريفين وهو
ممتنع ويدلّ عليه امتناع قولهم يا الرجل وذهب الأخرون
الي انّ العلميّة باقية بعد النداء واجتماع التعريفين انّما
يمتنع اذا كانا بعلامة لفظية كحرف النداء واللام وبعضد
هذا المذهب انهم جمعوا بين حرف النداء واسم اشارة
نحو يا هذا مع ان اسم الأشارة لا يقبل التنكير والبحث
مستقصي في المفتاح قوله ولكن محلّه النصب لما ثبت انّ
هذا الحروف ناصبة وقد عرفت علة البناء في المفرد المعرفة فلم
ينتصب لفظا لكن حكم علي محلّه بالنصب كما في سائر المبنيات اذ

اذ ولیتها العوامل ویدل علی کونه منصوب المحل جواز النصب
فی وصفه نحو قولك یا عمر الجواد فلولا ان محل الموصوف
النصب لما انتصب الصفة ونظیره ذهب امس الدابر فالوصف
مرفوع لوقوعه صفة لما هو مرفوع المحل وان کان
مکسور اللفظ وعلی هذا سایر المبنیات فان التوابع التی
مقتضاها محمولة علی الموضع دون اللفظ الا انهم لما جوزوا
الرفع فی صفة المنادی حملا علی اللفظ وان لم یجز ذهب
امس الدابر بالجر وهؤلاء الظریفین لان الضم لما اطرد
فی کل منادی معرفة اشبه فی الظاهر بما یرتفع بالفعل نحو
جاء زید فاجیز الحمل علی لفظ کما فی المعرب ولم یجز ذلك فی
امس لانه لیس کل ما کان ظرفا مثله کما سیطرد فیه البناء علی الکسر
فان قلت کیف جوزوا توصیف المنادی المعرفة مع حکمهم بانه
جار مجری کاف الخطاب وهلا منعوا ذلك منهم فی الضمایر
لانها لا توصف بحال قلنا انه وان وقع موقع کاف الخطاب
الا انه لم یجر مجریه فی کل حال یدلك علی ذلك انهم قالوا

قالوا یا تمیم کلهم باعادة الضمیر الی تمیم بلفظ الغیبة مع انه
منادی مضموم نظرا الی الأصل اذ لم یکن المنادی من اعلام المخاطب
فی الأصل کانت وایاك والحاصل ان الشیء اذا اشبه الشیء لم
یجر علی سننه فی کل حال ومما ینحط فی سلك الصفة فی تجویز
الرفع والنصب حملا علی اللفظ والموضع التاکید وعطف البیان
وما فیه الألف واللام من المعطوفات یا تمیم اجمعون
واجمعین ویا غلام بشر وبشرا ویا زید الحارث والحارث
وانما جاز ان یعطف ما فیه الألف واللام علی المنادی وان
کان لا یجوز یا الحارث لان الواو وان تنزل منزلة العامل
فلیس بمنزلته فی کونه علما للنداء الذی یفید التعریف فلا یمتنع
ان یجمع معه الألف واللام ویدل علی انه لم یجر مجری
العامل قولهم لیس زید خارجا ولا عمرو قاعدا مع امتناع
قولهم لیس لا عمرو قاعدا فاذا قلت یا زید وعمرو لم یجز
فی المعطوف الرفع والنصب بل حکم المعطوف هنا حکم المنادی
بعینه کأنك قلت یا زید ویا عمرو وهکذا حکم البدل حیث

لا يجوز فيه الرفع والنصب بل حكمه حكم المنادى بعينه
نحو يا زيد زيد لكونه في تكرير العامل هذا اذا كانت التوابع
مفردة فان كانت مضافة فالنصب لا غير لان التابع ينزل
منزلة الجزء من المتبوع فلما لم يكن في المنادى اذا كان مضافا
الا النصب كذلك لا يكون فيما هو تابع له وذلك نحو
يا زيد اخا عمرو ويا خالد نفسه ويا تميم كلهم وكلكم
ويا غلام ابا عبد الله ويا زيد وعبد الله ويا بشر صاحب
عمرو قوله ويا ايها الى الرجل مثل يا زيد الظريف وانما لم
يجز ههنا الا الرفع لان ايا ان كان منادى صورة الا ان
المقصود بالنداء هو الرجل وانما جاز ايا ليكون وصلة
الى نداء ما فيه الالف واللام لان كراهة الجمع بين التخصيص
بالنداء ولام التعريف فكان المنادى هو الصفة بخلاف
يا زيد الظريف وقال ـــــ صاحب الكتاب
انما صار وصفه لا يجوز فيه الا الرفع لانك لا تستطيع
ان تقول يا اي ولا ايها وتسكت لانه مبهم يلزمه التفسير

التفسير فكأنك قلت يا رجل وضمة اللام ههنا ليست بحركة
لا تقدر بتمامها حركة الاعراب لان حركة الاعراب هي التي يكون
لها عامل ولا حركة البناء لان اللام لا يبنى مع الالف واللام
وكذلك ان قلنا انها تشبيهة بحركة الاعراب كيا زيد كنا قد
سوينا بينها وبين حركة الموصوف اعني المنادى فانهم
يسمونها حركة المبني المشبهة بالمعرب ومن حقها ان تفضل
على هذه الحركة فاذا ينبغي ان يقال انها حركة لها منزلة بين
منزلتي البناء والاعراب الا ان حظها من الاعراب اكثر
من حيث انها جاءت لتدل على ان موصوفها المبني قد اعطى
شبها من المعرب وان عملنا بمذهب ابي الحسن في جعل العامل
في الصفة كونها صفة كان ابين لكون الحركة حركة اعراب هكذا
ذكره عبد القاهر وانما اقحمت حرف التنبيه بين اي وبين
صفته تعويضا لاي مما يستوجبه من الاضافة قوله ولا
يدخل يا على ما فيه الالف واللام قد بين الاشارة الى
العلتين الموجبتين لامتناع دخول حرف النداء على ما فيه

الألف واللام قد سبق الاستثناء أي الله الذي لجنة الاستماع دخل

وانما جاز ذلك في اسم الله تعالى لان الألف واللام لا يفارقانه

كما لا يفارقان الجمع مع انهما عوض عن همزة فصار الآله فصارا

كانهما قد تنزلا منزلة البعض من الكلمة وانما جاز قطع

الهمزة في النداء ولم يجز في غيره لان الهمزة مع اللام في غير النداء

وان كانت عوضا عن الهمزة الاصلية الا انها لم تخلع عن معنى

التعريف راسا فوصلوا الهمزة وانما في النداء تجردت للتعويض

مضمحلا عنها معنى التعريف لان التعريف الندائي اعني

عن تعريفها فجرت مجرى الهمزة الاصلية فقطعت قوله

وان وصفت المضموم بابن اعلم ان الابن الموصوف به المنادى

المفرد المعرفة اذا وقع بين العلمين كان حقه ان يبنى

مع المنادى على الفتح لانهما بمنزلة شيء واحد لكثرة موت

وذلك لان الابن لا ينفك من الاب كما ان لا ينفك من

كونه ابا فكان صفة لازمة له والصفة والموصوف من

حيث المعنى بمنزلة شيء واحد واذا تنزلا منزلة شيء

شيء واحد فتحت حركة المنادى حركة الابن ولم يعكس لان

الحركة التي تستحقها الابن حالة الانفراد كانت اعرابية وهو

النصب لكونه مضافا وحركة المنادى الضم وهي البنائية و

واتباع حركة البنائية الاعرابية اولى لكونها في الاعرابية اقوى

هكذا ذكره الاكثرون وذكر بعضهم ان فيه نظرا لان الفتحة في

نون ابن في قولنا يا زيد ابن عمرو حركة الاعراب والحركة في

دال زيد حركة اتباع الا ترى ان صاحب الكتاب شبه هذا

بامرئ وابنم وكما انهما لا شك ان حركة الهمزة من امرئ

حركة اعراب كذلك يكون حركة ابن حركة اعراب ولم يوجب

جعل الابن مع زيد شيئا واحدا ان يكون الابن مبنيا

لان الاسم اذا جعلا شيئا واحدا لم يبن منهما الا الاول

اذا عرفت الثاني نحو معاوية الحرف كما في نحو بعلبك فقول له

ببنيت المنادى مع الابن على الفتح لك ان تحمله على ما عليه

الاكثرون من بنائهما على الفتح ولك ان تعرف البناء في قوله

ببنيت الى المنادى دون الابن اي ببنيت المنادى حال مقارنته

يالأبن وانما لم يجز والأتباع فيما لم يقع الأبن بين العلمين
نحو يا زيد ابن اخينا و يا رجل ابن زيد لأن القياس ان لا
يجوز الإتباع في كلمتين وانما هو في كلمة واحدة نحو
منخر الجبل الا انهم اجازوا الأتباع ههنا بتنزيل الأبن
منزلة الجزء من الموصوف لا يقال ان كل صفة فهي كالجزء
من الموصوف وذلك لأن من الصفات ما هو اشد امتزا
وانصالا بالموصوف وذلك اذا كان اشد اختصاصا
فلذلك من الأتصال والأمتزاج تنزل منزلة الجزء من
الموصوف والأبن اذا اضيف الى العلم ووصف به العلم
كان له من الأختصاص لموصوفه ما لا يكون لغيره اذا لم يكن
بين علمين لان الرجل اذا اريد نسبته الى ابيه فانهم ما
يكون هذه النسبة ان يذكر كل واحد منهما باسم العلم
وكذلك اذا لم يقع بين علمين الا يرى انه يجوز ان
يكون ابنا ولا يكون ابن اخ لاحد ومما يدل على ذلك
انفصال الأبن واقعا بين العلمين بموصوفه انهم اسقطوا

علمين

اسقطوا التنوين من الموصوف في غير النداء نحو هذا زيد
ابن عمرو وكذلك النصب والجر ولا كذلك اذا لم يقع بين
علمين نحو هذا زيد ابن اخينا قوله وان لم يقع بين
العلمين كان كسائر الأسماء المضافة اي كان الأبن كسائر
الأوصاف المضافة للمنادى المضموم حيث لم يبن معها
الموصوف على الفتح قوله وتلحق المنادى اللام الجارة
مفتوحة للأستغاثة اللام الجارة تفتح مع المنادى و
تكون للأستغاثة او التعجب نحو يا لزيد للخطب الجليل
وقول عمر رضي الله عنه يا لله للمسلمين وانما فتحت مع
المدعو اليه فرقا بينها وبين لام العكس لأن الفتحة بالمنادى
اولى منها بالمدعو اليه لتنزل المنادى على ما سبق منزلة
كاف الخطاب واللام الجارة يفتح مع كاف الخطاب نحو لك
وانما فتحت مع الكاف لأن الأصل في الحروف الواردة
على هجاء واحد ان تبنى على الفتحة التي هي اخت السكون
في الخفة اذ البناء على السكون ممتنع وقد كسرت اللام

المدعو

الجارة فرقا بينها وبين لام الأبتداء اذ لو فتحت فقيل ان زيدا
لهذا لم يعرف ان الأخبار عن زيد بانه هذا واللام للأبتداء
او بأنه مختص بهذا واللام للأختصاص ثم ان هذا الأستدلال
لما كان زائلا مع المضمر لأختلاف صيغتي المرفوع والمجرور
في قولك ان زيدا لك وان زيدا لأنت اعيدت اللام التي
الحركة التي استحقتها في الأصل وعلى هذا لام التعجب
تفتح مع المنادي ايضا لما ذكرنا لما نحو يا للماء فما
قد ابصرت ماء فاعجبك فتناديه وتقول تعال فانت
عجيب الشان فلا يوقفك كل احد قوله وقولهم يا للبهيتة
بكسر اللام على ترك المدعو هذا جواب عن سؤال مقدر
عسى يورد على ما ذكره من ان اللام من المدعو مفتوحة
والعرب تقول يا لبهيتة بكسر اللام فاجاب بان المنادي
متروك كما في قولهم يا بؤس لزيد والمعنى يا لقوم
للبهيتة اي احضروها وشاهدوها والبهيتة البهائم
وهذا من امثالهم وفي معناها قولهم يا للعضهة

نك

للعضهة ويا للدنيك قوله وترخيم المنادي قال النحويون
ان الترخيم حذف في آخر الأسم على سبيل الأعتباط والأعتباط
ان ينحر البعير وغيره من غير علة وهذا ايضا حذف في آخر
الأسم من غير عارض من اضافة او اعلال او تجاور الساكنين
او غير ذلك وهو مأخوذ من قولهم امرأة رخيم وهي التي
تكون كلامها مرتلا محذوف الفضول فيكون موافقا لهذا
الحذف المسمى ترخيما وقيل انها التي ليشتد الكلام خفيفة
الصوت ناعمة النغمة ومن هذا قولهم للجمل الأملس رخامة
فسمي هذا الحذف ترخيما لانه تخفيف اللفظ وتسهيله
وقيل انما اختص بالنداء لأن النداء باب التغيير فالتغيير
يؤنس بالتغيير ولأن النداء انما يكون لأمر مهم فالمنادي
يوذن بالترخيم ان ذلك الأمر مما لا يقبل التوقف ريثما
يتم الكلمة وله شرائط احدها ان يكون الأسم علما وذلك
لشهرته كيلا يلتبس والثانية ان يكون زائدا على ثلثة احرف
ليبقى بعد الحذف على ما هو اقل الأوزان والكفيون

اجاز وا ترخيم ما كان علي ثلثة احرف اذا كان اوسطه
متحركا فيقال في المسمّي بعنقٍ يا عنُ قالوا لان في الاسماء
ما يشاكله نحو مرٍ ويدٍ وقال اصحابنا انّ هذه الاسماء
قليلة الاستعمال بعيدة عن القياس فلا يحسن ان يقاس
عليها والثالثة ان يكون غير مضاف لانك لو حذفت
من المضاف لوقع الترخيم في وسط الكلمة لان المضاف
والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ولو حذفت من المضاف
اليه لكنت رخمت من غير المنادي والرابعة ان لا يكون
مندوبا لان الندبة انما تكون لعدّ الثاقب والاوصاف
فوجب ان يذكر علي وجه الكمال والخامسة ان لا يكون
مستغاثا وذلك لان المستغيث لا يامن من وقوع تعلّل
من المستغاث بالالتباس وعدم التفهّم وذلك اما حقيقة
منه او بطريق التجاهل بعد الحذف والترخيم ولم يتعرّض
المص لذلك اشتراط الثلاث الاخيرة لاشتهارها
فيما بينهم ثم ان للعرب في الاسم المرخم مذهبين احدهما

احدهما ان يحذف اخر الاسم ويترك ما قبله علي ما كان عليه
قبل الحذف من الحركة والسكون والثاني ان يجعل ما بقي بعد
الحذف كأنه اسم برأسه ولم يحذف منه شيء فيسلك به مسلك
سائر الاسماء نحو يا حار ويا هرّ في حارث وهرقل وان
سئلت يا حار ويا هرّ بالضم كيا زيد وتتفق المذهبان
فيما اذا كان ما قبل اخر الاسم مضموما لكن التقدير يختلف
في يا يلب في المسمّي بيليل ثم ان المرخم لا يخلو اما ان يكون في
اخره زيادة واحدة بان كانتا قد زيدتا معا او لم يكن
كذلك والثاني اما ان يكون قبل اخره مدّة زائدة او لم تكن
فان لم تكن لم يحذف الا الاخر نحو يا حار في يا حارث بالكسر
والضمّ علي اللغتين وان كانت في الاسم اما ان يبقي بعد الحذف
علي ثلثة احرف او لم يبق فان لم يبق لم يحذف ايضا الا الاخير
نحو يا سعي في المسمّي بسعيد علي اللغتين الا ان الحركة
مقدرة في الياء علي لغة من يقول يا حار بالضمّ وغير مقدرة
في اللغة الاخري وان بقي تحذف المدّة ايضا نحو يا منص

بالضمّ في منصوب على اللّغتين وان كان في اخوين زيادتان في
حكم زيادة واحدة حذفتا معا نحو يامرو بالضم والفتح
في مروان قوله الا ما في اخوات تاء التأنيث فانه لا يشترط
فيه الزّيادة على الثلثة والعلميّة وانما لم يشترط هذان
الشّرطان لان العلميّة انما اشترطت لان لها تاثيرا في
الحذف وان كان المحذوف تاء التأنيث لم يفتقر الى هذا
الشّرط لأنّ التأنيث في حكم كلمة زائدة فحذفه اهون وكذا
لم يشترط الزّيادة على الثلثة لأنّه بالترخيم لم يلزم الاجحاف
في الكلمة لم يكن قبلها اذا الاجحاف واقع قبله لأنّ التاء منفصلة
غير مبنية عليها الكلمة قوله يا ثب اقبل او اقبلي على اختلاف
المعنيين ثبة اذا كان اسم رجل قالواجب ان يقال يا ثب
اقبل واحد الشّرطين مفقودة وهو الزّيادة على الثلثة
واذا كان بمعنى الجماعة قالواجب ان يقال اقبلي كلا الشرطين
مفقود اوجاز فيه الفتح والضمّ قوله والّا في الاستثناء الاستثناء
مشتق من ثنيته عن الأمر اذا صرفته عنه فسمّي استثناء لأن

لأنّ الاسم المستثنى مصروف عن غير المستثنى او من ثنيت
الحبل اذا وصلت احد طرفيه على طرفه الثاني وعلى هذا سمّي
استثناء لأنه ضوعف به الخبر وشفع فان كان الاوّل مثبتا
شفع بالنفي وان كان منفيا شفع بالنفي وان كان منفيا
بالاثبات على ما تري وهو اخراج الشيء من حكم دخل
فيه غيره لأنك اذا قلت جاءني القوم الّا زيدا فقد اخرجت
زيدا من حكم المجيء الدّاخل فيه غيره ولم يقل من حكم دخل
فيه هو وغيره لان ذلك لا يتناول المنقطع من الاستثناء
لان الحمار في قولك جاءني القوم الّا حمارا لم يدخل في الحكم
الّا انه خرج من حكم دخل فيه غيره فان قلت فاذا لم يدخل
فكيف يخرج قلنا المراد بالاخراج صرف الحكم عنه والتّصريح
به والنّص عليه قوله والمستثنى ينتصب في الكلام الموجب
اعلم ان المستثنى بالّا لا يخلو من ان يكون في كلام موجب
او غير موجب والمعنيّ بالموجب ما لم يصدّر بأحد الادوات
الثلثة الّتي هي النّفي والنّهي والاستفهام وبغير الموجب ما

ما صدر باحدها وانما كان الاستفهام بمنزلة النفي والنهي
لان من الاستفهامية كما تزاد فيه نحو قوله تعالى هل من خالق
غير الله فان كان الكلام موجبا فلا بد ان يكون المستثنى منه
مذكورا والمستثنى منصوب نحو جاءني القوم الا زيدا وانما
نصب لانه قد شابه المفعول به لكونه فضلة يجيء بعد تمام
الكلام فوقع شبه خاص بالمفعول منه لان العامل اخبرهما
بتوسط احرف والمعنى جعل الحرف هنا عاملا كما جعل
الواو ثمة عاملا وان كان العمل في الحقيقة للفعل على ما هو
المنصور من مذهب النحويين وان كان غير موجب فلا يخ
من ان يكون تاما او غير تام والمعنى بالتام ما كان المستثنى
منه مذكورا فان كان تاما فلا يخ من ان يكون المستثنى
مقدما على المستثنى منه او لا يكون فان كان مقدما فالمستثنى
منصوب ابدا اذ لا مساغ للبدل نحو ما جاءني الا زيدا
احد وان لم يكن مقدما فلا يخ من ان يكون المستثنى من جنس
المستثنى منه او لا يكون فان لم يكن فالمستثنى منصوب ايضا

ايضا نحو ما جاءني احد الا حمار او هي لغة حجازية اذا البدل مستعمل
فيه عندهم ان يكون من جنس المبدل منه وان كان من جنس المستثنى منه
جاز في المستثنى النصب على ما ذكرنا والبدل نحو ما جاءني احد الا
زيد وهم هنا لا يجوز الا النصب لكنه يحتمل البدل والاستثناء
والفصيح هو البدل لان الكلام هم هنا لو حملت على الاستثناء
كان الفعل قبل الا غير مفرغ لما بعدها اذ الكلام قبله تام
لا يفتقر الى شيء فاذا اردت الاستثناء نصبت لتمام الكلام
واذا حملت على البدل كان الفعل الواقع قبل الا بمنزلة
المفرغ لما بعدها اذ المبدل منه في حكم الساقط وكان
قولك ما جاءني احد الا زيد بمنزلة ما جاءني الا زيد
فاذا كان كذلك فالبدل اولى لكونه مقصودا في الكلام
وجزاء منه بخلاف النصب اذ هو فضلة ولا يكون جزاء
من الكلام فالحمل على الاول اولى وانما لم يجز البدل في
الكلام الموجب نحو جاءني القوم الا زيد لان البدل يقوم
مقام المبدل منه فاذا قام مقامه عمل فيه عامله فصار كأنك

ك جاءني الا زيد فرفعته بجاءني وكيف ترفعه به وقد نفيت
عنه وهذا محال لأن القصد ان تجعل زيدا خارجا من جملة
القوم عاريا عن المجيء فاذا جعلته فاعلا لجاء كنت
قد اسقطت القوم واثبته وهذا عكس الغرض وان كان
الكلام غير تام لفائدته الا من حيث المعنى
نحو ما جاءني الا زيد وما رايت الا زيدا وما مررت الا بزيد
فالفعل الواقع قبل الا مفرغ لما بعدها والا هنا بمنزلة
سائر الحروف التي لتغيير المعاني دون الالفاظ نحو هل وغير
ولا يجوز هذا الا في المنفي لانك تقول في الايجاب جاءني زيد
اذ لو ذهبت بقوله لم تخل من ان تريد اثبات المجيء لزيد
او نفيه عنه فان اردت الاول كنت قد جعلت الا زائدة
بمنزلة الساقط وذلك لا يجوز لان الا لا تزاد وان اردت
الثاني كنت قد جعلت الا نافية بمنزلة ما جاءني حتى اذا
جاءت بعد الفعل كقولك جاءني الا زيد جعلته بمنزلة
ما جاءني ثم ترفع زيدا بالفعل المنفي بالا كما ترفعه بالفعل

وبل وهمزة الاستفهام مع

بالفعل المنفي بتمام ما لم تحكم على الاوضاع وخروج بها عن طريقها لان
الا لم توضع لنفي الافعال وانما وضعت لنفي الحكم عن البعض فليس
لك ان تستعملها الا لما لم توضع له قوله وحكم غير حكم الاسم الواقع
بعد الا علم ان غيرا موضوع في الاصل على الوصفية ولا
يقع الا صفة للنكرة وان اضيف الى المعرفة لانه موضوع على
ما ياتي في التعريف لانك اذا قلت مررت بغيرك فكل من عدا
المخاطب فهو غيره واذا كان موضوعا على هذا لم يكن لاضافته
معرفة له اللهم الا اذا اضيف الى ما له ضد واحد فيعرف
اذ ذاك نحو عليك بالحركة غير السكون ونحوه فيوصف به
النكرة نحو قولك مررت برجل غيرك مريدا ان مرورك قد وقع
على المخاطب ورجل اخر وانك لم تمر بالمخاطب بل بآخر وانك
مررت برجل يخالف المخاطب في المذاهب والشمائل وهو في هذا
الوجه خلاف مثل يخالفه في الوجهين الا ان اذا اريد به
فيهما المخالفة في الذات دون الاوصاف والشمائل فهذا
معنى غير وماله في اصله ثم انهم قد وجدوا بينه وبين الا

مشابهة من جهة فادخلوا كل واحد منهما على صاحبه اعني انهم
استعاروا غير المعنى الاستثناء واعربوا اعراب الاسم الواقع
بعد الا حيث كان اسما متمكنا واستعاروا الا لمعنى الوصفية
واعربوا ما بعدها اعراب غير حيث كان حرفا فالاول نحو
جاء في القوم غير زيد وما جاء في غير زيد احد وما جاء في احد
غير حمار وما جاء في احد غير زيد وغير زيد بالرفع والنصب
فان قلت فلم عمل غير الفعل غير المتعدي بغير واسطة
حرف ولم تعمل في الاسم الواقع بعد الا قلنا لان غير التي تقع
في الابهام اشبه الظرف في المكانية التي هي الجهات الست و
ما جرى مجراها فعمل فيه غير المتعدي كما عمل فيها واما الثانية
اعني دخول الا على غير في الوصفية فنحو قوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي غير الله ولا يجوز الاستثناء
اذ المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا
فلا مشرك ان يقول هب ان الامر كذلك لكن جاز ان يكون
فيهما آلهة غير مستثنى عنهم الله فلا يبقى للآية دلالة قاطعة

قاطعة على الموحد قوله ومثله سوي اعلم ان سوي في
معنى غير في انه يستثنى والفرق بينهما ان سوي عندهم
ظرف مكان في الاصل وحقه ان لا يلي العوامل لان المعنى
المقدر فيه عامل وناصب ولا يجوز ان يلي معمول عاملين
في حالة واحدة فلهذا كان الاحسن ان يقال مررت برجل
سواك وقبح ان يقال مررت بسواك لانه في معنى مكانك
ومما يدل على ظرفيته وقوعه صلة للموصول نحو جاء في
الذي سواك بخلاف غير لانه لا يقع صلة للموصول والكوفيون
اجازوا استعماله اسما وظرفا فيجرون في السعة مررت
بسواك وجاء في سواك قوله والحروف الداخلة على الجملة
ثمانية ستة منصوبها قبل المرفوع واثنان على العكس والستة
تسمى مشبهة بالفعل انما سميت مشبهة بالفعل لانها اشبهت
الفعل من حيث ملازمتها الاسماء وكونها واحرفا مبنية
على الفتح كالافعال الماضية ولانها على ثلثة احرف فصاعدا
كما يكون الفعل كذلك فلما اشبهت الفعل من هذه الوجوه

والكوفيون

اجيرت مجراه في ان جعل لها من فوع ومنصوب وقدم فيها
المنصوب على المرفوع فقيل ان زيدا اخوك كما قيل ضرب زيدا
اخوك الا ان تقديم المنصوب على المرفوع ههنا لازم ثمة جائز
وانما التزم فيها ذلك لانه ليس للحرف حظ في العمل و
انما هي محولة على الفعل وفرع عليه فالقياس ان تلزم طريقة
واحدة ولا يجوز فيها الوجهان لئلا يجري يجري الفعل نحو
ضرب زيد عمرا وضرب عمرو زيدا وانما كان تقديم المنصوب
اولى ليكون ابعد من مشابهة الفعل اذ الاصل فيه ان يلي الفاعل
فاذا اخر المرفوع ههنا حصل مخالفة هذه الحروف للفعل
واخطاطها عن رتبته فان قلت فان الخبر اذا كان ظرفا فانه
الذي وقع تقديمه على الاسم نحو ان في الدار زيدا قلت انما
جاز ذلك لما في الظروف من الاتساع والتنزل من الاشياء
منزلة انفسها فاجازوا فيها ما لا يجوز في غيرها الا ترى انهم
يفصلون بها بين المضاف والمضاف اليه في الشعر نحو قوله
هما اخوا في الحرب من لا اخا له ولا يجوز ان يتقدم الظرف

الظرف على ان لا تقول في الدار ان زيدا لانه لم يبلغ من قوة الحرف
ان يعمل فيما قبله ولم يبلغ ايضا من ضعف الظرف ان يعمل فيه
الحرف مقدما عليه واعلم بان الاسم والخبر في هذا الباب
هو المبتدأ والخبر في الاصل وقد عمل الحرف فيهما معا عند
اصحابنا البصريين لاقتضاء الحرف الظرفين على التسوية
ولما وجب ان يكون عاملا وجب ان يعمل فيهما جميعا وارتفاع
الخبر عند الكوفيين بما هو مرفوع به قبل دخول الحرف
ولا عمل له فيه والخلاف يظهر فيما اذا قلت انك وزيد ذاهبان
فانه لا يجوز عند البصريين ان يعطف على المحل لانه يكون اذ ذاك
مرفوعا بالابتداء ويفتقر الى خبر وذاهبان خبره ولان
فح يكون معمولا لعاملين مختلفين احدهما لفظي والآخر
معنوي ولا يخفى استحالة هذا وعند الكوفيين جائز لانه
لا عمل للحرف عندهم في الخبر فلا يقضي الى اعمال
العاملين فيه قوله ان وان للتحقيق اذا قلت ان زيدا
قائم فان تحقق مضمون الجملة وتثبت قدمها في الصدق

وكذا اذا قلت بلغني ان زيدًا قائم بالفتح اكثر ما تقلب معنى
الجملة اي معنى المفرد على ما ستراه وان مكسورة لا تفيد
شيئًا سوى تاكيد مضمون الجملة ولكونها للابتداء
لم تجامع لامه الا اياها نحو ان زيدا لقائم وان في الدار
لزيدا وان زيدا لفي الدار جالس وكان القياس ان تدخل
على احد جزئي الجملة عليها نحو لان زيدا الا انهم كرهوا توالي حرفين بمعنى واحد
فادخلوها على الخبر والاسم ايضا اذا فصل بينهما بالظرف
وعلى ما يتعلق بالخبر ايضا اذا تقدمه فلا يجوز ان زيدا
قائم لفي الدار لان اللام لا يتاخر عن الاسم والخبر والا
لما وقع في صلة ان ولكونها مع ما عملت فيه من وقوع المحل
بالابتداء جاز في المعطوف الرفع حملا على المحل نحو ان
زيدا قائم وعمرو وانما جاز الحمل على المحل بعد مضي الجملة
فان لم يمض فالنصب ليس الا على ما مر انفا واما قوله
تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون و
النصارى فقد قال سيبويه ان في الاية تقديما وتاخيرا

وتاخيرا كانه ابتداء والصابئون كذلك بعد ما مضى الخبر
وانشد شاهدا له ولا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا
في شقاق كانه قال انا بغاة وانتم كذلك وفائدة التقديم
في الاية هي الايذان بان الصابئين الذين كانوا ابعد منزعا
في الشرك وانبت في الكفر وما سموا صابئين الا انهم صبوا
عن الاديان كلها لم يؤمنوا لصح مع ذلك ايمانهم فضلا عن غيرهم
فقدم ذكرهم ايذانا بهذه النكتة واما في البيت فهي الاشعار
بان المخاطبين اوغل في البغي فهلا يذكرهم حيث كانوا ارشد
بغيا او قيل والصابئين بالنصب وايا كم لما كان من التقديم
والتاخير في شيء لان لان القديم والتاخير في المراد
دون القارء هكذا ذكر في الكشاف قوله وكان للتشبيه كان
مركبة من كاف التشبيه وان اذ الاصل في قولك كان زيدا الاسد
ان زيدا كالاسد فلما قدمت الكاف فتحت همزة ان ليكون
داخلا على المفرد لفظا والمعنى على الكسر بدليل جواز السكوت
عليه وانما عدل بالكلام من سمت الاول ليكون الكلام

مبنيا من اول الوهلة على التشبيه الا ترى انك اذا قلت كان عمرا
الأسد فقد بنيت كلامك على التشبيه بخلاف قولك ان زيدا
كالأسد اذ التشبيه انما يكون بعد مضي صدره على الاثبات
قوله ولكن للاستدراك اعلم ان لكن يتوسط بين كلامين
متغايرين نفيا واثباتا فيستدرك بها النفي بالاثبات والاثبات
بالنفي وذلك قولك ما جاءني زيد لكن عمرو جاءني وجاءني
زيد لكن عمرو لم يجيء وقد تنزل التغاير المعنوي منزلة
التغاير اللفظي فيقال فارقني زيد لكن عمرو حاضر وجاءني
زيد لكن عمرو غايب وهي تشارك ان في جواز العطف مع
ما عملت فيه محلا لما ان معناها لا تغير معنى الابتداء
وفي جواز دخول اللام على خبرها ايضا عند الكوفيين
دون اصحابنا قوله وليت للتمني ولعل للترجي وذلك
نحو قوله تعالى يا ليتنا نرد وقوله تعالى ولعل الساعة
قريب ترجي للعباد والفرق بينهما ان ليت يجوز ان يستعمل
فيما يمكن وقوعه وفي ما لا يمكن نحو ليت الشباب يعود

يعود يوما فاخبر بما فعل المشيب ولعل لا يستعمل الا فيما
ممكن الوقوع اذ المحال لا يرجى وقوعه قوله والفرق بين
ان وان ان ان المكسورة مع اسمها وخبرها كلام تام مفيد
وقد ذكرنا ان المفتوحة بمنزلة المكسورة في العمل وافادة
معنى التوكيد وبخالفها في انها تقلب الجملة الى حكم المفرد
فتكون معها في تاويل المصدر فلو تقيد حتى يضم اليها اسم
او فعل الا ترى ان التقدير في بلغني ان زيدا منطلق
بلغني انطلاق زيد واما المكسورة فالجملة معها على استقلالها
بفائدتها تقول ان زيدا منطلق وسكت كما تسكت على زيد
منطلق والحاصل ان ما كان مظنة الجهل فالواقع فيه الجملة
المكسورة كافتتاح الكلام وبعد القول وبعد الموصول
لان الصلة لا تكون الا جملة ونحو ذلك وما كان مظنة
المفاد يد فالواقع فيه المفتوحة نحو ما كان الفاعل
والمفعول والمضاف اليه والمبتداء نحو بلغني ان زيدا
منطلق وكرهت ان زيدا خارج وعجبت من طول ان بكرا

في الواقع وحق ان زيدا منطلق حق بل التزموا تقديم الخبر
وذلك لأنهم لو ابتدأوا الكلام بان لكان عرضة لدخول
ان نحو انّ ان زيدا قائم حق وهذا لا يجوز لاجتماع
حرفين بمعنى واحد قوله وتفتح بعد لو ولولا ويعد
علمت واخواتها انما فتحت بعد لو نحو لو انك جئتني
لاكرمتك لان ما بعد لو اذا كان محتصا بالفعل اقتضى
ذلك فاعلا والفاعل لا يكون الا مفردا فالتقدير لو وقع
انك جئتني اي مجيئك الا ان هذا مما ترك استقباله
لطول الكلام بان وصلتها والطلبها الفعل وجب في ان
الواقعة بعدها ان يكون خبرها فعلا فلا يجوز الاسم
نحو لو ان زيدا اخوك امتثله هكذا ذكره الزمخشري وقد اعترض
عليه بقوله تعالى ولو انّ ما في الارض من شجرة اقلام وقد
اجاب عنه فخر المشايخ بانه انما جاز من حيث ان قوله
والبحر يمده لما التبس بالعطف بقوله ما في الارض من
شجرة اقلام صار الخبر الجملة المعطوفة وهي يمده كانه جيء بالجملة المعطوفة ليعلم بها

الا ترى انها لا تقع مبتدأ بل في الشعر فلا تقول ان زيدا منطلق

وحصول الشركة بينهما بالعطف قال ونظيره قولهم
زيدا ضربت عمرا واخاه في ان زيدا انما يصح نصبه مع كون
الفعل مشغولا بعمرو وهو اجنبي عنه من اجل ان عمرا واو
اخا زيدا لما التبسا عطفا صار عمرو لاتصاله به من سبب
زيد وكأن الضمير المتصل باخ زيد متصل بعمرو وانما
فتحت بعد لو لان ما بعدها مبتدأ محذوف الخبر و
المبتدأ لا يكون الا مفردا واذا قلت لو لا ان زيدا منطلق
لكان كذا فكانك قلت لو لا انطلاق زيد ولو كسرت لكان
بمنزلة لو لا زيد منطلق والجملة لا تكون مبتدأ كيف والمبتدأ
مخبر عنه والجملة لا يصح الاخبار عنها وانما فتحت بعد
علمت لانك اذا قلت علمت انك ذاهب فكانك قلت علمت
ذهابك حاصلا الا انه ترك ثاني المفعولين مع ان لطول
الكلام بان وصلتها ولا يحذف مع المصدر لانه مختصر اللفظ
وقد ذكر اصحابنا انه اذا قيل علمت ان زيدا منطلق جرى
في صلتها ذكر الحديث والمحدث عنه فيصير كانه قيل علمت

زيدا منطلقا وهذا كلام يغلط فيه من ينظر الي ظاهره فيتوهم
انهم جعلوا ان في حكم اللغو وليس كذلك بل غرضهم ذكر الحديث
والمحدث عنه فاذا جري ذكرهما في صلة ما دل ذلك علي ان
المقصود الأخبار بعلم زيد منطلقا واذا كان كذلك علم
ان المراد علمت انطلاقه واقعا فلم يحتج الي ذكره واذا
قلت علمت انطلاقه لم يدل علي ذلك اذ لا يكون معه حديث
ولا محدث عنه هكذا ذكره عبد القاهر وانما كسرت
عند دخول اللام في خبرها لأن علمت تعلق عند لام
الأبتداء نحو علمت لزيد منطلق علي ما سيأتي بيانه فاذا
ادخلت صار علمت معلقا بعده وما من مكان الجملة فتكسر

قوله وتدخل ما الكافة علي جميعها فتكفها عن العمل اعلم
ان ما تدخل علي هذه الحروف الستة فتكفها عن العمل
وتهيئها للدخول علي الفعليتين نحو انما زيد قائم و
انما قام زيد وعلي هذا سائر الحروف وقد ذكر علماء
علم المعاني ان انما لقصر الحكم علي الشيء او لقصر الشيء

الشيء علي الحكم كقولك انما زيد قائم تريد ان زيدا مقصور علي القيام
وانما يقوم زيد تريد ان القيام مقصور علي زيد ومنه قوله تعالي
قل انما انا بشر مثلكم يوحي وقوله تعالي انما يخشي الله واستقصاء
الكلام فيه لا يليق بهذا الكتاب واعلم ان هذه الحروف كما يبطل
عملها عند لحوق ما الكافة كذلك يبطل عملها ما خلا ليت ولعل
بالتخفيف فتهيأ للدخول علي الفعليتين الا ان المكسورة اذا
خففت لزمتها اللام فرقا بينها وبين ان الناصبة واذا دخلت
علي الفعل فتدخل علي الأفعال الداخلة علي المبتدأ والخبر مثل
كان وكاد وحسبت واخواتها والمفتوحة اذا خففت
يعوض عما ذهب منها عند دخولها علي الفعل احد الاحرف
الأربعة السين وسوف وقد وحرف النفي فرقا بينها وبين
ان الناصبة لأنها لا تجامع ان الناصبة لكونها للاستقبال و
هذه الاحرف ايضا اما للاستقبال او للحال وذلك نحو
ان زيدا لقائم وان كان زيد لقائما وان علمت زيدا لقائما و
علمت ان زيدا منطلق وعلمت ان سيخرج وان سوف يخرج

وان لا يخرج وان قد يخرج وما جاءني زيد لكن عمرو حاضر
وكان قد اياه حقان قوله والاثنان اللذان من فوعها قيل
المنصوب ما ولا المشبهتان بليس اعلم ان ما ولا تحملان على
ليس فيجعل اسمها من فوع وخبرها منصوب على لغة اهل الحجاز لمشا
بهتها اياها من وجهين احدهما النفي والدخول على المبتدا
والخبر ثم ان ما اذهبت في الشبه بها وذلك لاختصاصها بالنفي
بالحال كليس بخلاف لا فانها للنفي الاستقبال فلذلك كانت
عاملة في المعرفة والنكرة جميعا نحو ما زيد منطلقا وما رجل
افضل منك ولم تعمل لا الا في النكرة نحو لا رجل افضل منك
ولا يعمل الا في النكرة نحو لا رجل افضل منك واستغنى لا زيد
منطلقا اظهار الضعفها في الشبه وانما اختص بالنكرة دون
المعرفة لانها اولى بالنكرة منها بالمعرفة لكونها لنفي الجنس
في العموم الاغلب وذلك لا يتصور الا في النكرة ومن زعم هنا
ذلك وان كانت بمعنى ليس وبني تميم لا يعملونها ويرفعون
ما بعدها على الابتداء ولغة التنزيل على الاولى قال الله تعالى

ليتما هذا بشرا وقال ما هن امهاتهم ويبطل عملها عند النقض النفي
بالا والمشابهتها ليس وذلك لان وجه التشبيه هو النفي
وقد بطلت الا ذلك واما ليس فانها للفعل مع الدلالة على زمانه فلو
ولم تبطل الفعلية وكذلك يبطل عملها عند تقديم الخبر على
الاسم اظهارا لضعفها وفرعيتها لانها قد اشبهتا فلم تزل غير متمكن
ضعيفا من جهة المعنى فلم تقو على العمل عند عدولها عن
سمتها الاصلية فان قلت فما بالهم التزموا تقديم المنفي
في باب ان اظهارا للفرعية وفي ما ولا تقديم المرفوع كذلك
قلنا ان واخواتها لما اشبهن الفعل لفظا ومعنى واستحقا
احق ايقاع المخالفة بينهن وبين الاصل لئلا يشبهن به
بخلاف ما ولا فانهما لم تشبهها تلك المشابهة القوية فافترقا
فيهما الا شتباه بالاصل قوله ولا وجه آخر اعلم ان النكرة
نحو رجل وفرس تشتمل على الجنس كله بطريق البدل فاذا
ادخلت عليها لا استغرقت نحو لا رجل في الدار قد اشتمل
النفي على كل رجل حتى لا يجوز لرجل في الدار رجلان وهذا

معنى قوله ويقال له نفي الجنس وفي قولهم نفي الخبر الجنس
نوع من التجوز لانه نفي حكم الجنس له نفي الجنس الا ترى انك
اذا قلت لا رجل في الدار فقد نفيت حكم الرجل وهو كينونة
في الدار لا نفسه ثم ان لا هذه قد استحقت عمل ان في
نصب الاسم ورفع الخبر لكونها في النفي بمنزلة ان في
الايجاب وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملون على
نظيره طلبا للتناسب والتشاكل وتخفيفا للتقابل ثم ان
الاسم اذا كان مضافا او مضارعا له انتصب انتصابا
صحيحا كما ذكرنا واذا كان مفردا بني على الفتح وقد سبق
الاشارة الى العلة الموجبة لبناء المفرد وانما غير معمول له
في المضاف والمضارع لما ان وجود المضاف اليه يمنع
من بناء المضاف وكذلك ما يضارعه فلا يفيد والذي
يفصل لك النصب الصحيح من البناء في هذا الباب انك
تقول لا مسلمات في الدار فتفتح التاء لان الحركة ليست
حركة الاعراب فتلحقها اختها التي هي الجر ولكن حركة

حركة بناء والنحويون قالوا ان الفتحة ليست للاسم
وحده لكنها للاسم مع لا وتقول لا بنات صدق لك ولا
اخوات نسب لك فتكسر لان المضاف معرب وحركته
اعرابية وانما قال اذا كان الاسم مضافا الى نكرة لان
الاضافة في هذا الباب الى المعرفة ممتنعة لتعرف المضاف
بح ولا مساغ لدخول لا هذه على الاسم المعرفة اللهم الا اذا
كانت الاضافة لفظية نحو لا ضاربَ زيدٍ الآن او غدا
في الدار واما خبر لا هذه فمرفوع نحو لا غلامَ رجلٍ كائنٌ
عندنا كما ان خبر ان كذلك ثم انهم لم اختلفوا في ارتفاعه
فبعضهم على انه بالحرف كما في ان وبعضهم على انه بالجنسية
كما هو قبل دخول لا ولا عمل للحرف فيه حجة الاول ان
لا مؤثرة بها وان فوجب ان ترفع الخبر كان وايضا
معنى النفي فيها يقتضي مضمونا بالجملة فوجب ان تكون
عاملة في طرفيها وحجة الثاني ان لا نزع على ان فوجب
ان لا تساويه في العمل احتياطا لئلا يتبع الفرع عن الاصل

وايضا ان لا مع النفي مرفوع المحل بالابتداء فوجب ان يكون الخبر
خبر المبتداء ولا تعمل فيه اذ الخبر لا تعمل فيه عامل اللفظي
وجواز الدرجل وامراة كاينان عندنا بالرفع عطفا على المحل
قبل مضي الجملة يدله على ان لا عمل لا في الخبر والا يلزم عا
في معمول واحد على ما سبق في ان واعلم اثبات الخبر في هذا
الباب وهو لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فانهم لا يثبتون
الخبر في كلامهم بل يحذفونه حذف الارفا كما في قولهم لولا
زيد لكان كذا ويجوز حذفه ايضا عند الحجازيين منه
كلمة الشهادة ومعناها لا اله لنا الا في الوجود الا الله
قوله فان كررت لا مع النكرة المفردة جاز فيه الوفع نحو
قولك لا حول ولا قوة الا بالله انما جاز الرفع مع التكرير
في قولك لا رجل فيها ولا امراة لانه مبني على السؤال
نحو ان يقال ارجل في الدار ام امراة فتقول لا رجل في الدار
ولا امراة ولا لا تعمل ههنا وقد ذكرت في لا حول ولا
قوة الا بالله ستة اوجه الاول ان يقال لا حول ولا

ملين

ولا قوة بفتح الاسمين فتجعل لا في كل واحد منهما نافية
للجنس والثاني لا حول ولا قوة بفتح الاول ونصب الثاني
على ان الاولى نافية للجنس والثاني مؤكدة للنفي غير عاملة و
الاسم بعدها منصوب عطفا على لفظ المنفي لانه مفتوح لشبه
المنصوب والثالث لا حول ولا قوة بفتح الاول ورفع
الثاني ليكون عطفا على محل لا مع المنفي والرابع لا حول
ولا قوة برفع الاسمين كما ذكرنا والخامس لا حول ولا
قوة برفع الاول على ان لا بمعنى ليس وفتح الثاني والسادس
عكس هذا وهو الوجه الثالث بعينه صورة الا انه ليس به
حكمه لان لا الثانية في الوجه الثالث زائدة غير عاملة وفي
هذا الوجه بمعنى ليس فارتفاع الاسم بها فهذه هي الوجوه
الستة التي نص عليها والزائدة عليها محال قوله واما
المعرفة المفردة فلا تقع بعدها الا من فوعة اعلم ان لا
موضوعة للنكرة اذ اصلها لنفي الشايع وذلك لا يتاتى
مع التعريف فلم يدخلوها على المعرفة فلم يقولوا لا زيد

عندك كما قالوا ما زيد عندك وان جاء بي منه في ضرورة
الشعر والذي يكثر في الكلام التكرير نحو ان زيدا عندي
ولا عمرو وانما جاء هذا مبنيا على السؤال نحو ان يقال
ان زيدا عندك ام عمرو فتقوله لا زيد عندي ولا عمرو والفرق
لا يفتقر الي ذكر الاسم فاذا قيل ايزيد عندك كان الجواب
لا اي لا اصل لذلك وحكم النكرة المفصول بينها وبين
لا حكم المعرفة في ايجاب الرفع والتكرير نحو لا فيها رجل
ولا امراة قوله والحروف العاملة في الفعل المضارع
تسعة اعلم ان الاصل في نواصب المضارع هو
ان المصدرية نحو احب ان تقوم قالوا انما عملت لشبهها
ان الناصبة المشددة صورة ولان الجملة بعدها في
تاويل المصدر في قولك احب ان تقوم اي قيامك
كما يقال يعجبني ان زيدا يقوم في تاويل قيامه واما
اخواتها فقد حملت عليها في العمل لانها للاستقبال
كما ان ان للاستقبال لما ولحكي عن الخليل ان الحرف

ان الحرف الناصب هي ان فحسب والباقي لا تنصب الفعل
الا وهي مضمرة والاكثرون علي خلافه قوله ولن لتاكيد
النفي في المستقبل نحو لا افعل فاذا اردت التاكيد
قلت لن افعل غدا ولا يجوز ان افعل الآن وعند الخليل
اصلها لا ان فحففت الهمزة وسقطت الالف لالتقاء
مع النون الساكنة وصاحب الكتاب يجعل حرفا برأسه
وقد زيفوا قول الخليل يجوز اذا قال زيدا فلن اضرب اذ لو كان
اصله لا ان اضرب لما تقدم شيء مما في حيزه وهذا
لا يلزمه لان الحروف يتغير احكامها ومعانيها عند التركيب
الا يري ان لو اذا ركبت مع لا يبطل معنى لو ومعنى لا يحدث
ويحدث معنى التخصيص نحو لولا اخوتني وعلي هذا
اكثر الحروف المركبة وعند الفراء اصلها لا فابدلت
النون من الالف وقول من قال ان لن تفيد التابيد
ليس بثابت والا لما جاز ان تجد بدا لفعل بعده نحو لن افعل
الي وقت كذا وقد جاز بدليل قوله تعالي فلن ابرح الارض

حتى يأذن لي اني قوله وكي للتعليل اعلم ان كي قد تكون حرف
جرّ وقد تكون حرفا ناصبا فان كان الأوّل فالفعل ينصب
بعدها باضمار ان كما ينصب بعد اللّام لأن الجار لا يعمل
النّصب وانما حكم كونها حرف جرّ استدلالا بقولهم كيمه
على حدّ قولهم لمه والأصل كيما على ان يكون كي داخلة
على ما الاستفهامية وقد حذف الألف كما حذف مع سائر
الحروف الجرّ نحو لِمَ وفيمه وان كان الثاني كان نصب
الفعل بها نفسها من غير اضمار ان علم كونها ناصبة بدخول
اللّام عليها في قوله تعالى لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولو كانت
حرف جرّ لما دخلت اجاب بقوله والوجه اذن اعلم ان اذن
جواب وجزاء كقولك اذن اكرمك لمن قال لك انا آتيك
فقد اجبته بهذا الكلام وصيرت اكرامك جزاء لأتيانه
وانها لا تعمل الّا بعد ان يكون الفعل بعدها مستقبلا
لها غير معتمد على شيء قبلها فان اعتمد بطل عملها نحو قولك
انا اذن فالفعل معتمد على المبتدأ الواقع قبلها اعني

اعني انا فهو اولى به لكونه خبرا عنه فيبطل عمل ان لأن
خبر المبتدأ اسم اذا وقع موقع الفعل كان من فوعا وليس
اذن قد وضع على العمل حتى لا يجوز الغاؤها البتة كما
كان اذا كذلك لأنها قد تقع حيث لا يكون له عمل كقولك انا
اذن فاعل كذا واذا كان ملغى وقد وقع قبل المبتدأ كان
المبتدأ اولى بالفعل الواقع بعده وكذلك اذا قلت ان
تكرمني اذن اكرمك لم يجز النّصب بل وجب الجزم لأن الشرط
قبله يقتضي الجواب واذا نصبت لبطل حكم الشرط وذلك
فاسد لان الشرط بد والجزاء لا يتصوّر واذن يصحّ
له معنى من غير نصب اذ يقع حيث لا يتصوّر النّصب
بعدها وكذلك اذا قلت والله اذن لا افعل فتلغي اذن
ايضا اذ الفعل بعدها معتمد على اليمين واعمالها
يبطل حكم اليمين كما يبطل حكم الشرط قوله وكذلك اذا
اريد به الحال لا يجوز ان تقوله لمن يحدثك اذن أظنك
كاذبا بالنّصب وانك في حالة النّصب الظنّ وان كان الفعل

منقطعا عما قبله غير معتمد على شيء مما دون هذا الباب مبني على
الاستقبال الاتي ان ولن ولكي لا حظ لهن في الحال
والحاصل ان اذن بمنزلة بابا ظننت حيث تعمل تارة و
تلغى اخرى الا ان الاعمال في موضع الالغاء جائز في باب
ظننت حيث لا تفسد بالاعمال في موضع الالغاء صيغة
ولا يجوز في اذن حيث يبطل المعنى ويفسد الغرض على
ما تقرر قوله وان من بينها تدخل على الماضي وتضمر بعد كلمة
احرف اعلم ان تقرف ان اكثر في الكلام من تقرف اخواتها
بانها اصل والبواقي فرع عليها ولذلك دخلت على الماضي
والمضارع وتعمل مع الاضمار والاظهار فان قلت كيف
عد الدخول على الماضي من خواص ان دون اخواتها
وقد وجدنا اذن ايضا تدخل على الماضي نحو قوله اذن
لقام بنصري معشر حنفوا قلنا لا نسلم ان اذن في البيت
داخل على الماضي بل هو حرف ملغات توسطت بين الشرط
المقدر والقسم المقدر وجوابه ولا تعلق له بما وقع بعده

بعده والحاصل ان اذن غير داخل على الماضي في البيت لا لفظا
ولا معنا اما لفظا فظاهر لانه داخل على اللام المصدر بها الماضي
واما معنى فلانه لا تعلق له بالماضي من حيث المعنى بل هي
ملغاة كانه قيل لو كنت من مازن لقام بنصري اذن معشر
وجواب ثان وهو اذن اخص مما جعل الدخول على الماضي من
خواص ان بل مجموع الوصفين اعني الدخول على الماضي
والاضمار ومعلوم ان مجموع الوصفين من خواص ان
وان لم يكن احدهما على الانفراد من خواصه قوله وهي حتى اعلم
ان حتى حرف بمنزلة الى فاذا صادفنا الفعل بعدها وجب
ان يكون منصوبا باضمار ان اذا قلت سرت حتى ادخلها
كانك قلت سرت حتى ان ادخلها ليكون الفعل في تاويل المصدر
مجرور المحل بحتى ومما يدل على العمل ههنا للاضمار
دون قوله الشاعر واويت عيني الى الا هيق بمطلد حتى
الصيف ويفلو العقلاه والصيف مجرور بحتى ويفلو
معطوف عليه ومعلوم ان النصب فيه لا يحتمل الا باضمار

قوله

حتي

ان لا تنزله المصيف وغلاء القمح ولو كان حتي في قولك
سرت حتي ادخلها هي الناصبة بنفسها لوجب ان لا يجيء هنا منصوبا
بعد الجر لانه لا يكون في موضع واحد جارا وناصبا والمعطوف
يجب ان يكون علي اعراب المعطوف عليه فاذا لم يكن قبل فعل
منصوب وكان قبله اسم مجرور علمت ان حتي فيما نحن بصدده
حرف جر باق علي اصلها وان النصب باضمار ان قال عبد القاهر ان في الكلام
ها هنا مضافا محذوفا كانه قيل سرت حتي وقت ان ادخلها كقولك اتيتك
خفوق النجم في ان المصدر قد يجيء نائبا مناب ثم ان الفعل بعد حتي اما
ينتصب اذا كان مستقبلا نحو سرت حتي ادخلها اي سرت كي ادخلها
فالسبب اعني السير قد انقضي والمسبب اعني الدخول لم يمض وهو
مترقب بعد او في حكم المستقبل سرت امس حتي ادخلها بمعني اما
ان ادخلها فالسبب والمسبب قد مضيا جميعا الا ان المسبب
في حكم المستقبل لانه في وقت وجود السبب كان مترقبا
وانت تحكيه الآن بلفظه واما اذا كان حالا او في حكم الحال
نحو سرت حتي ادخلها علي حكاية الحال الماضية فلا مساغ

قد اضيف اليه الزمان ثم حذف المضاف وصار المصدر صح

الآن او سرت امس حتي ادخلها صح

فلا مساغ للنصب ههنا لامتناع اضمار ان مع فعل الحال قوله ولام
كي اذا قلت جئتك لتكرمني فالفعل منصوب باضمار ان لان اللام الجارة
لا يدخل الا علي الاسم ولا تعمل في الفعل الماذكر في حتي ولا يمتنع اظهار
ان معها نحو جئتك لان تعطيني بخلاف اخواتها لانها في الاصل
للعطف اعني حتي والواو والفاء وانما ظهر بعدها ان يظهر
عطف الاسم علي الفعل وذلك فاسد بخلاف اللام فانها ليست
من حروف العطف بل هي من حروف الجر فلا بأس باظهار
الاسم بعدها فاذا دخلت علي الفعل الداخلة عليه لا وجب
اظهار ان نحو لئلا تعطيني كيلا تعطيني تواخي اللامان فان التلفظ
به قبيح جدا قوله ولام الجحود وهي اللام المزيدة لتاكيد
النفي نحو لم اكن لاذهب وانما لم تكن عاملة بنفسها لانها في
الاصل من حروف الجر وقد زيدت ههنا لتاكيد النفي
فبالحري ان لا تعمل النصب مراعاة للاصل والتزم اضمار
ان معها بعدها لانها جعلت في النفي باداء السببين في الاثبات
ولفظ الفعل ملتزم مع السببين فالتزم ان معها ايضا لم يظهر

ان والاظهر لقط الام وفيه بحث بطلب في المفتاح قوله واو بمعنى الى
والا اذا قلت لأ لزمنك الي ان تعطيني حقي والا الآن تعطيني حقي
والاكثرون قالوا او بمعنى الى ان وهذه العبارة معترض عليها
لأن او المضمرة بعدها ان لو كان بمعنى الى ان لكان التقدير في
قولنا او تعطيني الى ان ان تعطيني وهذا خلف من القول والمص
ترك هذه العبارة دفعا لهذا الاعتراض وانما كان النصب بان
ههنا ولم يكن بها نفسها لأنها في الاصل من حروف العطف فلو تكون
عاملة في الفعل فان قلت ان ها ليست ههنا للعطف لانهم فسروها بالى
او حتى او الا قلنا او بمعنى من هذه الحروف المفسرة هي ليست
بعاملة في الفعل ايضا فوجب اضمار ان بعدها قوله واو
الصرف هي الواو في نحو قولك لا تأكل السمكة وتشرب اللبن
وتسمى واو الجمع وانما اضمرت بعدها ان ولم تعمل بنفسها
لانها لو عملت لكانت ناصبة بمعنى ان تجمع بين الاصل والمعنى الذي
عرض لها في هذا الموضع وكلا الاعتبارين لا يوجب لها النصب
اما الاول فلأن الموضوعة هي لأجله هو العطف والاشتراك

لا لزمنك او تعطيني حقي كان المعنى صح

والاشتراك وشيء من حروف العطف لا تعمل النصب
واما الثاني فلان معناها العارض هو معنى مع ومعلوم
ان مع لا تعمل النصب في الفعل وانما قلنا انها بمعنى مع لأنك
اذا قلت لا تأكل السمكة وتشرب اللبن كأنك قلت لا تأكل السمكة
مع شرب اللبن فلا يأكل السمكة على حدة وليس له ان يجمع
بينهما في وقت واحد وان اردت ان تكفه عن كل واحد منهما
فقل لا تأكل السمكة وتشرب اللبن بالجزم اي ولا تشرب اللبن
والفعل بعدها مع ان الضمير منصوب المحل على انه مفعول
معه كما في قولهم ما صنعت وابيك قوله والفاء في جواب
الاشياء الستة اذا قلت زرني فاكرمك فالفعل بأضمار
ان وذلك انهم لما قالوا زرني ولم يمكنهم عطف الفعل الذي
هو اكرمك عليه اذ الكان يجب دخوله فيما دخل فيه الاول
نحو زرني فاكرمك مثلا قصدوا الى صنيع يبين ان
قصدهم ان يجعلوا الزيارة سبب الاكرام فنزلوا قولهم
زرني بمنزلة المصدر نحو ليكن منك زيارة ولما تنزلوا منزلة

المصلة وجب اضمار ان بعد الفاء ليكون عطف الاسم على اسم
فقيل زرني فاكرمك اي ليكون منك زيارة فاكرام مني فقي
اضمار ان ايذان الاول بسببية للاخر وكذا النهي كما في قوله تعالى
ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي فان يحل والمعنى لا يكن
منك طغيان فاحلول غضب مني واما النفي كقولك ما تأتينا
فتحدثنا وله معنيان احدهما ما تأتينا فكيف تحدثنا
بمعنى لو تأتينا لحدثتنا والثاني ما تأتينا البتة فكيف تحدثنا
اي لم يوجد منك اتيان يتسبب الى الحديث وانما انتفت
معناه فيما ذكرنا لان الكلام موضوع لانتفاء المجموع وهو
الاتيان والحديث وانتفاء المجموع اما بانتفاء كل واحد
من جزئيه وهو المعنى او بانتفاء احد الجزئين وهو المعنى
الثاني وذلك لا يكون الا بانتفاء الحديث دون الاتيان
ولا يمكن عكسه اذ الحديث بدون الاتيان لا يتصور واما
الاستفهام فنحو اين بيتك فازورك والمعنى ان يكون
منك تعريف البيت فزيارة مني واما التمني فنحو ليت

ليت لي مالا فانفقه اي ليت مالا فأنفقه مني والغرض فائدة
قريب من التمني نحو لعلي اتخذ فتصيب خيرا كانه قيل لا يكون
منك تنزل فاصابة خير مني ومقاربته من التمني هي انك
اذا عرضت عليه النزول فقد حشمته عليه ولم تحتشمه الا
على ما تودّه وتتمناه وليس هذا باستفهام لانك لا تقصد بقولك
الا تنزل ان تستفهم عن ترك النزول وانما القصد ان
تذكر له وتعرضه عليه فقد فالفعل منصوب بعد الفاء في
هذه المواضع باضمار ان ثم ان الفعل المنصوب بعد الفاء
مع ان المضمرة لا اعراب ولا يخلو من الرفع والنصب وينقسم
ثلثة اقسام قسم جائز فيه الرفع فقط نحو ائتني فاحدثك
اي ليكن منك اتيان فحديث مني علي مر وقسم جائز فيه الرفع
والنصب نحو ايتني فتحدثني ان شئت قدرت افعل اتيانا
حديثا وان شئت قدرت ليكن منك اتيان فحديث وقسم
جائز فيه النصب لا غير نحو ليتك تأتينا فتحدثنا والمعنى
ليت اتيانا منك فحديثا وانما لزم النصب لأجل ليت

ع اتيانا لح

قوله وعلامة متصحة الجواب بالفاء ان يكون المعنى ان فعلت فعلت
اراد ان الجواب بالفاء انما يكون فيما كان الاول سببا للآخر
كما ذكرنا نحو ما تاتينا فتحدثنا جعل الاتيان سببا للحديث
اي ان اتيتنا تحدثنا وهذا معنى قوله ان فعلت فعلت لا
ان يكون ذلك باضمار شرط قوله والجازمة له لم ولما تنفي
الماضي انما عملت لم لاختصاصها بالفعل واما وجب ان
تعمل الجزم لما اشبهت بان من حيث انها تدخل على الفعل
المضارع فتنقله الى معنى الماضي كما ان ان تدخل على الفعل
فتنقله الى معنى المستقبل سواء كان ماضيا او مضارعا فلما
اشبهتها عملت عملها ولما يمتزلة لم في هذا النقل فحملت
عليها وقالوا انما دخلت لم على المضارع ولم تدخل على الماضي
لانها لما كانت عاملة والعمل يظهر في المضارع دون الماضي
الزموها المضارع ولم يجيزوا دخولها في الماضي كما
اجازوا ذلك في ان الشرطية لان الاصل في حروف الشرط
ان تدخل على الفعل المستقبل والمستقبل انقل من الماضي

من الماضي فحملوا على الاثقل الى الاخف واما لم فالاصل
فيها ان تدخل على الماضي وقد وجب سقوط الاصل فلو
جوزنا دخولها على الماضي الذي هو الاصل لما جاز دخول
لم على المضارع الذي هو الاثقل قوله وفي لما توقع قيل
ان لم تنفي فعل المضارع ولما النفي قد فعل فلما في النفي بمنزلة
قد في الاثبات وفي قد معنى التوقع فكذلك في لما يقال
قد ركب الامير لقوم ينتظرون ذلك وكذلك لما يركب
وقيل هي لم ضمت اليها ما فاذا دلت في معناها ان يتضمن
معنى التوقع واستطالوها فزادوا فيها ذلك انك اذا قلت
ندم زيد ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولو قلت بلما
كان المعنى على انه لم ينفعه الى ان ينفعه وقد قوله ولا الام
انما عملت لام الامر الجزم لمشابهتها ان في انها وهما المضارع
ونقل معناه من الاخبار الى الامر كما ان ان تنقل الفعل
من كونه مجزوما به الى كونه مشكوكا فيه وانما كسرت ومن
حق الحروف الواردة على حرفين ان تفتح على سبق

ما

فرقا بينها وبين لام التأكيد التي تدخل على المضارع نحو ان زيدا
ليضرب ولانها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل اشبهت
اللام الجارة التي تعمل عملا مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت
وتسكن عند واو العطف وفائه نحو قوله تعالى فليستجيبوا
لي وليؤمنوا بي لانهم شبهوا اقلا من فليستجيبوا بفخذ
وكبد ونحوهما مما عينه منكسرة فسكن اللام
كما كانوا قد سكنوا العين ثم فخذ وكبد ونظيره
اسكان اول هو مع الواو والفاء تشبيها بعضد حيث قالوا
قوله لا للنهي انما عملت لاهذه الجزم لما ذكر في لام الامر
ثم النهي قد يكون للفاعل والمفعول غائبين او حاضرين
او متكلمين كما ان الامر كذلك نحو لا يضرب زيد ولا
تضرب انت ولا اضرب انا ولا نضرب نحن قوله ان في الشرط والجزاء
ان وضعت للشرط والجزاء وهي تقتضي الجملتين بجعل
احدهما شرطا والاخرى جزاء وانما وجب ان تعمل الجزم
فاختير
لانها لما كانت مقتضية للجملتين وجب ان تكون عاملة

فاختير لها ان عمل الجزم لطوله ما تقتضيه لانه
حذف وتخفيف وهي امن ان للمستقبل كما ان
لو للماضي وانما لم تعمل الجزم لو كما عملت ان لانها كانت
للماضي والماضي لا يستحق الاعراب فالحري ان لا يعمل
الحرف الذي وضع لاجله ولا يرد على هذا لم فانها يلزم
المضارع لفظا فان قلت كيف عممت ان اتت
للاستقبال وانت تقول انه لئن خرجت امس
فاني اعطيك قلت انه وان كان ماضيا لفظا
الا انه المعنى على الاستقبال كان المعنى ان تكن
خرجت امس على معنى ان يصح خروجك امس لانك
تقول لمثل هذا يجوز ان لا يكون قد خرج وفي الكلام
على وجهه قوله وهما مجزومان ان كانا مضارعين
اعلم ان فعل الشرط والجزاء لم يخل من ان يكون
مختارين او ماضيين او الشرط مضارعا والجزاء
ماضيا او على العكس من ذلك اما الاول فنحو ان

ان تستأنف في اصطلاح فالنحاة ان يجزموا بان لأن
معناه يقتضي الجزم شيئين وهو عامل فوجب ان يكون عاملا
فيهما لأن الشبيه بالكل واحد منهما على المشهورة واما الثاني
فلا يظهر فيها الاعراب نحو اريد ان تقوم اكرمك لان الفعل
اذا كانت غير مستوجبة للاعراب فلا تتغير عن حالها
وان كان العامل يطلبها الا انهما في محل الجزم على
معنى انهما وقعا موقعا لو وقع فيه المضارع الذي يستحق
الاعراب لكان مجزوما واما الثالث فنحو ان تأتني اكرمك
فالاول مجزوم لاستحقاقه الاعراب وملاصقة حرف
الجزم اياه والثاني فلا يظهر الجزم لما ذكرنا واما
الرابع وهو ان يكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا
فلاشك ان الاول لا يظهر فيه الجزم واما الثاني ففيه
الوجهان الرفع والجزم نحو ان اتيتني اتيتك وانا اما
الرفع فلان الجزاء غير لازم للشرط فلما لم يظهر الجزم في الشرط
حيث كان ماضيا حمل الجزاء عليه فلم يجزم وترك على اول احواله

احواله وهو الرفع فهو مرفوع لفظا ومجزوم معنى كما ان يقم الله
لزيد جزم ومرفوع لفظا ودعاء يجزم معنى لانه ليس بواجب
واما الجزم فعلى الظاهر لان الشرط والجزاء حقهما الذي كرنا
مجزومين فلما امتنع هو من الجزم للشرط ترك الجزاء مجزوما على
البيت الذي انشده وان اياه خليلي يوم مسغبة يقول لا تحاشى
منايي ولا احرم فمن يقول جاز الرفع والجزم ليبيت لهم ويروى
يوم مسغبة ويوم مسئلة ويروى يحرمني وحرمني بمعنى واحد
وكسرها والخليل الفقير والحرم المنع اي يقول ليس لي ان امنع
عنك وقال ابو عبيد يقال حرم اذا كان لا يعطي من شيء
قوله ويجيء الجزاء بالفاء اذا كان جملة اسمية او امرا او نهيا او
دعاء او ما ضيا حريجا اعلم ان الجزم في الفعل الثاني في هذا
الباب بدل على كونه جزاء فكل موضع لا تقدر فيه على الجزم
تدخل هي الفاء لان الفاء تاتي لاتباع الشيء الشيء ولا يكون في
ابتداء الكلام فاذا قلت ان تأتني فانت مكرم علمت ان قولك انت
مكرم جواب للشرط وليس بكلام منقطع ولا يقع بعد الفاء الا ما يمكن

جزمه الا على اضمار حيرفة على الجزم نحو قوله تعالى فمن يؤمن بربه
فلا يخاف بخسا ولا رهقا فيكون ممتنعا من التقدير
الجزم لهذه الجملة لانه لم يتسع فيها الجزم والحاصل ان الفاء تدخل
حيث لا يقدر شرط على الجزم فحيث كان ما بعدها اولى كما اذا كان ظاهر
نفس الجزم لا يدخل واما فعل الامر فهو موقوف او مجزوم والتاركي
لا يقدر على سكان زرة اخرى وكذلك النهي والدعاء وكذلك
للماضي لانه لا يستحق الاعراب او حرز بالقرب عما كان ماضيا في
تاويل المستقبل نحو ان خرجت خرجت وانما اذا قلت ان خرجت
فقد خرجت امس فقد خرجت بالمضي ولا يبقى لنا تاويل المستقبل
فيه بحال فهذه الاشياء لما تقدر فيها الجزم خلفها الفاء لما ذكرنا
ثم ان الفاء مع ما بعدها في موضع الفعل المجزوم لما جاء من نحو
قولك ان تاتني فانا اكرمك واعظم امرك بالجزم حملا على موضع
فانا اكرمك والفرق بين تقدير الجزم في موضع الماضي الذي لدخول
فيه وبين الذي فيه الفاء ان الجزم هناك اعني في الماضي المجرد
من الفاء مقدر في الفعل وحده لتتردد منزلة المضارع وفيما دخلت

ذخل الفاء فيه الجزم الذي في نحو الجملة الاسمية
او الفعل الذي مما لا يجري اسمه الامر على ذلك اذا قلت ان تلقه
فاكرمه فهو بمعنى انه ان تقع اكرم مجزوم في التقدير لكونه جزاء
في المجموع فتقدر على معنى فعل الآخر فيظهر فيه الجزم نحو قولك لقيه عبد الله
اكرمه وعليه ما اتيتني اليوم عندك اكرمك امس انما معنى ان تلقه ان تلقه
ذلك او جوبا ويقع مستحقا او ما انجز لك وانما في قولك ان خرجت
خرجت قولك اذا ما تاتني اتاتني فهي تفعل آخر فهم الرد والحاجل
ان حتى الجزاء اذا كان فعلا يمكن جزمه او تقديره بالجزم فيه ان يستعمل بغير
الفاء واذا لا بد من الفاء فان قلت اليس من مذاهبهم ان مجرى الفعل
مجرى على سبيل التشبيه وهذا الذي ذكرته يوجب ان يكون الجزم الا
على معنى فيكون بحقيقة لا مجازا لانه اعني الاسم اذا لم يكن في لام
حقيقة الا لكونه عندهم لم يكن في نفسه حقيقة الكوب دليل عليه
كانا فاعليه ونحوها قلت لان الجزم قد بان ما اريد بالجزم من
المعنى وحفظ عن الالتباس بخلاف نحو ليس اذ لو جاز بالجزم الجزاء بالتي
هي النافية وليس اعراب الاسم لهذا الغرض لانه يدل على معنى صنوف

وليس هو في الفعل ولا في الكم وذلك ليعني هو الفرق بين ما عاد عليه المفعول
فليس رفع زيد ونصب عمرو في ضرب زيد عمرا ليعلم به معنى ضرب ومعنى
ضرب زيد عمرو كما كان في الجزم ان تخرج اخرج ليعلم به ان الجزم
معناه الجازات وفي لا تخرج ان معنى لا النفي ولكنه لان الفعل
لم يطرد في اقتضائه فاحتيج ان ينص احد هما عن الاخر
وينجزم باز مضمرة اذا قلت ائتني اكرمك واكرمك بجزم لانه
جزاء شرط قد حذفت اداة الشرط وفعل الشرط معنى ايتني فانك
ان تأتني اكرمك لانك لما امرته بالاتيان ثم اثبت له جيء
باكرمك مجزوما علما انه جزاء لانه بان ان اجتزء على هذا الكلام
تخوا بين بيتك اذكر والجواب ان اعرف بيتك او ان عرفني ازرك
لانك لما استفهمته عن بيته ثم جئت بعد بالفعل علم انه جواب
لما يقتضيه الاستفهام من الاجابة والتعريف وعلى هذا الذي نحو
لا تفعل يكن خيرا لك لانك لما نهيته عن الفعل واثبت بعد
الجواب بالفعل كان المعنى ان لم تفعل اوان تنته عن الفعل
يكن خيرا لك وان قلت لا تدن من الاسد يأكلك بالجزم

بالجزم كان محالا لان عدم الدنو لا يقتضي الاكل ولا تدن لا
يدل الا عليه لانها فلا ترد على الاثبات قالوا ولهذا امتنع الاضمار
بعد النفي مطلقا والذي في بعض المواضع لانك اذا قلت ما تاتينا تحدثنا
كان معناه ان لم تأتنا تحدثنا وهذا خلف من القول ولا يتأتى
ان تعتقد فعلا مثبتا نحو ان تأتنا لان النفي يدل عليه ولقائل ان
يقول لو كان علة امتناع الاضمار في النفي ما ذكروا لوجب ان يجوز لا تفعل
تكن خيرا لك باضمار ان لم تفعل وقد ابوا ذلك مطلقا فالاولى ان يضرب
عن هذا التعليل صفحا الى عبارة بان يقال علة امتناع الاضمار بعد النفي
انما هي للمنافات لان النفي اخبار مقطوع بغير شك فيه فلو دلالة
على الشرط الذي للشك وعلى خطر ان يكون وان لا تكون بخلاف سائر
الادوات الخمسة فانها تشارك الشرط في كونها غير ثابت في الوجود و
على هذا التمني نحو ليتني لي مالا انفقه لان المعنى ان يكون لي مال
انفقه والعرض نحو الا تنزل تصيب خيرا لانك لما عرفت على النزول
ثم جئت بالجواب علم انه مبني على النزول فان قلت اليس قولك الا
تنزل دليلا على ان لم تنزل فكيف جوزته قلت انه لا يدل على ذلك

واتما دل عليه ان لو كان الكلام نفيا في الوضع لم يكن نفيا بل يكون اثباتا
على سبيل التوقع والرجاء للنزول ثم من الواجب ان يعلم ان المضارع
الواقع في هذا الموضع انما ينجزم اذا قصد به الجزاء فان لم يقصد كان
مرفوعا انما وصفنا السابقة نحو قوله تعالى فهب لي من لدنك يرثني
اي وليا وارثا او حالا عند نحو قوله تعالى ذرهم في خوضهم يلعبون اي
لاعبين او ظرفا او استينافا لا تذهب تقلب عليه اي انت تقلب عليه

قوله ومن السماعية يجزم المضارع على معنيين اي وهي تسعة اعلم
ان هذه الاسماء وضعت موضع ان يضرب من الايجاز والاختصار
بيانه انك اذا قلت من تضرب اضرب كان حقه ان يقال ان تضرب زيدا
اضرب زيدا وان عمرا اضرب عمرا وان تضرب خالدا اضرب خالدا
الى ما لا يكون بحصر ولا تقدر على استقصائه فاتي باسم عام يشتمل
الجميع وتترك استعماله معه فقيل من تضرب اضرب فدل ذلك
على كل انسان فلهذا حكم باسمه وبني لتضمنه معنى ان وهو
منصوب المحل على المفعولية وبما ذكرنا من المثال كانك قلت ايّ
انسانٍ تضرب اضرب فاذا قلت متى تخرج اخرج كان محله مرفوعا

مرفوعا بالابتداء على تأويل اي انسان يكرمني اكرمه قال بعضهم والخبر
هو الجملة الجزائية وحدها اعني اكرمه والجملة الشرطية لا يجوز
ان يكون خبرا لكونها في صدارتين وبعضهم على ان الخبر هو الجملتان
جميعا كانك تقول انسان ما ان يكرمني اكرمه وهي اعني من مختصة
باولي العلم وعلى هذا نحو ما تصنع اصنع اذا المعنى شيئا ما ان
تصنع اصنع لدون ما ابهم تعم على كل شيء فلما قصد الشياع اتي به
وجعل نائبا مناب حرف الشرط كما ذكرنا ومحله منصوب بالمفعولية
واذا قلت ما يكن الخير نكن مرفوع المحل بالابتداء وقد يضمر
قوله من قال ان الخبر مجموع الجملتين الا لو كان الخبر هو الجزاء وحده
وجب ان يكون ذا ضمير عائد الى المبتدأ وقد خلا الجزاء هنا عن
العائد سواء اشتمل على ضمير يعود الى المبتدأ وكذلك اي تقول الرأي
يأتيني اكرمه والحين انسان قلنا ان تأتيني اكرمه وهو هنا مرفوع
بالابتداء ولو قلت ايهم تضرب اضرب كان منصوبا على المفعولية
وعلى هذا متى واين وحيثما من الظروف الزمانية واين من الظروف
المكانية فاذا قلت متى تخرج اخرج كان مشتملا على جميع الاوقات

واذا قلت اين تذهب اذهب كان لا كتوافق الا ان كنت وافقتها ما المزيدة
فتريد بها انما نحن فيها تخرج اخرج واين ما تكن اكن وعلى
هذا التي وهي بمعنى كيفما الذا نما يجازيها دون كيف تخالفها تكن اكن
وهي لا تستحق الاحوال وانما البيت بظروف كما ان كيف كذلك
وعلى هذا مهما نحو مهما تصنع اصنع وقد ذكرنا وجهان احدهما
ان يكون الاصل فيها على ان يكون الثانية زائدة مثلها في اياً
ما تدعوا فله الاسماء الحسنى فابدل الالف الاولى هاء تخفيفا للفظ والثاني في
ان يكون مركبا فاصلها مه التي للشرط بمعنى الكف ثم قلبت الالف هاء
واحالة وعلى هذا حيثما واذما وهما يتنزلان بين وبين اذ الذا انه
لا يجازى بهما الا مع ما وذلك لانهما قد لزمتا الاضافة فهي
الاضافة تنافي معنى المجازات لان مقتضاه الابهام والاضافة
تنافيه فاذا اكتنفتا بما صلحتا لمعنى المجازات قوله وايّ يكون
واحدا من اثنين وضع ايّ على ان يكون واحدا من اثنين
او جماعة ولهذا اذا اضيف الى المعرفة لم يضف الا الى ما له
فصل او لكون المكرة الثانية مضافة اليها واحدة كانت

كانت او اثنين او جماعة قوله ويدل على اسميتها الخ استدل على
اسمية هذه الكلمات باربعة اشياء اسناد الفعل الى ضمائرها نحو
ايهم يأتني اكرمه والامر يختص بالاسماء ويدخل حرف الجر
عليها نحو بمن تمر امرر وباضافتها نحو ايهم ويدخل التنوين
نحو ايًا ما تدعوا وهذه الدلائل لا تعم جميع هذه الاسماء بل
تختص بعضها لان متى ومهما وحيثما لا يدخلها شيء من ذلك
والدليل العام على اسميتها دلالتها مع افادة معنى الجزاء على ما تقدم
استقلالها بافتقاها الى مقارنة معنى الجزاء اياها بخلاف
ان الشرطية فان معناها مفتقر الى افاده معنى الجزاء ويدل
على اسميتها ايضا انها لا تتغير من الاعراب المحلي الى غيره والحرف لا
يكون له اعراب بوجه ما قوله ومنها اسماء تنقسم اسماء نكرة على انه تميز
اعلم ان اسماء العدد في ابهامها بمنزلة المقادير فافترقت الى
ما بينها لانك اذا قلت عندي ثلثة مثلا لا يعلم اي نوع تقصد فقد
ان تأتي بما يبينه ويزيل ابهامه ثم التبيين قد يكون بالاضافة
وقد يكون بالمنصوب فالاضافة في العشرة فما دونها الى الثلثة

فانها يجب ان تضاف الى مثلثة اقل العدد الذي هي اصل واضعاف
واضعاف وفعلة وهذا الجمع المصحح مذكره ومؤنثه كمسلمين
ومسلمات فلا يقال ثلثة غلمات لان الكثرة والمثلثة الى العشرة
من عقود القلة فيجب ان يقال ثلثة غلمة فان لم يكن للاسم مثال القلة
جاز ان يضاف الى الكثرة نحو ثلثة شسوع لفقد الشاع في الشسع
واشساع وقد شذ عن هذا الاصل مثلثة الى تسعمائة اذ القياس
ثلث مئآة الى مئين لان الثلاث يتبين بالمائة الا ترى
استغنوا بلفظ الواحد عن الجمع وجاز الرجوع الى القياس في
العشرة وفيما دون الثلثة لا يجوز الاضافة لان اللفظ
باسم الجنس موزة كان او مثنى يفيد الدلالة على الجنس والعدد
جميعا نحو رجل ورجلان بخلاف الجمع فانه لا يفيد عدد مخصوص
من الاعداد وانما التبيين بالمنصوب فيما يتوهم من الاعداد
نحو قولهم ثلثة ابواب الا ترى لما انتفى التباس الجمع
لامتناع الاضافة كما في موضع كف سحابا وفيما فيه التباس نحو
عشرون وثلثون وقد مر ذكره وفي ما ركب من الاعداد نحو

نحو خمسة عشر رجلا وانما نصب لان فيه تقدير التنوين اذ الاصل
خمسة وعشرة على ما يجيء في موضعه وحق المنصوب ان يكون
مفردا نكرة لان الغرض الدلالة على الجنس والنكرة المفردة تكفي
في ذلك فاختاروها لانها اخف واما اسماء تغاير تضاف الى ما
يبينها كما يضاف بيع عشرة الا ان المبيع مفرد نحو مائة درهم
وذلك لان مائة قد يجاز بها شيئان احدهما مع عشرة لانها
عشرة عشرات والثاني مع تسعين من حيث انها جمع كثرة
مثلها ولانها يليها فجعل ما بينها مجرورا ليكون كعشرة ولم يجمع
ليكون كتسعين توفرا على تسعة بين حقها ثم قالوا مائة درهم
فاضافوا مئاتها الى المفرد ولم يمتنع الاضافة الى المفرد و
على هذا حكم الف واما عدة الاعداد المركبة من العوامل السماعية
لان الاسماء المركبة التي تضيفها بعد على التمييز تنحصر في هذه
الاسماء اعني من احد عشر الى تسعة عشر واذا كانت تنحصر في عدد
معلوم غير متجاوز الى غيرها فالحري بان تعد من السماعية
فان قلت الاعداد التي بينها البون هلا يعدها من السماعية بعين

هاذكرتم وقد عدها في القياسية قلت انه جعل الاسم التام مطلقا
من جملة العوامل القياسية لان كل اسم بهم قد امتنع من الاضافة فهو
يجب بناؤه على التمييز فقدره من الجملة القياسية واما ان احد
انواع الاسم التام المبهم يجر في عدد مخصوص فذلك لا يقدح فيما ذكرنا
على ان الشرنبة قائمة يعد اذ يمكن للمسائل ان يقول انّ الاعداد
المركبة داخلة تحت الاسم التام المبهم الممتنع من الاضافة فالجري
ان نعد من القياسية كالذي فيه نون الجمع قوله والثاني نحو للاستفهام
عن العدد اعلم انّ كم اسم موضوع للكناية عن الاعداد وهي
للكثرة وتستعمل على وجهين في الاستفهام والخبر اما الاستفهام
فنحو كم رجلا عندك فتنصب المميز لجريها مجرى عشرين اذ المعنى
اعشرون رجلا عندك ام ثلثون والتنوين مقدر فيها لانها اسم
والاسم يستحق التنوين وهو قد يسقط للبناء واما الخبرية
فانها تتبين بالاضافة الى الجمع او الى الواحد نحو كم رجل وكم
رجال عندي بجعلي كثير من الرجال فاضافته الى الواحد على القياس
لانه عدد كثير فهو كمائة درهم واما الى الجمع فلانها لما بينت

بينت بالاضافة اشبهت باب عشرين واخواتها الا تبيين بالذكرة
المخصوصة بالاستفهام وبالاضافة بالجر فابنتها والجر الى الخبرية
فمن المخصية لانها بمعنى رب فتجر ما بعدها تحملا على رب تقول يا علي
ويترتم في حمل الشيء على ما يقابله وقد يجيء بالنصب حينئذ
الاضافة وذلك عند ما يفصل بينها وبين مميزها نحو كم في الدار
رجلا وبعضهم على ان الجر بعدها باضمار من وهو منوية ايضا
في المعدد وانما بنيت لانها تضمن بمعنى الحرف وهي تقية
تشبيه الحرف اعني رب وعلى السكون لانه اصل في البناء ثم
انها تقع في وجهيها المستفهمة ومفعولة ومضافا اليها نحو كم رجلا
او كم رجلا عندك بمعنى كثير من الرجال او اعشرون من الرجال
عندك وكم رجلا وكم رجلا لقيت اي كثيرا او عشرين وزدنا
كم رجلا او كم رجلا اطلقت ولا تقع فاعلة الا في المعنى لا
صدر الكلام لما فيها من معنى الاستفهام والخبرية تنزلت
الاستفهامية في هذا المعنى لانهم اجروها مجرى واحدا في
الحالين ولانها لما كانت كقابل رب وارب صدر الكلام فكذلك

لما صدر الكلام بما كان موضوعة للكنية فجاز عوده الضمير
اليه حملا على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى نحو كم رجل اعتقته واعتقتهم
قوله والثالث كأي تأتي كلمة ركبت من كاف التشبيه وأي
وجعلت في معنى كم الخبرية نحو كأي رجل وانما نصبت مميزها
لأنها تمت بالتنوين فامتنعت عن الاضافة وفيها خمس لغات
وكأيٍ بوزن كعيٍ وكأيٍ وكاءٍ بوزن كاعٍ وكئيٍ بوزن كيعٍ
وكاءٍ بوزن كعٍ واكثر ما يستعمل من ولكذلك كم الخبرية
قوله والرابع كذا كذا كناية عن العدد كم وهي مركبة من كاف
التشبيه وذا التي في قولك هذا الا انها لما ركبتا تغير حكم
الكاف وخلع منها معنى التشبيه كما في كاي وذا ايضا تغير حكمها
ولذلك يستوي فيها الذكر والانثى لا يقال كذا كذه كما يقال
في هذا هذه ثم ان ذا لما دخل عليها الكاف صار بمنزلة اسم
مضاف فينصب ما بعدها نحو عندي كذا درهما فكما انه قيل كاف
درهما وانما حق ان يتبين لكونها عبارة عن عدد مبهم فاذا
عندي كذا درهما كانك قلت عدد ما درهما قوله وفي الاسماعية

قد يؤتى في صح

ومن الاسماعية العاملة فالاكماء تستعمل كما ذكرنا الافعال الاولى بها
رويداه اعلم ان هذه الاكماء قد يؤتى بها لغرض من الاغراض
حيث يصيغون الاكماء موضع الافعال ويسندونها مسندها
ونوع من المبالغة والتوكيد لا يكون في لفظ الفعل على ما سيجيء
فاذا قلت رويد زيدا فانك اقمت مقام ارود ويستوي فيه الواحد
والمذكر والمؤنث والاثنان والجمع وهذا نوع من الاختصار
ثم ان مسميات هذه الاكماء قد يكون اسما وقد يكون اجنا
فالاول قد يكون متعديا كرويد زيدا وغير متعد كصه بمعنى
اسكت ومه بمعنى اكفف ولم يورد المص هذا التنوع من حيث
انه لا يعمل في اسم ظاهر والمقصود هنا ذكر العوامل واما الاكماء
الاجناد فنحو هيهات وهذه الاكماء كثيرة وقد اقتصر على ما ذكره
في الكتاب فمنها رويد وهو مصدر أرود في الاصل اي امهل
الا انه صغر تصغير الترخيم بان حذف منه الزوائد
وسمي به الفعل وحمل هذا الحذف والتغيير ليدل على انه خلع
منه معنى المصدرية وبني كما ان فعل الامر مبني وانما اكتفى

قد يؤتى في صح

كرويد زيدا بيان

نحن صح

فيه الواحد والاثنان والجمع فرقا بينها وبين الفعل ولانها في الاصل
مصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع وقد يستعمل مصدرا مضافا
الى المفعول نحو زيد ضرب زيد وقد يستعمل مضافا الى الفاعل
المصدر نحو سرني سيرك زيدا وعلى الحال ايضا مارورد
اي مرويين واذ الحقة الكاف وهو اسم فعل كان الكاف مجردة
للخطاب ولا محل لها من الاعراب مثلها في ذلك وانجاءك نحو
رويدك زيدا واذا كان مصدرا فهو اسم مجرد الحمل على انه
مضاف اليه ومنها مكانه وهو اسم لدع نحو مكانك زيدا اي دع عنه
واترك وقد يكون مصدرا مضافا الى المفعول نحو مكانك زيدا
اي ترك زيد بمعنى اترك زيدا تركا ومنها دونك وهو اسم لخذ
وعليك وهو اسم لالزم وعليّ هذا اليك بمعنى تنح وعليك بمعنى
من الظروف المصاغة في الاصل وقد جعلوها ههنا اسما للفعل لان
الظرف يستوجب مناب الافعال وتغني عنها فجعلت هنا اسما
لها وعلى هذا دونك ومنها هيهات وهو اسم لبعد نحو هيهات
الامر اي بعد وقيل اصل هيهات هيهية فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح

وانفتاح ما قبلها وجاز فيه الحركات الثلاث وقرئ بهن ومنها
شتان وهو اسم لافترق نحو شتان زيد وعمرو اي افترقا وتباينا
وقد تزاد بعدها ما توكيدا نحو شتان ما زيد وعمرو والكثير الاصمعي
قولهم شتان ما بين زيد وعمرو لان ما لو كانت موصولة لكان فاعل
شتان شيئا واحدا وهو يقتضي شيئين واو جعلته زيدا لاسند
شتان الى بين وهو اسم مضموم لازم للظرفية ولم يستعمله
بعضهم عن القياس لكون ما مبهما صالحا للواحد والكثير و
منها سرعان وهو اسم لسرع وقد جاء في المثل سرعان ذا اهالة
فذا فاعل سرعان وذا مضاف اهالة على التمييز كقولك سرع ذا اهالة
وكرم زيدا رجلا وقيل ان اصل اعراب اسم الاشارة ان يشار بشاة مجفاة كالاتان
لا تحلب واخذ يسيمها فراى رعاها يسيل من افخاذها فظنه ودكا
فقال للامة قد كنست الشاة فقالت امد ذلك فارسلها
مثل يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته قوله وفي هذه
الثلثة مبالغة ليست في مسميّاتها اراد هيهات وشتان وسرعان
وذلك لانا وان نفسر هيهات ببعد فان فيه زيادة معنى ليست

في بعد وهي ان المتكلم يخبر عن المقصود بانه بعيد الا ان يعلم المتكلم
المخاطب كان ذلك الشيء فحينئذ ينظر اعتقاده فيه واستبعاده
له فكأنه بمنزلة ان يقال بعد جدا او ما ابعد من جهة المعنى
وعلى هذا استمر وعرفان قوله ومن التسامحية انواع اربعة
من الافعال الناقصة هيهنا
من الأفعال منها الناقصة اعلم ان هذه عوامل داخلة في المبتدأ
والخبر كظننت واخواتها الا ترى تقول كان زيد اخاك ثم
كان فيكون ما بقي مبتدأ وخبرا نحو زيد اخاك ولا ينتقض
هذا بضربت زيدا قائما لان المنصوب ليس بلازم بل لو سكت
على ما رأوه كان كلاما سديدا ولو سكت عليه فيما مضى كان لم يكن
كلاما كما اذا لفظت بالمبتدأ وحده وانما رفعت هذه الا
فعال المبتدأ ونصبت الخبر لمشابهتها الافعال المتعدية
في اقتضاء معانيها شيئين وانما سميت ناقصة لانها سلبت
الدلالة على الحدث وانما تدل على الوقوع فقط لانك اذا قلت كان زيد
قائما كان بمنزلة قام زيد في انه يدل على قيام فيما مضى واذا
الدلالة على الحدث عرفت من الخبر لتكون مع خبرها في قوة الفعل

مطلب
ومن التسامحية انواع اربعة
من الافعال الناقصة

مطلب
والفرق بين كان وصار

الفعل الدال على الحدث فلم تسكت على مرفوعها قوله والفرق
بين كان وصار اعلم ان معنى صار الانتقال من حال الى حال نحو
صار زيد غنيا والطين خزفا وهذا معنى قولهم يدل على وجود
معنى الخبر في زمان تأخر عن زمان سابق لم يوجد فيه ذلك
المعنى واما كان فانه يدل على الزمان الماضي من غير تعرض
لوجوده في الحال او لوجوده وقد يستعمل صار بمعنى ذهب
وانتقل نحو صار زيد الى عمرو ومنه في هذا المعنى تامة

مطلب
كان يجيء تامة

قوله وكان يجيء تامة اعلم ان النحويين قسموا كان
على اربعة اوجه ناقصة كما ذكرنا وتامة بمعنى وجد
ووقع نحو كان الأمير فلا يفتقر الى المنصوب وتم يتم
ومنه قوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي
وجد في المهد صبيا وصبيا منصوب على الحال دون
الخبرية اذ لا يتعجب من تكلم من كان في المهد صبيا والثالث
التي فيها ضمير الشأن نحو كان انت خير من زيد اي كان الشأن
انت خير من زيد وكان هذه هي الناقصة بعينها لان

وقع

الوجه الثالث

مطلب
اصبح واخواتها

صحيح الشان اسمها والجملة التي خبرها الا انهم بالذكر وعدوها
قسمان فزادوا عبد في التقسيم والرابع ان يكون من ناقصة نحو ما حيي
من قولهم ان من يدخل عليهم كان زيدا قوله وكذا اصبح واخواتها
اعلم ان اصبح وامسى واضحى يجيء على ثلثة معان احدها ان
تقترن مضمون الجملة بالاوقات الخاصة التي هي الصباح
والمساء والضحى فيكون لها اسم وخبر نحو اصبح زيد قائما
وعلى هذا امسى واضحى والثاني ان يكون بمعنى الدخول
في هذه الاوقات جارية مجرى اعتم واظهر فيكون تامة نحو
اصبح زيد اي دخل في وقت الصباح والثالث ان تكون
بمعنى صار من غير ان يقصد بها الدخول في الاوقات المعينة
ويكون لها اسم وخبر كما كان لصار نحو اصبح زيد غنيا وامسى
زيدا اميرا واما ظل وبات فعلى معنيين اما اقترن مضمون
الجملة بالوقتين الخاصتين او كينونتها بمعنى صار وكلا
تامتين ويظهر من نحوا ان المراد بقوله وكذا اصبح واخواتها
هو امسى واضحى دون ظل وبات فكان ينبغي ان يقول

ان يقال اصبح واختاه او اخواته الا انه استعمل في العبارة
قوله وما في ما زال واخواتها نافية اعلم ان ما في اوله
ما من هذه الافعال يمينا واحد وهو استمرار الفعل بالفعل
في زمانه وما في ما دام نافية دخلت على ما فيه معنى
معنى النفي اعني زال واخواته فجرى مجرى الايجاب بمنزلة
كان فلهذا لم يجز ما زال زيد الا مقيما كما لا يجوز كان
زيد الا مقيما لما ان كلمة الا انما يؤتى بها قبل تمام الكلام
في النفي دون الايجاب وعلى هذا وما فتئ بالهمزة وبغيرها
ايضا زال وبرح الا انه لا يستعمل الا مع ما النافية وقد
يحذف في اللفظ للدلالة والمعنى مراد نحو قوله تعالى تالله
تفتؤ تذكر يوسف اي ما فتئ في ما دام فخالف لما في ما زال
فيه مصدرية وهي مع ما في خبرها في تاويل المصدر والمصدر
ساد مسد الزمان كما في آتيك خفوق النجم فاذا قلت اجلس
ما دام زيد جالسا كان المعنى دوام جلوس اي مكث كذا
ولهذا كان الواجب فيها ان تشفع كلاما قبلا لانه ظرف لا بد له

مطلب
وليس لنفي الحال

مما يقع فيه قوله وليس لنفي الحال اعلم انك اذا تقول ليس زيد منطلقا الآن
ولا تقول غدا فتنفي انطلاق زيد في الحال فكان في المقدر ما ينطلق زيد
الآن وهو فعل غير متصرف على المذهب الاصح بدليل لحوق التاء الضمائر وتاء
التأنيث الساكنة به وقيل ان اصل ليس كصيد البعير ولكنه لما لم
ينصرف لزم في عينه الاسكان ليكون دليلا على جموده وكونه غير متصرف
ليس
ليس
أي على جموده ليس وعلى كونه مثل ليت
نحو ليت ولو كان متصرفا لقيل لاس كراكب او ترك على الأصل كصيد
ثم ان هذه الأفعال يجوز تقديم اخبارها على اسمها مطلقا وعليها
ايضا الا ما كان في اوله ما فانه لا يتقدم الخبر عليه بحوقائما ما زال
زيد لان ما الصدر الكلام فلا يتقدم ما شيء مما في حيزها وأخلفوا
في ليس فذهب المتقدمون من البصريين انه ملحق بكان في جواز تقديم
الخبر عليه ومذهب عامة الكوفيين انه ملحق بما في اوله ما وهو
اختيار الكثر المتأخرين فلم يجيزوا فطلقا ليس زيد لا قعدا ثم
ايضا صدر الكلام ولا تتصرف منه فعل غير متصرف فيه فيلحق بما ان لا يعمل فيما
تقدم الخطاب لو تبته عن رتبة الأفعال المتصرفة قوله والتنوع
ليس
الثاني في افعال المقاربة اعلم ان عسى فعل ماض غير متصرف فيه بدليل لحوق

لحوق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة وانما سلبت التصرف من حيث انه وضع
الحرف لان فيه معنى الطمع فاشبه بذلك الحرف ثم ان فاعلها على نوعين احدهما
ان يكون اسما نحو عسى زيد ان يخرج فزيد مرفوع بالفاعلية وان يخرج في
موضع النصب بالخبرية لانه بمنزلة قارب زيد الخروج الا انهم التزموها
أن مع الفعل لكونها للتقريب المستقبل على سبيل الرجاء والطمع ليكون ذلك دليلا
عسى الاستقبال
على مقتضاها او موضح للغرض المقصود منها لانه ان لا يكون الدليل
هو الرجاء والطمع
والثاني ان يكون ان مع صلتها في موضع الرفع نحو عسى ان يخرج زيد فيكون
منع الثاني
أذ ذاك بمنزلة توقع ان يخرج زيد اي خروجه الا ان المصدر لا يستعمل
زيد
لما ذكرنا ان مقصودهم ان لا يتجرد اللفظ عن علم الاستقبال ولم يقف
فهنوان
في هذا الوجه اي خبر افتقاره في الوجه الاول لانه لما ذكر ان اولا و
جرى ذكر اللام في صلة نحو عسى ان يخرج زيد فلا التباس يوجد ويجوز
اسقاط ان في الوجه الاول تشبيها لعسى بكاد كما في قوله عسى الكرب الذي
امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب ولا يجوز في هذا الوجه لان من شرط
الفاعل ان يكون اسما والفعل لا يكون فاعلا البتة ومما يدل على ان ان
مع صلته في الوجه الاول في محل النصب على الخبرية دون الرفع على البدلية

كما في قوله وما كان قيس هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم قد تهدما
(بدل من قيس)
يجيء النصب صريحا في قولهم عسى الغوير ابؤسا قوله وكاد وهو فعل
ايضا وحينئذ الفعل المضارع وكاد ايضا من افعال المقاربة وهو فعل
اللام وخبره الفعل المضارع بغير ان ممتنع لاجل فاعل منصوب نحو كاد زيد
يخرج اي خارجا الا انهم تركوا استعماله لان كاد موضوع للتقريب
من الحال فالتزم بعده ما يدل على هذه الحال اعني المضارع
ليكون ادلا على مقتضاه وقد استعمل الاصل المرفوض من قال
فآبت الي فهم وما كدت آيبا واما حذف ان مع كاد واثبت مع عسى
(اي رجعت)
لان كاد ابلغ في تقريب الشيء من الحال الا ترى انك اذا قلت كادت
الشمس تغرب كان المعنى قرب غروبها جدا وعسى اذهب الى الدلالة على
الاستقبال
الا ترى انك تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وان لم يكن هذا شديد
القرب من الحال فلما كان الامر على هذا حذف علم الاستقبال مع كاد
واثبت مع عسى وقد شبهه بعسى من قال قد كاد من طول البلى ان يمصحا
وفرق
آخر بينهما وهو ان كاد لتقريب الشيء من الحال على سبيل الوجوب
والحصول وعسى لتقريبه منه على سبيل الرجاء والطمع ولذلك جرى

جرى التصديق والتكذيب والتكذيب في كاد واجب في عسى
لكون كاد دالا على التقريب استعملت العرب لتقريب الشيء من الشيء
كما جاء في المثل كاد العروس يكون امير فاذا لاح لك ديدان فوزه من خالد
قد حصل بل ترديد اثبات المقاربة الاكيدة والمناسبة الشديدة بينهما
حتى كان هذا ذاك قوله وكرب يستعمل استعمال كاد اعلم
ان ام الباب (اصل الباب) هي عسى وكاد وقد يجري كرب مجرى كاد نحو كرب زيد
يفعل كذا وكذا جعل واخذ وطفق واوشك يستعمل استعمال عسى
في مذهبها نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك زيد استعمال كاد ايضا
نحو اوشك يجيء قوله والنوع الثالث فعلا المدح والذم اجمع
البصريون على ان نعم وبئس فعلان ماضيان ووافقهم الكسائي
وذهب الفراء الى انهما اسمان والدليل على صحة المذهب الاول لحوق
الضمائر وتاء التأنيث الساكنة بهما والمسئلة طويلة الذيل والحاصل
انهم لما اراد والمدح العام والذم العام واستمرارهما في نفس
الممدوح والمذموم ابدا بحيث لا يوجد انتقالهما وحصولهما في
زمان دون زمان جعلوا نعم وبئس دليلين على هذا المعنى والتزموا

لأن لفظ الماضي

فيها لفظ الماضي دال على حدث الخ يشير الى نعم وبئس

فيه الحال والاستقبال وهما على شرف الزوال والانتقال فلا يصلحان

للدلالة على الثبوت والاستمرار واما الماضي فهو ما حتى ابدا فمن

لحقه الاستمرار اصلح وعلى معنى الثبوت ادل فهما فعلان ماضيان

ولا بد لهما من اسم مرفوع هو فاعلهما ومن اسم آخر هو المخصوص

بالمدح او الذم فالفاعل اذا كان مظهرا وجب ان يكون اسما معرفا

باللام الجنسية او مضافا الى ما فيه لام الجنس نحو قولك نعم الرجل

زيد ولا تزيد رجلا دون رجل وانما تقصد الرجل على الاطلاق فالوصف

الجنس كما ترى وليس للعهد اذ لا تقول نعم الرجل الذي تعلم زيدا و

معهودا قالوا ولو كان اللام فيه للعهد لجاز وقوع سائر المعارف

هنا نحو نعم زيد انت او نعم هو او هذا ولذلك لا يقوله احد

وكذلك نعم غلام الرجل زيد فانه يمتنع له ما فيه لام الجنس الا ترى

ان هذا افاد كل غلام الرجل كما افاد نعم الرجل كل رجل وكذا اذا

قلت نعم الرجلان زيد وعمرو فقد قصدت كل رجلين ولا تقول

نعم الرجل زيد وعمرو وان كان المراد باللام الجنس لأنك اردت

اردت ان يكون في اللفظ دليل على انك تريد اثنين فكأنك قلت

رجلان ثم ادخلت عليه اللام فاستغرقت الجنس مجموعا وكذلك

الجمع في قولك نعم الرجال اخوتك قالوا وانما آثروا ان يكون فاعلهما

معرفا باللام الجنسية ايذانا او مضافا اليه لانهما موضوعان لغاية المدح

وغاية الذم فادخل فاعلهما لام الجنس ايذانا بانه في الممدوح

والمذموم بما مثل لجميع الجنس من المناقب والمثالب واما

الاسم الواقع بعد الفاعل فهو المسمى بالمخصوص بالمدح او الذم

وفي ارتفاعه مذهبان احدهما ان يكون مبتدأ مقدما عليه

خبره كأنه قيل زيد نعم الرجل فزيد مبتدأ ونعم الرجل جملة من

الفعل والفاعل في موضع الخبر وقد اغنى لام الجنس لاشتمال الجنس

الاسم الداخل هو عليه على المبتدأ غناء الضمير العايد اليه وتفطن

ذلك قول الشاعر فما القتال فلا قتال لديكم ولكن سيري

عراس الكواكبا لان القتال في قوله اما القتال مبتدأ ولا قتال

لديكم جملة واقعة خبرا له ولا ضمير فيها الا ان اشتمال القتال

الثاني لكونه مضافا الى التي لفي الجنس عليه سادا مسد العايد اليه

والمذهب الثاني ان يكون نحو مبتدأ محذوف فانك اذا قلت نعم الرجل
كانه قيل من هذا الذي مدحته فقلت زيد اي هو زيد وهذا مذهب الثاني
علي كلامين والاول علي كلام واحد قوله ويضمر الفاعل انما يضمر
الفاعل قبل الذكر سلوكا لطريق المبالغة والتوكيد لان السامع
اذا اورد عليه ما لا يعرفه تحرك لطلبه ووجد من نفسه داعية
الاستعداد للتنبيه علي البيان الذي يأتيه فكان بمنزلة الخالي
ذهنه للتفهم ولا شك ان هذا اوكد وابلغ من اذا يبتدأ بالبيان
وذلك نحو رجلا زيد والاصل نعم الرجل رجلا ثم تركك الاول
لان النكرة المنصوبة تدل عليه ورجلا نصب علي التمييز كما في عشرون
علي الاول
رجلا والتمييز لا يكون الا نكرة وانما اختص هذا الاضمار
بباب نعم لانه مدح والمدح من مواضع التفخيم وكذلك الذم
الذي هو ضده وهذا الاضمار يشعر بالمبالغة والتفخيم قوله
ويلحق حبذا اعلم ان حبذا كلمة ركبت من فعل وفاعل
ومعني حب صار محبوبا جدا واصله حبب بالضم فاسند
الي اسم الاشارة وجريا بعد التركيب مجري نعم في المدح نحو

نحو حبذا الرجل زيد وحبذا المرأة هند ويستوي في المذكر
والمؤنث والاثنان والجمع لانهم سلكوا بها منهاج الامثال
والامثال لا تتغير عن حالها بل تلزم وتيرة واحدة وقد
اختلفوا فيها اسم هي ام فعل فذهب الاكثرون الي ان المغلب عليها
الاسمية لان الاسم اقوي من الفعل واما ركب احدهما مع الآخر
كان الغالب هو الاقوي وذهب الآخرون الي ان المغلب عليها
لتصدرها به وذهب آخرون الي انه لا يغلب علي واحد منهما
والاصح انها جملة مركبة منهما ولا غلبت لاحدهما تقول
حبذا الرجل زيد فحبب فعل وذا فاعله والرجل صفة لذا وزيد
هو المخصوص بالمدح وتقول حبذا رجلا زيد فيكون رجلا
تمييزا ولم يشر الي التمييز هو في الابهام نظير الضمير
في نعم رجلا ولكنك تقول حبذا زيد ولا تقول نعم زيد تفضيلا
للظاهر علي المضمر وقد ذكروا في ارتفاع المخصوص هنا وجوها
احدها ان يكون ذا مبتدأ وزيد خبره وانما ثنى علي قول
من يغلب عليها الاسمية والثاني ان يكون ذا مرفوعا بحب
علي انه فاعله

ارتفاع الفاعل بفعل وزيد بدل منه كانه قيل حبّ زيد والثالث
ان يكون خبر مبتداء محذوف كانه لما قال احدا من المحبوب قيل
زيد اي هو زيد والرابع ان يكون زيد مبتداء وحبّه الخبر والجملة
عليه وقد اغنى اسم الاشارة عن اضمار ضمير وفيض جملة جملة
وفيض جملة اسما موزونا فلذا اشكل وفيض جملة فعلا وكان مقتضاه
لنصب وزيد الخامس ان يرفع زيد بفاعلية حبّ وهذا لا يكون
الا فيض يغلب عليه الفعلية قوله وساء بئسا اي يلحق ساء بئس
كما يلحق حبذا نعم لاتفاقهما في المعنى وذلك نحو قوله تعالى
ساء مثلا القوم الذين كذبوا بايات الله فعل جار مجرى
بئس وفيه ضمير مبهم كما في نعم رجلا ومثلا تمييز والقوم هو
المخصوص بالذم ولكنه على حذف المضاف والتقدير ساء مثلا مثل
القوم الذين كذبوا ولا يجوز اجراء الكلام على ظاهره لاشتراط
تجانس الفاعل والمخصوص لان المخصوص كالمبتدا والمبتدا
لا بدّ من ان يجانس المبتدا قوله والنوع الرابع افعال القلوب
انما سميت هذه بافعال القلوب لانها للشك واليقين والشك

مطلب
افعال القلوب

من افعال القلوب قوله اذا كانت الأربعة بمعنى معرفة اليقين
بصفته يريد بمعنى معرفة المبتدا على كونه مخبرا عنه بشيء وذلك
نحو علمت اخاك كريما ورايته جوادا ووجدت زيدا الغضا
وهذه الأفعال تدخل على الجملة من المبتدا والخبر كما وانة
اذا قصد امضاؤها على الشك واليقين كظننت زيدا عالما او
علمت انّ هذه الأفعال تعني المبتدا والخبر لفظا ومعنى
فتنصب كلّ واحد منهما على المفعولية فعل الذي كان مبتدا
مفعولا اوّلا والذي كان خبرا مفعولا ثانيا وتعني صحة
الكلام بان يسقط الفعل فان استقام بما بعده مبتدا وخبرا
كان الكلام سديدا والا فلا وحكم ثاني المفعولين حكم خبر
المبتدا ثمّ انّ هذه الأفعال ما خلا حسبت وخلت معناها في اخر
لا يتجاوز عليها مفعولا واحدا امّا ظننت فهي اذا كانت بمعنى
ترجيح احد الاحتمالين او بمعنى اليقين كما في قوله تعالى
انهم ملاقوا ربهم كما ذكر من الافعال القلوب واما اذا كان من
المظنة بمعنى التهمة لم يقتض المفعول الثاني نحو ظننت اي

على هذا الترجمة بالقلوب والقلبية
اي الصفة في الصفات كالكرم والفضل والعلم والقيام والقعود وغيرها
اي صاحب العهد

وأما زعمت اذا كان بمعنى ظننت فهو من هذا الباب وقد يكون
بمعنى العقد من غير حجة فلا يقتضي الثاني نحو قولك زعم الذين
كفروا أن لن يبعثوا وكذلك علمت قد يكون بمعنى معرفة الذات
الذي فلا يقتضي المفعول الثاني نحو علمت اي عرفته وكذا
رأيت قد يكون من رؤية البصر فهو وجدت بمعنى الاصابة و
لا يقتضيان الثاني نحو رأيته ووجدت الضالة قوله ومن
حضايها امتناع الاقتصار على احد المفعولين اعلم انه يجب لا
فيه لانها داخلة على المبتدأ والخبر فكما لا يستغني المبتدأ
عن الخبر ولا الخبر عن المبتدأ كذلك لا يستغني احد المفعولين
عن صاحبه بخلاف باب اعطيت فانك تقول فيه اعطيت زيدا
ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت درهما ولا تذكر من اعطته
لانه غير داخل المبتدأ والخبر
واما المفعول الثاني مما ذلك انك تشك عنهما وتجعلهما نسيا
منسيا نحو قولهم من يسمع يخل كما في قولهم فلان يعطي ويمنع
قوله والغاؤها متوسطة ومتأخرة اعلم ان لهذه الافعال
ثلث مراتب احديها التي لا يجوز فيها الا الاعمال ولا يجوز

ولا يجوز الغاؤها البتة وذلك اذا كانت متقدمة لان التقديم
من اعلام العناية والالغاء يدل على ضعفها فلا يجمعهما والثانية
التي يجوز فيها الالغاء والاعمال وكذلك عند التوسط نحو
زيد ظننته منطلقا ولو زيدا ظننت منطلقا فاعمالها والغاؤها
واحدا من المفعولين مقدم والعمل واقع بينهما فهو متأخر
من وجه ومتقدم من وجه والثالثة التي يكون الالغاء فيها
احسن وذلك عند التأخير وذلك اذا تعذر العمل لاحظ في التقديم
بوجه فضعف امرها وحسن الغاؤه وانما استحق الالغاء بهذه
الافعال ولم يجز في غيرها من الافعال هو ان المفعولين لان
الالغاء فرعا لا يعتد معنى الكلام لانك اذا قلت زيد ظننت
منطلق كان بمنزلة قولك زيد منطلق في ظني ولو قلت زيدا اعطيت
درهما وزعمت انك تريد زيدا درهما في اعطائي احلت قوله
والتعليق بالاستفهام واللام انما علقت عند الاستفهام لان
الاستفهام يقتضي صدر الكلام وكذا اللام فجعلوا ان العمل
لا يعمل لفظا فاذا قلت علمت ام زيد عندك ام عمرو وعلمت ليزيد

فظننت كان الحق أن في موضع النصب لان العلم واقع عليها وقد
جواب اذا
حذف الي الا وجد اللفظ محافظة علي اللفظ ولا يكون التعليق فيتغير هذه
عن النصب الى الرفع
الامثال اذا نقلت واعطيت لزيد وهم لان ذلك لا يؤدي المعنى
وتغيير الكلام وانما سمي هذا تعليقا لان ظن الا وقال الملكات
واقعة علي الجمل التي في الحقيقة كانت معلقة عن حذف الجملة
وهي غير معلقة لفظا فكانت معلقة من جهة وغير معلقة من جهة
فسميت بالمعلقة استعارة هي التي ليست بذلك فعلا ولا مطلقة

الباب الرابع في العوامل المعنوية قوله قد مضى الكلام

في العوامل اللفظية الحقيقية والحكمية وبقي الضرب المعنوي
وهو ثمانية عند سيبويه وثلاثة عشر عند غيره في حسن الأخفش الاول الابتداء
وهو تجريد الاسم من العوامل اللفظية للاسناد وقد عرفت فيما تقدم
ان العامل المعنوي هو الذي لا يكون للسان فيه حظ وانما هو
معنى يعرف بالعقل وعامل المبتدأ والخبر هكذا عند اصحابنا
لانهما اعراهما هو التجرد من العوامل اللفظية لاجل الاسناد وانما
قيد بقيد الاسناد لانهما قد يأتيان لا لاسم لو عري عن العوامل كلها

مطلب في العوامل المعنوية

ولم يسند اليه شيء فانه لا بد منه من غير خلاف اما تقديرا مظهرا
او مضمرا لم يكن مبتدأ بل كان بمنزلة الاصوات التي حقها ان تلفظ
بها غير مبنية لان الكلمة لا تستحق الاعراب الا بعد العقد والتركيب
(او بعد الاسناد)
وانما وجب ان يدخل هذا المعنى الرفع لان الاسمين اذا تجردا من
العوامل لاجل الاسناد الثاني الى الاول استحقا بجردهما بالاسناد
عن حكم التعليق واكتسبا بهما المعنى الموجب للاعراب اعني
الاعراب وكثبة الاول بالفاعلية لكونه مسندا اليه والثاني لكونه
خبرا ثانيا من الجملة اوجبا لهما الرفع من سائر وجوه الاعراب
وقد عرفت فيما تقدم ان الكلام ما يقوم بالمعنى الحقيقي عامل
اذ العامل عبارة عن في عرفهم فهذا المعنى الذي يحتاج ان يجعل هو
هذا المناسب فوجب ان يكون عاملا والكوفيون على انهما يترافعان
وحجة الفريقين مذكورة في الاصل قوله وهذا اشارة الى المعنى
عامل فيهما يشير الى المذهب السديد الذي عليه وهو كون هذا
المعنى لا يقتضي الجزئين عاملا فيهما جميعا لا الى ما ذهب
اليه بعضهم من ان هذا المعنى عامل في المبتدأ والمبتدأ هو

أعني المبتدأ والخبر صح
نسخة الاسم من العوامل

العوامل في الخبر والذي ماذهب اليه آخرون من انهما جميعا
اعني الحبر والمبتدأ جميعا عاملان في الخبر قوله وحقّ
الأوّل ان يكون معرفة والاصل ان يكون المبتدأ معرفة والخبر
نكرة لان وضع الكلام على ان تخبر عما هو معلوم عندك وعند
مخاطبك بما هو غير معلوم عند مخاطبك ليحصل الفائدة هذا
هو القياس ثم انهم يقيدون بالنكرة المخصصة نحو قولك تعالى
ولعبد مؤمن خير من مشرك وانما حسن ذلك لان الصفة
الجنس
تجعلها قريبة من المعرفة بشهادة تأويل الآية وهو هذا
من العبد خير من ذلك الجنس وعلى هذا الكلام موضع يبتدأ فيه النكرة
وانما يصح لقربه من التأويل كما في الاستفهام والنفي وما جرى
مجريهما نحو ما احد خيرا منك لان النفي يعم فيحصل التحقق
بالمعرفة ورجل في الدار امراة لانه متأول بايهما وعلى هذا
في الدار رجل وقد حسن لأنهم الذين لم يلبسوا الصفة بالخبر
ولهذا التزم تقديم قوله وقد يجيء اذا معرفتين انما جاز
تقديم احدهما عند ما يكون المخاطب محققا للشيئين ولم يعرف

ولم يعرف النسبة بينهما فاذا سمع ذلك النسبة الجهة يحكم
(اي المبتدأ والخبر)
اذا عرف وجود زيد وعرف ان شخصا قد انطلق فعلم ان زيدا
المنطلق اي زيد هو الشخص الذي عرفه بالانطلاق والمصير
في ذلك حصول الفائدة فحيث وجدت استقام الكلام وقولهم
الله الهنا ومحمد نبينا على وجهين احدهما ان يذكر ذلك تقريرا
وتمجدا والثاني ان يقال للجاحد الذي يعرف ويجحد ذلك فتنزله
منزلة من يخبره بشيء لا يعرفه واعلم انهما اذا كانا معرفتين
لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ بخلاف ما اذا كان الخبر نكرة فلو
قلت المنطلق زيد وزعمت انك قدمت الخبر على المبتدأ لم يجز
بل لو ذهبت بقولك ذلك الى ان المنطلق مبتدأ وزيد خبره
(حذفت)
او يقال الذي يدل على الشخص فهو متعين للاسناد اليه
فيكون مبتدأ قدم او اخر والمنطلق يدل على المعنى النسبتي
فقيل الخبرية متقدما كان او متأخرا او انا لا نجعل المنطلق
مبتدأ الا على تاويل الشخص الذي ينطلق ولا نجعل زيدا الا
على تاويل المعنى بهذا الكلام فكل واحد منهما صالح لان يكون

مبتدأ وخبراً فإما التقديم كما ذكرنا فهذا مذهب سيبويه في وذكر
أبو علي أن تجويز تقديم الخبر إذا كانا معرفتين فإنك إذا قلت
زيد أخوك وأردت أن تخبر عن زيد فهو المخاطب بأخوته بدأت بـ زيد
تؤيد كان أخوك مبتدأ وزيد خبراً وإذا كان معقداً مما يختلفان
إنما هو في موضع الأمر التباس أعني ما إذا كان كل واحد منهما صالحاً
لأن يكون مبتدأ وخبراً وإما في غير موضع الأمر التباس فالتقديم
جائز بالاتفاق نحو قولك بنو أبينا بنيانا وبنينا بنيهم عن
أبناء الرجال الأباعد فهم هنا لا يلتبس لأن المراد هو الإخبار
عن أبنائهم بأنهم يبنون لأبنائهم لا عن الأبناء بأنهم يبنون لآبائهم
الأبناء قوله والجمهور النافي لرافع الفعل المضارع ذهب أكثر
أكثر الكوفيين على أن الفعل المضارع إنما ارتفع لتعريه من العوامل
الناصبة والجازمة وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بما صدر به وائله
من الزوائد الأربع ومذهب أصحابنا أن الرافع في الفعل المضارع
وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم فيه نحو زيد يكتب فيكتب ارتفع لأنه
وقع موقعاً يصح وقوع الاسم فيه إذ لو قلت زيد كاتب كان سداً

مبتدأ أول خبر مبتدأ

أسد كلام فعلم بذلك معنوي وهو المعنوي الذي ذكرناه وإنما
وجب أن يهمل المرتجع لأن الفعل لقيامه مقام الاسم وقع في فاعلي أحواله
من المشابهة بالاسم فعمل أقوى العاملين وهو الرفع ثم إن من الواجب
أن يعلم أنه ليس من شرط صحة وقوعه موقع الاسم كونه في معناه
قريباً منه كما في زيد يكتب بل يكفي بحيث وقوعه موقع جنس الاسم لذا إن
يقع موقعاً يصح وقوع اسم الفاعل موقعه ولهذا قال لأنك تقدر
أن تقول في زيد ضارب زيداً يضرب زيد فوقع الفعل موقع
المخبر وهو اسم الفاعل قرة وموقع المبتدأ أخوي وهو اسم محض
ومما يدل على أن وقوعه موقع اسم الفاعل غير مشروط أنك تقول يقوم
الزيدان ويقوم الزيدون ولا يصح وقوع اسم الفاعل هناك
نحو قائم الزيدان وقائم الزيدون لكونه غير معتمد ولكنه ارتفع
هنا لوقوعه ابتداء والابتداء من مظان صحة وقوع اسم الفاعل
لا يقال فعلى هذا وجب أن لا يرتفع الفعل في قولهم كاد زيد يقوم
إذ الفعل ملتزم في خبر كاد ولا يصح وقوع الاسم لأنا نقول
أن الأصل أن يقال كاد زيد قائماً على ما سبقت إليه الإشارة

فان قلت فعلى هذا وجب ان ينقض الماضي في قولهم زيد ضربه لوقوعه
موقعا صح وقوع الاسم فيه قلنا هذا انما يصح لو كان العامل
انما يعمل بعد استحقاق الكلمة الاعراب والماضي لا يستحق الاعراب
فلم يعمل فيه العامل الا ترى انك تقول من اين جئت فتقف على ان
وان كان قد دخل الجار لانه مبني غير مستحق الاعراب قوله
والمعنى الثالث علم الصفة اعلم ان صاحب الكتاب يجعل العامل
في الصفة هو العامل في الموصوف والاخفش يجعل العامل فيها
معنويا فاذا قلت مررت بالرجل الكريم وجاءني الرجل الكريم ورايت
الرجل الكريم فالعامل في الكريم عنده كونه صفة لمجرور او مرفوع
او منصوب وهو معنى يوقف بالقلب وليس للسان فيه حظ كما ان
وقوع المضارع موقع الاسم وتقدم المبتداء من العوامل اللفظية
للاسناد كذلك وكان ابو علي يختار هذا المذهب وحجته سيبويه ان الصفة
قد تنزلت بمنزلة الجزء من الموصوف فالعامل يشتمل عليهما في المعنى
فيكون عاملا فيهما الا ترى انك اذا جعلت اناء فيه ماء كنت حاملا
للوصف
للاناء والماء الا ان العامل يصل الى الموصوف بلا واسطة ويصل الى

بواسطة الموصوف قوله ويحتج الاولون بقولهم يا عمر الجواد اكتفى
ابو علي بما اختاره من مذهب الاخفش بانا قد نجد من الصفات
ما اعرابه مخالف لحال الموصوف نحو قولك يا زيد العاقل ويا عمر
الجواد فزيد مضموم وصفته مرفوعة ارتفاعا صحيحا فلو كان
العامل في الصفة هو العامل في الموصوف لم يختلف حركاتهما بان
كان احدهما اعرابا والاخر بناء وهذا معنى قوله فان المؤثر
لو كان فيهما واحدا لما اختلف حكمهما ومن روى يا عمر الجواد ظلمه
(اي اخر البيت)
انه عجز البيت المشهور الذي هو فاكعب بن امامة وابن سعدي
يا كبح منك يا عمر الجواد فقد كبحا ذلا احتجاج للاخفش في النصب
اذ يصح ان يقال ان العامل وقع في محل المنادى النصب حيث كان
مبنيا وعمل في وصفه النصب لفظا حيث كان معربا فيكون العامل
فيهما واحدا كما في ضربت احسن الناس الباب الخامس في حضوره من الغريبة
الفصل الاول في المعرفة والنكرة قوله المعرفة ما وضع ليدل
على شيء بعينه وهي خمسة الاول المضمر قالوا ان الاصل في الاسماء
ان تكون نكرة والتعريف طارئ عليه ما قد سلف في باب ما لا ينصرف

والنكرة ما لم يختص بواحد من جنسه فيكون شايعا في امة نحو رجل
وفرس وما اشبههما والمعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي
ستة اضرب المضمر قال الا ترى عباد عن اسم يختصه فيكون الاشارة
الى المتكلم او المخاطب او غيرهما بعد ما يعرف ذكره اما تحقيقا
او تقديرا والا فرق بين ضمير المعرفة والنكرة في انه لا يكون واحد
منهما نكرة نحو زيد ضربته فيكون معرفة كزيد لانه لا يكون في هذا
الكلام الا لزيد وكذا اذا قلت جاءني رجل فضربته لان رجلا وان
كان نكرة في اول كلامك الا انك لما ذكرته فقد عرفته بعض التعريف
وصار اجتلابك عنه بالمجيء من الاسباب التي تقتضي له عند السامع
معرفة فاذا اضمرته قلت ضربته كان ضمير معرفة لمساواته زيدا في قولك
زيد ضربته من حيث انه لا يكون لغيره في هذا الكلام قالوا واعرف
انواع المعارف هو الضمائر لانها بمنزلة وضع اليد على الشيء اذ
الشيء انما يفهم بعد ما عرف واعرف انواع الضمائر ضمير المتكلم
ثم المخاطب ما هو لغيرهما قوله والثاني العلم الخاص كزيد وعمرو
قال في تعريف العلم الخاص انه الذي علق على شيء بعينه غير متناول

ما تناول ما اشتبه وانما قيد بالعقيد الاخير احترازا عن المضمر
والمبهم لانك اذا قلت لزيد مثلا وهو لا يمتنع ان يتناول ابكرا
او خالدا بخلاف زيد وعمرو وانما قيده بقيد الخاص احترازا
عما نكون من الاعلام نحو كم من زيد لقيته ونحو ذلك فان لفظ
العلم يطلق على امثاله باعتبار ما كان عليه العلم والعلم كما يكون
للافراد يكون للاجناس نحو اسامة وثعالة وغيرهما قوله
والثالث ما فيه لام التعريف للجنس او لام وحدها عند كيسان
للتعريف والهمزة الموصل المجلوبة للابتداء بها الا ترى انها لا
تثبت في الدرج وعند الخليل ان حرف التعريف ال كهل ورجل انما
التخفيف بالهمزة لكثرة الاستعمال ثم ان اللام الداخل عليه
اللام اما ان يكون المراد به الحقيقة مع قطع النظر عن عوارضه
او فردا من افرادها فان كان الاول كان لتعريف تلك الحقيقة
ويسمى تعريف الجنس وان كان الثاني كان لتعريف ذلك
الفرد وهو المسمى بتعريف العهد هذا هو الاصل ثم ان الحكم
على الحقيقة قد يكون بشيء يمكن ارتباط بجميع افراده نحو

ان الانسان لغة خير فقال ان اللام لاستغراق الجنس وقد يكون لبعض
لا يمكن ذلك فيه فلو بقي للاستغراق نحو قوله تعالى واخاف ان يأكله
الذئب فاللام هنا للجنس دون العهد والاستغراق قوله و
الرابع المبهم وهو شيآن قالوا ان المبهم هو ما كان متضمنا للاشارة
الى غير المتكلم والمخاطب من دون شرط ان يكون سابقا في الذكر
ثم ان المبهم اما ان يكون بحيث يتخفى عن صلة او يكون والاول
اسماء الاشارة والثاني الموصولات وانما بنيت المبهمات
لانها اشبهت الحروف في عدم استقلالها وافتقارها الى الصفة
او الصلة ولانها اذا طلقتم لم يفهم منها عين شيء ولا جنسه
كالمضمرات فان قلت ان هذه الاسماء اذا كان مبنية فكيف
قالوا في تثنيتها هذان في حال الرفع وهذين في حال النصب
والجر كما قالوا مسلمان ومسلمين وكذا اللذان واللذين
قلنا عن ذلك جوابان احدهما لا نسلم ان هذان وهذين
تثنية هذا على حد مسلم ومسلمان وانما ذلك صيغة موضوعة
لتثنية هذا كما ان هما لفظ موضوع لتثنية هو وانقلاب الالف

١٢٩
٤٤٧

الفا في حال الجر والنصب ليس للاعراب بل هي صيغة اخرى
موضوعة للتثنية في حالة الجر والنصب كما انهم صاغوا القسمين
في الاحوال الثلث فوضعوا للمرفوع ضميرا وللمنصوب ضميرا
كذلك ههنا والدليل على ان اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا
وممايدل على ان هذا ليس تثنية هذا حذف الالف من هذا
اذ الالف في التثنية لا يحذف بل ينقلب الفا واوا واما ايا
نحو عصوان ورحيان والجواب الثاني ان اللام اذا اتى
في التثنية تزيل عنه شبه الحرف وتشبه قلمه في الاسمية لاختصاصها
بالاسماء فيعود معربا وعلى هذا النون بدل من الحركة والتنوين
لانه لما صار معربا ممنوعا بالتثنية استحق الحركة والتنوين
وان كان الواحد لا يستحق ذلك قوله والموصولات
نحو الذي والتي ومن وما والموصولات ما لا بد لها في تمامه
اسما من جملة تقع صلة له نحو الذي ابوه قائم زيد وانما
تعرفت بصلتها لا بلام التعريف ولهذا قيل ان اللام في الذي
زيادة واصله الذي عليه وانما زيدت لتحسين اللفظ

نحو ان تقول مررت بالرجل الذي فعل كذا فيكون اللفظ متشاكلا
اذ لو قلت مررت بالرجل الذي فعل كذا لم تجد لذلك الا نظام وبذلك
علي زيادة اللام هنا ان ما وهو بمنزلة الذي وليس فيهما الا لام
واللام جاءت من عرفة فيكون بمنزلة الذي عرفة قوله فانها
لا يتم الا بصلة وهي احدي الجمل الاربع وذلك نحو الذي
ابوه منطلق زيد والذي يذهب ابوه عمرو والذي في الدار
او ما ملك خالد والذي ان تكرمه يكرمك بكر والجملة التي تقع
صلة يجب ان تكون من الجملة التي تقع صفات اعني انها من الجمل
التي يتطرق اليها التصديق والتكذيب فلا يصح وقوع الامر والنهي
والاستفهام والتمني وامثالها صلة فلا يقال الذي اضرب
زيدا عمرو اذ لم يكن في اضرب زيدا بيان لمعنى الذي كما يكون
اذا قلت جاءني الذي ضربته وكذلك لو قلت جاءني الذي اضربه
لان الاستفهام ليس بشيء معلوم فيكون تبيينا للمبهم كما كان الخبر
وعلي هذا التعجب لو قلت جاءني ما اكرمه وما اكرم بزيد لم يجز لان التعجب
مبهم عار من البيان اذ الانسان متعجب لما يستبهم عليه سببه

سببه فان اتيت بالعائد مع هذه الاشياء جاز لانه يصير اخبارا
نحو الذي قوله فيه تقريبه ولو اضمرت العائد جاز لكنه اجيد اظهارا
ثم انه لا بد في الجملة الواقعة صلة من ضمير يرجع الى الموصول
كما في الخبر والصفة وغيرهما بل هو ههنا اوجب لان الصلة
مع الموصول قد تنزلت منزلة اسم واحد فلا يدخل شيء يفصل
بينهما ويجوز حذف العائد العلم به وهذا متسع في كلام العرب نحو
قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا ونحو ذلك وقلما يجيء
آية في التنزيل من هذا الجنس الا وحذف العائد قراءة الثقفي موصوفين
احدهما قوله تعالى الذي يتخبطه الشيطان من المس والثاني
قوله وانزلنا عليهم بناء الذي اينتاه ثم اعلم ان الذي وضع
وصلة الى وصف المعارف بالجمل لانه اجمل الاسماء لانكرة
فلا يجوز ان يوصف المعارف بها لان المعرفة لا توصف بالنكرة
ولما كان كذلك وقد مست الحاجة الى ان يوصف المعارف
بالجمل توصلوا بالذي وصفوا بالجمل كما توصلوا الى الوصف
بالاجناس بذو وفلما لم يمكنهم ان يقولوا مررت برجل ذو قرس

مثلا فالواجب ترتيب الجار والمجرور الذي قدم من الجملة بوصل بها ويجب اذا تكون
معلومة للمخاطب نحو هذا الذي قدم من الحضرة لمن بلغه ان انسانا
قدم من الحضرة الا انه لم يوقن عنه فاذا تبين ذلك لمن بلغه ذلك
ولم يبلغ المخاطب ذلك خفلت هذا الذي قدم من الحضرة احمد
ثم ان الفرق بين الذي وبين ما ومن ان الذي يقع وصفا
وهما لا يقعان وصفين والفرق بينهما ان من يختص بأولي
العلم وما يعمهم وغيرهم قوله والخامس المضاف الى احد هذه
الاربعة اضافة معنوية نحو هذا غلام ملك او غلام زيد او غلام
الرجل او غلام هذا الرجل او غلام من عرفته وقد ذكر في باب
الأضافة ان كل نكرة اذا اضيف الى معرفة اضافة معنوية
فالمضاف يكتسي من المضاف اليه التعريف الا اسماء ضربت
في الابهام بوجه فانها نكرات وان اضيف الى المعارف اعني
نحو غير ومثل وشبه وقد سبق اليه الاشارة فيما تقدم
الفصل الثاني في التذكير والتأنيث المذكر ما ليس فيه تاء
التأنيث وهي الموقوف عليها هاء احتراز زيد لك عن التاء

عن التاء في بنت واخت فانها بدل عن الواو وليست للتأنيث الا ان
ابدالها جعل مختصا بحال التأنيث والوقف على بيت واخت بالتاء
نحو بنت واخت وبعضهم يقف على تاء التأنيث ايضا بالتاء والاكثر بقلبها
هاء نحو ظلمه ومنه قول الشاعر يلحوننيها كلهم الجفنت ثم
ان هذه التاء المنقلبة في الوقف كما تجيء للتانيث تجيء لشبه التانيث
كجيئها للفرق بين الجنس والواحد منه نحو تمر وتمرة وصفة خير بزيد قتلة
والمبالغة في نحو علامة ونسابة والتأكيد معنى الجمعية نحو
حجارة والدلالة على النسب والتعريب كمالبة وموازجة وغير
ذلك مما يطول بتعديدها وشبهها بالتانيث كونها فرعا لا صول
فرعية التانيث للتذكير قوله والالف الالف تجيء للتانيث
مقصورة او ممدودة كحبلى وصحراء والابنية التي تكون فيها
الالف المقصورة قد تكون مخصوصة كفعلى بضم الفاء وسكون
العين وفعلى بفتح العين وفعلى بضم الفاء وفتح العين وقد تكون
مشتركة كفعلى وفعلى بفتح الفاء وكسرها وسكون العين فان
الفهما قد تكون للتانيث كسيفي ومزي ورضوي وقد تكون

للحاق كارطى وغرى وعلامة كونها للتأنيث امتناع الصيغة من
الحاق التاء ووروده غير مقترنة في الاستعمال واحتمالها مقابلة
المهدودة فكثيرة ايضا يورث عدها سماعية قوله وهي على
ضربين اعلم ان التأنيث الحقيقي ما باذائه ذكر من الحيوان نحو
كالمراة والناقة وغير الحقيقي وهو ما لم يكن كذلك بل يتعلق بالوضع
والاصطلاح كالظلمة والارض وغيرها ثم ان الحقيقي لو صلح
ان يجيء من غير فارق معه الحق العلامة المسند اليه نحو جاءت
هند ولم يجز الا في ضرورة الشعر واما في غير الحقيقي
فقد جاز طلع الشمس جوازا متساويا وان كان الاحسن طلعت
فان وقع بين الفعل وبينه جار في الحقيقي ايضا ترك العلامة
نحو حضر القاضي اليوم امراة لان الفاعل اذا بعد عن الفعل ولم
يلابسه بتوالد تلك القوة فيسند الى الحق العلامة لاستحالة
واستحسن ذلك في غير الحقيقي نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة
ولو كان بهم حضاضة لان اذا كان جائزا بين الفصل غير
قبيح فمع الفصل يحسن ثم ان تاءيت البهايم وان كان حقيقيا

حقيقيا الا انه دون تاءيث الادميين لان البهايم لا يتعلق
اغراضها بايجادها صورة مخصوصة والا بقصد تاءيثها وتذكيرها
ذلك القصد فاشبهت التاءيث الغير الحقيقي فاجيز سقوط التاء
وان لم يجز كما هنا قوله والتعطي على ثلثة امر التاءيث غير
الحقيقي قد يكون تاءيثه علامة التاءيث لفظا كالطلحة والبشرى
والصحراء وقد يكون تاءيثه ان كان واحد الفظا قدر فيه التاء نحو
ارض ونخل بدليل ارضة ونخيلة وانما قدرت التاء دون غيرها
من علامات التاءيث لكثرتها ولانها ام العلامات وهذا يسمى
موثثا سماعيا لانه يحفظ عن العرب ولا يقاس عليها ثم ان الاسم
المقدر فيه التاء اذا كان ثلاثيا فاما ان يظهر بتثنية او بالاسناد الى
المضمر نحو الشمس طلعت وبالتصغير اذا التاء ثلاثيا يظهر فيه
وان كان رباعيا فصاعدا فاما ان يكون على اربعة احرف سواء كانت
الجميع اصولا او لم يكن نحو عقرب وعناق فانها لا يظهر الا بالاسناد
نحو الذئبة عقرب والتاء لا يظهر في التصغير لتنزل الحرف الرابع
منزلة تاء التاءنيث على ما قد كان في باب ما لا ينصرف وقد شذ

نحو قديمة وهو بديع حيث اظهر التاء في الوقف وحذفها في الوصل وعكسه عزيز وغريب
ثم انهم جعلوا الجمع الذي لا يكون بالواو والنون مؤنثا لوجهين
احدهما ان الجمع فرع على التوحيد كما ان التأنيث فرع على التذكير
والثاني ان جمع المكسر فرع على الصحيح فاجتمع فيه فرعيتان فلما كانت
تأنيثه لاجل المشابهة كان تأنيثا غير حقيقي فجاز في فعله الحاق
العلامة وتركه نحو قام الرجال وقعدت الرجال ولا فرق بين جمع
المذكر وبين جمع المؤنث نحو قوله تعالى اذا جاءك المؤمنات
وقوله تعالى قال نسوة قال الله تعالى نسوة اسم مفرد لجمع المرأة
وتأنيثه غير حقيقي كتأنيث الأمة وهي اسم لجماعة النساء وقيل
انما قالوا نسوة على تأويل جمع من النساء وقيل حملت على
معنى الجماعة وتأنيث الجماعة ليس بحقيقي وانما يجعل بالواو
والنون مؤنثا لانه لم يشابه التأنيث الا من جهة واحدة
بخلاف التكسير كما عرفت ولانه مخصوص بالذكور ولم تغير صيغته عما وقع عليه
بل الحق بآخر الواحد واو ونون بخلاف جمع التكسير فانه قد اكتسى صيغة
له صيغة قوله هذا اذا كان الفعل مسندا الى الظاهر اعلم ان ذلك

ترك العلامة في المؤنث غير الحقيقي انما يسوغ عند اسناد الفعل
الى ظاهر الاسم نحو طلع الشمس فاذا كان مسندا الى ضميرهما فلا
يسوغ الا الحاق العلامة نحو الشمس طلعت فرقا بينه اذا لم يلحق العلامة
لم يعرف اسناده الى ضميرهما ام اسم الى آخر يجيء بعده نحو الشمس طلع
شعاعها او قريبا منه وقيل انما امتنع الشمس طلع لامتناع قولك
الشمس طالع ووجه الامتناع هناك ان الخبر المفرد المشتق يجري
حكم المخبر عنه في تذكيره وتأنيثه وتثنيته وجمعه من حيث
كان المخبر عنه فلما كان حكمه هناك هكذا وهذا واقع موقعه
تبعه في ذلك وهكذا اذا اسند الى ضمير الجمع لم يجز الا الحاق العلامة
نحو الرجال جاءت والمسلمات فعلت هذا اذا اسندته الى الضمير المتصل
واما ان يسند الى الضمير البارز نحو الرجال جاؤا والمسلمات
فعلن قال ابو عثمان المازني والعرب تقول الجذوع انكسرت
والاجذاع انكسر وهكذا احمنى خلون وخمسي عشرة خلت وما
ذاك يضره بإذن قوله والناس والأنام والرهط والنفر
مذكر الناس اسم جمع وليس بجمع الأنسان من لفظه لان الأنسان

لا يجمع هكذا واصل الناس قال الجوهري خففت الهمزة ولم يجعلوا الالف
والقوم عوضا عن الهمزة المحذوفة واللام يجتمعان معا في قولهم ان الحنايا تطلعن
على الأناس الآمينا وقال عين الألف واللام فيه بدل كما في الله
ولا يقدح اجتماعهما في ذلك بدليل قولهم معاذ الله ان تكون كليبة
نساء ورياء ثم الناس اسم مذكر لانه لين يجمع له واحد من لفظه بل
هو اسم مفرد بمعنى الجمع ولذلك الرهط والنفر فانهم لم يستعملوا الا
مذكرين مع انهما اسما جمع قلة قال الله تعالى تسعة رهط ولو كان
مؤنثا لقيل تسع رهط واما القوم فهو ايضا اسم مفرد موضع للجمع
الا انه قد يذكر ويؤنث بدليلي الآيتين اللتين اوردهما المصنف
الا ان تأنيثه ليس لمعنى الجمع بل التاء مقدرة فيه اذ لو كان كذلك لوجب
ان يكون والنفر مثله قال الجوهري والقوم الرجال دون النساء اذ
لا واحد له من لفظه قال زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم
آل حصن ام نساء قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم ولا نساء
من نساء وزياد خاف النساء على سبيل التبع قال والقوم يذكر
ويؤنث لان الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كان للاثنين

الذود من مثل القوم والرهط يذكر ويؤنث وان صغرت لم يدخلوا
الهاء وانما يلحق التأنيث فعله وفيعله خلا الهاء فيما يكون لغير الآدميين
مثل الغنم والأبل الذي التأنيث لازم له هذا ما ذكره الجوهري واما
ذكر المصنف مخالفا حيث فرق بين القوم والباقي والجوهري لم يفرق
قوله ونحو النخل والتمر ما بينه وبين واحدة التاء يذكر ويؤنث اعلم
انهم وضعوا لبعض الاسماء للجنس ثم فصلوا بينه وبين الواحدة
بالتاء كنخل وتمر وغيرهما فما كان من هذا الجنس يذكر ويؤنث
اما المذكر فلحكم اللفظ لان اللفظ وان افاد معنى الجمع الا انه
واحد صورة وذلك نحو اجبار نخل منقعر واما المؤنث فلمعنى
اذ معناه معنى الجمع مع انه لفظ واحد فاشبه سائر الجموع وذلك نحو
اجبار نخل خاوية والنخل باسقات وهذا الباب لا يكون مذكرا
من لفظه الا لتباس الواحد بالجمع لان اذا قلت شاة فتلوا وردت
الواحد المذكر فقد التبس بالجمع لان الجمع شاء ايضا قال يونس
اذا اراد واذلك قال الواحد شاة ذكر وحمامة ذكر قوله وتأنيث
العدد من الثلثة الى العشرة عكس تأنيث جمع الاشياء وانما

انفكت فتحية التأنيث والتذكير في الثلثة الى العشرة نحو ثلثة
رجال وثلث نسوة لان الرجال وقعت في الاستعمال على النسوة
نظرا الى الافراد وقالت الكثير فانث العدد ثم لما انتهى الامر
لاعتبار النسوة واستحسن الفراء الفرق ومنع من زيادة تاء
التأنيث لاجتماع علامتي التأنيث لئلا يجتمع علامتا تأنيث في
في الثلاثة الى العشرة واما الواحد والاثنان فقد سلك فيهما
القياس فقالوا للمذكر واحد واثنان وللمؤنث واحدة واثنتان
او ثنتان واما ما فوق العشرة فاحد عشر الى التسعة عشر
تؤنث الاول دون الثاني لان الجزئين اعني العشرة مع ما
عليها المؤنث لانزلا منزلة اسم واحد كره اجتماع علامة التأنيث فيهما
لاجتماع اجتماعهما في اسم واحد فتقول احد عشر رجلا واحدى
عشرة امرأة تؤنث احدى ولم يسقط التاء التي سقطت علامة
التأنيث من عشرة لئلا يجتمع علامتا التأنيث اعني اثبات الالف
في احدى وسقوط التاء من عشرة وفي المذكر يسقط التاء من عشرة
لئلا يجتمع علامتا تذكير في اسم واحد لان ذلك ممتنع ايضا و

واثنتا عشرة امرأة واثنا عشر رجلا وثلثة عشر رجلا وثلث عشرة
امرأة وهكذا الى التسعة عشر تثبت التاء في الاسم الاول في المذكر
وتسقطها من الاسم الثاني وفي المؤنث بالعكس وعشرين عشرة يسكنها
اهل الحجاز ويكسرها بنو تميم واما الحق بالواو والنون
من الشعراء نحو عشرون وثلاثون فالمذكر والمؤنث فيه سواء
نحو عشرون رجلا وعشرون امرأة قوله والاكان مبنيان على الفتح
الى تعين
قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لبناء الاكثرين في الاعداد المركبة
واما اثنا عشر فانهم اعربوا الاسم المثنى نحو هذا اثنا عشر
ورأيت اثنا عشر ومررت باثني عشر وذلك لانهم جعلوا الاخر شبيها
اعني عشرة بمنزلة النون من التثنية وهو هنا عند بدليل انه لا يجوز
بينهما فكما لا يجوز الاضافة مع قيام النون فلا تقول اثنا غلامك
كذلك لا يجوز اثنا عشرك كما تقول خمسة عشرك واذا كان بمنزلة
النون لم يكن الاسم مركبا فلا يكون مبنيا الفصل الثالث في التوابع
وهو الكلمات التي لا يمسها الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها
وهي خمسة قوله اما التأكيد فمختص بالمعرفة ويكون بالتكرير و

• بلا تاج بستند در بلاد عرب بیان نه وصف تاکید بلا عطف حرف بیان •

وفائدت التأكيد التقرير والتحقيق وازالة التجوز والسهو لان
الكلام يحتمل المجاز كما تحتمل الحقيقة والسهو كما في قوله
تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون فان ذلك مجاز اذ لم يسجد الا جبريل عليه السلام
فاما قولك مررت بزيد نفسه فازالة التجوز الذي في مررت بزيد
وقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ازالة التجوز الذي في
تعالى فسجد الملائكة وانت تختص بالمعرفة نحو جاءني زيد نفسه
ولا يسوغ في النكرة لا تقول جاءني رجل نفسه عند اصحابنا البصريين
احدهما انهم قالوا ان النكرة شائعة غير ثابت لها عين كالمعرفة
فلو تقدم اي تأكيد لان تأكيدها لا يعرف لاقامة فيه ثبوت والثاني
ان التأكيد يدل على التخصيص والتعيين والنكرة يدل على الشيوع
والعموم فبينهما تدافع والكوفيون اجازوا ذلك فيما كانت اي تنافيا
محدودا نحو قمت ليلة كلها لان الليلة موقتة فيجوز ان يقام
في بعضها فاذا قيل ليلة كلها صح المعنى الذي وضع التأكيد لاجله
وهو ازالة التجوز وانشدوا قد صرت البكرة يوما اجمعا
وهذا شاذ عند البصريين ثم ان التأكيد يجيء في الكلام على ضربين

على وجهين بتكرير صريح جاءني زيد زيد وهو الذي عبر عنه المصنف
بالتكرير مطلقا فانه جائز في كل شيء من الاسم والفعل والحرف والجملة
والمفرد وبتكرير غير صريح نحو جاءني زيد نفسه وهو الذي عبر عنه
المصنف بغير التكرير فانه وان كان تكريرا معنويا الا انه ليس بلفظ ثم
ان لفظ النفس ومثله العين يؤكد به الواحد والتثنية والجمع
والمذكر والمؤنث ويسند الفعل اليهما اسنادا متسعا نحو جاءني
زيد نفسه وعينه وكلا لا يؤكد به الا المثنى لما سبق في صدر الكتاب
انه متبع المعنى وكل لا يؤكد به الجمع او شيء ذو اجزاء مقصودة
نحو قرأت الكتاب كله ولا يسند اليه الفعل الا نادرا وكذلك
اجمعون ولا يسند اليه الفعل البتة واكتعون في معناه
وهو اتباع له لا يجيء الا على اثره فلو قلت جاءني القوم اكتعون
لم يجز وكذلك ابتعون وابصعون بالصاد غير المعجمة ورووي بالضاد
المعجمة قال الازهري وانه تصحيف وعن ابن كيسان ان تبتدأ
بايهن شئت من الثلثة بعدها اي بعد اجمعون وعن بعضهم
جاءني القوم اكتعون وليس بالاعرف وانما جمع بين كل واجمعين

في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون لان الله تعالى اذا قال
كلهم افاد ذلك الاحاطة بالجنس وانه لم يبق واحد منهم الا وقد
سجد الا انه لو ترك غير مضموم اليه اجمعون لكان لا يدري
اسجدوا
في وقت واحد او في اوقات مختلفة فقرن به اجمعون ليفيد
الاجتماع ويدل على انهم سجدوا عن اخرهم في وقت واحد هكذا
ذكره ابو العباس قوله الصفة هي الكلام الدال على بعض احوال
الذات ذكر بعضهم ان الصفة هي ما يذكر بعد الشيء ليدل على
بعض احوال الذات تخصيصا له في النكرات نحو جاءني رجل عالم وتوضيحا
في المعارف نحو جاءني الرجل العالم وقيل هي للفرقة بين المشتركين
في الاسم نحو مررت برجل طويل ورجل قصير يفصل بين شخصين
مشتركين في اسم رجل وقد يجيء المجرى الثناء والتعظيم كالمدح والذم
الجارية على القديم سبحانه وتعالى ولما يضاد ذلك من الذم
والتحقير ولجرى التاكيد كقولهم ذهب امس الدابر ثم اعلم
ان الصفة اما ان يكون بحال الموصوف او بحال ما هو بسببه
فالاول فنحو مررت برجل عاقل واما الثاني فنحو مررت برجل كريم

كفيك عدو فالكف ليس بحال الرجل وانما هو حال العدو وهو
من سببه والغرض بالسبب ان يتصل ضمير راجع اليه فاذا عرفت هذا
فاعلم ان الشيء يوصف بخمسة اشياء الاول ما كان فعلا للموصوف
او شيء هو من سببه نحو مررت برجل قائم او امراة قائمة فان مثل
هذا فعل يزول ويثبت ويحدث وفي الوصف هنا ضمير عاد الى
الموصوف وكذلك مررت برجل قائم ابوه فترفع الاب باسم الفاعل وهو
صفة للذي قبله لان الفاعل من سببه وفعل ما هو من سببه بمنزلة فعل
نفسه فلو قلت مررت برجل قائم غلامه لم يجز لان الفاعل ليس من سبب الرجل
فلا يكون فعله صفة له والثاني ما كان حلية من الموصوف او من شيء
هو من سببه نحو رجل طويل او طويل ابوه والثالث ما كان غريزة كالكرم
والعاقل والفرق بين هذا وبين الاولين هو ان الصفات
قد تكون علاجا وقد تكون حلية فالعلاج ما كان من افعال الجوارح
كالذهاب والقيام والقعود وغير ذلك واما الحلية فعلى ضربين
احدهما ما يدرك بالعين كالطويل والقصير والحمرة والزرقة و
الثاني ما لم يكن للعين فيه نصيب بل كان يدرك بالتجربة والنظر

المتعلق بالقلب كالعلم والجهل والظرافة والكرم وهذا هو الحق بالغريزة
اصلا ولا مشاحة فيه الرابع النسبة نحو هاشمي وبصري و
الاسم الجامد اذا نسب ليصار وصفا كقولك هاشم او بصرة فلا يصح
الوصف به فاذا نسبت فقلت هاشمي فانخرط في سلك الصفات
فتقول مررت برجل هاشمي وامرأة هاشمية وتقول رجل هندي
غلامه مرتفع به الفاعل لانه لما صار صفة بالنسبة جرى مجرى سائر
الصفات في الحاق علامة التأنيث والتثنية والجمع وتنزل منزلة
حسن وشديد في مشابهة اسم الفاعل والخامس ما وصف بالاسماء
الأجناس بتوسل وتنحو مررت برجل ذي مال فانهم اذا جاءوا
ان يصفوا بالأجناس لم يأت لهم ان يقولوا برجل مالٍ وامرأة كواعٍ
واجتلبوا هذا الكلمة فتوصلوا بها الى الوصف باسماء الاجناس
فقالوا رجل ذو مال وامرأة ذات سوار ففتح لهم المعنى واللفظ
وصار بمنزلة صاحب مال وصاحبة سوار القائما صاحبا لا يلزم
هذا المعنى لانك تقول مررت بزيد وصاحبك بمعنى رفيقك
وذو موضوع لان يضاف الى اسماء الاجناس فقط ولا يضاف الى

الى المعرفات والاعلام وذلك لان الاشياء تتصف بالأجناس
ولا تتصف بالاعيان لانك اذا قلت رجل فرس فيكون صفة لما
وكذلك امرأة ذات سوار لان العضد الجنس فهي تتصف به حتى كانه
قيل امرأة مسورة او مانوثية واما الذوات باعيانها فلا يتصور ان
تتصف بها الشيء الا ترى ان زيدا لا يكون صفة في الشيء كما
يكون العلم واما يوجب معنى كالوصف بالملابسة كما يوجب الستوار
فلهذا لم يجز اضافة ذو الى نحو زيد وعمرو وانما جاز ان يضاف الى
المعرفة باللام نحو مررت بزيد ذي المال لانه كان نكرة في الاصل فكان
اسم جنس فاجتز اضافته اليه مع كونه معرفة لان اللام في الميسمى بالمال
احواله فالجنسية موجودة فيه بخلاف نحو زيد فان المضمر والعلم ثم اعراب هذه
الاسم حالة الافراد والتذكير كاعراب ابوه والحق على ما ذكرناه في صدر
الكتاب واما في المؤنث فانه يلحق التاء ويكون الاعراب فيه نحو مررت
بأمراة ذات مال وكذا في الجمع نحو هند نسوة ذوات مال ومررت
بذوات مال ورايت ذوات مال بالكسر في حال النصب والجر كمسلمات
واما في التثنية والجمع كمسلمان ومسلمون فقوله وكل صفة تتبع

موصوفها اعلم ان الصفة اذا كانت فعلا للموصوف فهي توافقه في تمام
الاحوال من التعريف والتنكير والاعراب والتذكير وغيرها الا ان
الصفة لما كانت هي الموصوف في المعنى نحو زيد الظريف وجب
ان يدخلها ما يدخل الموصوف من التذكير والتأنيث والافراد
والجمع اذ الشيء الواحد لا يكون واحدا وجمعا ومذكرا ومؤنثا
في حالة واحدة وهكذا حكم التنكير والتعريف لان الشيء الواحد
كما لا يجوز ان يكون واحدا وجمعا لا يجوز ان يكون شائعا
ومخصوصا فلو يقال جاءني الرجل ظريف لان الرجل اذا كان يدل
على واحد مخصوص وظريف على الشائع والموصوف لم يكن احدهما
موافقا لصاحبه فكان بمنزلة ان يقال الرجل الظرفاء هكذا ذكر ابو علي
وكذا حكم الاعراب فان الصفة لما كانت هي الموصوف وجب ان
ينصب عمل العوامل عليهما جميعا فمن افقه لا محالة في الاعراب
هذا اذا كانت الصفة فعلا للموصوف اما اذا كانت فعلا لسببه
فانها توافقه في الاعراب والتعريف والتنكير وما سواها
ان تقول مررت برجل حسنة جاريته وبامرأة قائم غلامها وبرجلين

وبرجلين ذاهب غلاهما وبرجال قائم اخوهم وذلك لان الصفة
التي هي فعل لسببها لم تكن هي هو حقيقة فيجوز ان لا تطابق تذكيرا
وتأنيثا وافرادا وجمعا اذ لا يمتنع ان يكون المؤنث مذكرا ابوها
كما يمتنع ان يكون المؤنث مذكرا نفسها الا ان هذه الصفة بعد
التضمير تعود الى الموصوف بتأنيث الفعل حقيقة كان الموصوف
او مجازا اذ الرجل كما يوصف بكرم نفسه يوصف بكرم ابيه فاذا قيل
رجل كريم الاب دل على المحامد المضافة وتأنيثها في امرأة كريمة الاب
يدل على ذلك واذا تنزلت الصفة بفعل سبب الشيء منزلة الصفة بفعل
ذلك الشيء وجب ان تطابق الموصوف في التعريف والتنكير والاعراب
كما ذكر قوله والبدل على اربعة اوجه المقصود من البدل البيان و
الايضاح ورفع الالتباس وهو المقصود من الكلام والاول كالبدل
للذكر وهو في تكرير العامل فاذا قلت مررت بقومك ثلثهم كان
ثلثهم مجرورا بدلا من آخرهم كانك قلت مررت بقومك ثلثهم والدليل
يجيء ذلك صريحا في قوله تعالى للذين استضعفوا لمن آمن منهم
وقوله فجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة وانما كان

البدل في حكم الكلي بالعامل الذي البدل تنزل منزلة المبدل منه فإذا قلت جاءني
متاعك بعضه فوقه بعضه من كان المعنى جاءني بعض متاعك وفوقه بعضه فلهذا
قالوا النية في حكم تنحية الأول قال صاحب المفتاح وقولهم الذي في حكم تنحية
الأول إزالة ليدل على أن عنهم باستقلاله بنفسه مفارقته التأكيد والتصفية في كونها
تتضمن ما يتضمنه المبدل منه إذا عرفت هذا فاعلم أن عطف البيان والبدل
أنك تقول رأيت غلام رجل صالحا فلو عطفت بيد على الأول لم يسد
كلامك يعني لا يجوز أن تقول رأيت رجلا صالحا إذ لا ضمير عائد من
المبدأ ثم أن البدل يجيء على أربعة أضرب أحدها بدل الكل من الكل نحو
رأيت زيدا الخال إذا الأخ هو زيد وعلى هذا قوله تعالى اهدنا الصراط
المستقيم صراط الذين أنعمت والثاني بدل البعض من الكل نحو مررت بزيد
أخذ الرأس بعض زيد ولا بد فيه من ضمير يرجع المبدل منه والثالث بدل
الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه فثوبه بدل اشتمال لأنه لا يتم إلا به ولا
عليه صاحبه بمنزلة ما هو جزء منه والرابع بدل الغلط نحو قولك مررت برجل
حمار أردت أن تقول مررت بحمار فسبقك لسانك إلى رجل فقلته
أي في سبيل الكلام
بأن انتبهت المقصود ولا يأتي إلا في بدء الكلام والحق أن

أن يستعمل فيه بأن يخبر مرة بشيء عن رجل وبأخرى عن حمار فهذه أنواع البدل الأربع ووجه
الحصر على ما ذكره بعض المتأخرين هو أن البدل الشيخلي إما أن يكون عين المبدل منه
أو لا يكون والثاني إما أن يكون بعضه أو لم يكن والثاني إما أن يكون بالجد
بلا قصد أو لم يكن والأول بدل الكل من الكل والثاني بدل البعض من الكل
بدل الاشتمال والرابع بدل الغلط وبهذا يندفع اعتراض من يعترض هنا
قسما خامسا وهو بدل الكل من البعض نحو نظرت إلى القمر قلكه لأن هذا
من بدل الاشتمال ثم أن البدل الكوني مقصودا في الكلام ومستقلا بنفسه
كأنه ليس من التوابع إلا من جهة اللفظ دون المعنى ولهذا لم يشترط أن يطابق
المبدل منه تعريفا وتنكيرا كما اشترط في الصفة بل لك أن تبدل أي نوع عين
من الآخر نحو قوله تعالى إلى صراط المستقيم صراط الذين وقوله تعالى بالناصية
ناصية كاذبة القاسم بن يحيى بدل الاشتمال من المعرفة إلا أن تكون هي
فتخصص فتصلح تبيينا وإيضاحا قوله وعطف البيان هو اسم غير صفة أعلم
أن عطف البيان وارد للإيضاح والتبيين والكشف عن المراد كالنعت
نحو جاءني أبو عبد الله زيد فيعلم المخاطب بذلك تويله من جملة من يكنى بأبي
عبد الله الرجل الذي يعرف بزيد وتقول جاءني زيد أبو عبد الله أدا كان

اشهر اذ يعلم المخاطب انك تريد ان سيجيء بزيد هو الذي يكنى بابي عبد الله
والفرق بينه وبين الصفة ان تشتقه فالباس معنى او جوهره في الصوف
وانت لا تكون مشتقا وان عطف البيان تراد على المقصود لولا فرد من
سبق عمرو الصفة لانك اذا قلت جاءني زيد الظريف فالظريف صفة في قولك جاءني
رجل طويل ولم يقصد بوصفه عليه لم يدل عليه وانما يدل على شيء قام من
صفته الطول على الجملة واذ المعطوف والمعطوف عليه لم يجعلا بمنزلة
اسم واحد لافادة الخصوص بل هما اسمان كان احدهما عند السامع
اخص من الآخر واما الصفة والموصوف فهما اسمان اجريا مجرى
واحد لافادة الخصوص والفرق بينه وبين البدل ان البدل هو المقصود
بالكلام وحده دون الاول كالبسط للذكر وليس كذلك عطف البيان اذ
بالحديث هو الاول ودون الثاني لاجل ان يوضح فتح اما ان
البدل في حكم تكرير العامل بخلاف عطف البيان ويوضح ذلك قول
المراد انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر عطف بيان
من البكري ويمتنع ان يكون بدلا والا لكان التارك داخلا عليه
في التقدير نحو التارك بشرا وهذا لا يجوز كالضارب زيدا وقد

وقد ذكر في باب الاضافة قوله والعطف بالحروف حروف العطف تسعة
الواو والجمع المطلق اعلم ان الواو والفاء وثم وحتى من حروف العطف
يشترك كلها في جمع المعطوف والمعطوف عليه على حكم واحد الا انها بعد
اشتراكها في هذا المعنى تفترق فالواو والجمع المطلق وهي الاصل في باب حروف
العاطفة لدلالتها على محض الاشتراك في هذا المعنى بخلاف اخواتها فانها
تفيد مع الاشتراك معنى آخر فتكون هي اصلا والدليل على انها تفيد الجمع
المطلق من غير ترتيب وتعقيب كثيرة لا يليق استقصاءها بهذا الكتاب
وما ذهب اليه الشافعي من ان الواو تفيد الترتيب فهو افتراء عليه فانه ارفع
شانا واعلى كعبا في علم العربية من ان يخفى عليه مثل هذا واما الفاء وثم
فانها يفيدان الترتيب الا ان الفاء توجب من غير مهلة وتراخ وثم توجب مع
التراخي ومن ثمة لم يجز ضربت زيدا يوم الجمعة فعمرا ويوم السبت وجاز ثم
عمرا ويوم السبت وقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او
هم قائلون وقوله تعالى واني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى فدل بانه
لما اهلكها حكم بان الباس قد جاءها وبيات الاهتداء ودوامه واما
حتى فهي موضوعة لانتهاء الغاية وقد ذكر في حروف الجر ولهذا لم يرد

الملخص هنا قوله واولا احد الشيئين او الاشياء او يحيء على ثلثة اوجه
احدها الشك نحو ضربت زيدا او عمرا ارمت ان تخبر بضربك زيدا فاخرجك
شك جوزت ان يكون ضربت عمرا فاتيت بأو واقلت انك ضربت
واحدا منهما وقد يقع في الاستفهام نحو اذيد عندك او عمرو فذلك على
انك تستفهم المخاطب عن احدهما والثاني التخيير نحو اضرب زيدا او عمرا فاقتله او دعه
بضرب احدهما لا بعينه ولم تجوز ان يضربهما فليس في ذلك شك وانما هو تخيير
اذ لم يكن هناك شيء موجود يشك فيه كما يكون في الخبر والثالث الاباحة نحو
جالس الحسن او ابن سيرين والفرق بين هذا وبين التخيير انه لو جالسهما معا
لم يكن عاصيا كما ان لو جالس احدهما بخلاف التخيير فان الامتثال لا يكون
الا بالاقدام على احدهما واما بمنزلة او في هذه المعاني نحو جاءني اما زيد
واما عمرو او زيد اما زيد واما عمرو او جالس اما الحسن واما ابن سيرين
والجمهور على انها ايضا من جملة حروف العطف والشيخ ابو علي لم يعدها منها لوقوعها
قبل المعطوف عليه ودخول العاطف عليها واقتفاه المصنف حيث لم يذكرها وجعل
حروف العطف تسعة قوله وام للاستفهام متصلة اعلم ان ام تجيء على ضربين
احدهما ان تكون متصلة ولا تكون ذلك الا في الاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو

ام عمرو والمعنى ايهما عندك وكذلك اضربت زيدا ام عمرا والحاصل انها
اذا وقعت بين همزة ابي فهي متصلة واذا كان متصلة صح ان يقال ايتهما والاتصال
ان يكون لها مع الهمزة الاستفهام وقرينة ذلك ان يكون جميعا بعض اي والمفضل بينهما
وبين او انك مع ام تعلم وجود احدهما عنده فطالبه بالتعيين ومع او لا تعلم
وجود احدهما عنده ولهذا كان الجواب مع ام بذكر احدهما نحو زيد ان كان
عندك زيد او عمرو ان كان عندك عمرو والجواب مع او لا او نعم والثاني ان تكون
منقطعة وتكون في الاستفهام وغيره فالخبر نحو انها لابل وهند فتحو قولك ان زيدا عندك ام عندك
عمرو كأنك لما استفهمت عن وجود زيد عندك ثم بدا لك عن هذا السؤال
فاضربت عنه واستأنفت سؤالا آخر فجعلت ام عندك عمرو والمعنى بل اعندك
عمرو وام المنقطعة في معنى بل مع الهمزة ولا بد لها من اعادة الخبر
فرقا بينها وبين المتصلة واما الثاني فكقولك انها لابل وام شاة كأنك رأيت
شيئا من بعيد فظننته ابلا فاخبرت بأنه ابل على حسب اعتقادك ثم اعترضك
شك جوزت له ان يكون شيئا آخر فاضربت عن الاخبار آخذا في السؤال
عن كونه شاة فقلت ام شاة اي بل اهي شاة قوله ولا للنفي بعد الاثبات
اعلم ان لا وبل ولكن تشترك في ان المعطوف بها يغاير المعطوف عليه

امّا لا في المنفي بعد الايجاب نحو جاءني زيد لا عمرو فيدل على ان المجيء صدر
من زيد لا من عمرو ولا يجيء الا بعد الايجاب لا تقول ما جاءني زيد لا عمرو
واما بل في الاضراب وهو الاعراض عن الشيء بعد الاقبال عليه فاذا
قلت ضربت زيدًا بل عمرًا كنت قاصدًا الى الاخبار بضرب زيد ثم ظهر لك
الك غلطت في ذلك فاضربت عنه الى عمرو قال ولا بل نقيضه لانه لا
تنفي عن الثاني ما وجب للاول وتثبت للثاني ما وجب للاول
وتنفيه عنه وقد تقع بعد المنفي كما تقع بل بعد الموجب نحو ما جاءني
زيد بل عمرو فابطلت نفي المجيء عن زيد واخبرت ان الذي لم يجيء عمرو
دون زيد ونقل عن عبد القاهر ان هذا على وجه بين احدهما ان يكون
التقدير ما جاءني زيد بل ما جاءني عمرو كما ذكرت وقصدت ان تثبت نفي
المجيء لزيد ثم استدركته فاثبته لعمرو والثاني ان يكون المعنى ما جاءني
زيد بل جاءني عمرو فيكون نفي المجيء ثابتًا لزيد واثباته لعمرو ويكون
الاستدراك في الفعل وحده دون الفعل وحرف النفي معًا واما لكن
فهي للاستدراك بعد النفي خاصة نحو ما جاءني زيد لكن عمرو فهي اخص
من بل لاختصاصها بالاستدراك بعد النفي دون الايجاب لا تقول

لا تضرب زيدًا لكن عمرًا واني لا عطفها على المفرد واما اني عطف الجملة
على الجملة فهي تقتضي ما اقتضاه الواو من الاشتراك في الايجاب ايضا نحو
جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء والفرق بين الاستدراك والاضراب مذكور
في المتن **الفصل** الرابع في الاعراب الاصلي وغير الاصلي الكلام
مدلوله على الله معان اما جعل الرفع علما للفاعلية والنصب علما للمفعولية
والجر علما للاضافة لان الفاعل اقوى من المفعول لكونه غير مستغنية
عنه والمفعول اضعف منه لانه يتم الكلام بدونه فاختص بالرفع الذي هو
اقوى لانه من الشفتين ويحتاج في النطق به الى تحريك عضوين و
اختص المفعول الذي اضعف بالنصب الذي هو اخف واضعف
لكونه من اقصى الحلق والمضاف اليه وهو ما بينهما لكونه تارة فاعلا
في المعنى وتارة مفعولا بالجر الذي هو المتوسط بين الرفع والنصب
لكونه من وسط الحنك سلوكا بطريق التوافق والتشاكل او يقال ان
الفاعل اقل من المفعول لكونه واحدا ليس الا وكون المفعول واحدا
فصاعدا الى التسعة فاختص الاقل بالاثقل والاكثر بالاخف
انتهاجا لنهج التوازي والتعادل **قوله** والملحق بالفاعل خمسة

المفعول جميع ذلك تخصيص علي الفاعل اصل والمبتدأ فرع عليه خلافا

فقال لنا ما روي عن علي رضي الله عنه قال الفاعل رفع وما شبهه (دليلنا)

والمفعول نصب وما كان هكذا فالمضاف اليه خفض وما جرى

مجراه وايضا ان الفعل مقدم علي الاسم في باب الاسناد (دليل ثان) لما تقدم

فتكون الجملة الفعلية متقدمة علي الاسمية فيكون الفاعل متقدما

علي المبتدأ وايضا انّ الفاعل ابدا او في الغالب ثاني الاثنين لانّه (دليل ثالث)

لا يحتاج الا شيء واحد وهو الفعل والمبتدأ ابدا او في الغالب

ثالث ثلثة لافتقاره الي الخبر والي العايد منه اليه ولا شك في

تقديم الاشتين علي الثلثة وقد ذكرنا فيما سبق مسئلة هل

الملحقات بالفاعل فاعل فيه قوله والمفعول خمسة انما سمي

المصدر مفعولا مطلقا لانه مفعول علي الاطلاق الا ترى انك اذا

قلت ضربت ضربا كانك قلت اوجدت ضربا او احدثت فيكون

مفعولا علي الاطلاق بخلاف اذا قلت ضربت زيدا فانك لست

بفاعل زيدا علي الاطلاق وانما وقعت به فعلا وعلي هذا سائر

المفاعيل وانما الحق الحال والتمييز والمستثني المنصوب بالمفعول

بالمفعول لجيئه نكرة فضلة في خبر والحال سببه خاص بالظرف لكونه مفعولا

فيه والمستثنى بالمفعول لان الفاعل غير يتوسط حرف قوله والجر الذي

بالمضاف اليه بالاضافة المحضة انما كان الجر في كفى بالله ولا تلقوا بايديكم

الي التهلكة عنه اصيلا لانه الجر الذي لقطام وضع او منصوب معنى اذ المعنى

كفى الله ولا تلقوا ايديكم علي احد التاويلين وكذلك المضاف اليه في

الاضافة اللفظية لانه فاعلا او مفعولا علي ما بين قوله واعراب الفعل غير حقيق

كله اذ ليس فيه فاعلية ولا مفعولية ولا اضافة قد ذكرنا فيما سبق

ان حق الاعراب الاسم فاصل الاسم وضع الاعراب علي ان يتميز بين المعاني

المختلفة ومحل اختلاف المعاني هو الاسم دون الفعل والحرف اذا الافعال

والحروف تدل ضمنا علي معانيها فوجب ان يكون الاعراب للاسم لا غير

واما الفعل فاعرابه غير اصيل وانما هو لشبه المضارع الذي سبق ذكرها

في صدر الكتاب قوله وقد يقال الاعراب صريح وغير صريح اعلم ان اختلاف

الصيغة لا يكون اعرابا وانما هو اختلاف الآخر باختلاف العوامل فاذا

قلت هو فعل كذا فلفظ هو مبني لانه كناية عن اسم مرفوع و

لهذا سمي مرفوعا وكذا اذا قلت اياك ضربت ولهذا اياك مبني لانه

الفاعلة كناية عن اسم منصوب ولما كان هذه الأسماء تنوب مناب الأسماء
الظاهرة وكنت الحاجة فيها الى تمييز ما كان كناية عن نوع منصوب
او مجرور ولم يكن اعرابها لعلتها وجبت بناؤها اصلح لكل واحد من هذه
الاجناس صيغة ليكون بنى لم يطلوا بناءها ويحصل لهم الفرق المقصود من
التمييز بين هذه الانواع فان كان اختلاف الصيغة فيها للدلالة على ما يرد عليه
الاعراب نوع من اعراب الاسماء المتمكنة التي يجلبها اختلاف العوامل لم يحكم باعرابها من حيث قيل انه اعراب صريح قوله وهي على ضربين متصل
وهو ما لا يتقوم عن الحال الشيء فان قلت كيف عرف المتصل والمنفصل
وهما هو الا تقويم الشيء بنفسه قلت عرف المتصل المصطلح عليه بالمنفصل
العرفي اللغوي وهذا غير ذلك فلا يلزم ما ذكرتم فان الضمير المتصل
اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا اما المرفوع فهو يكون بارزا
وهو ما لفظ به نحو ضربت وضربا وضربوا او مستكنا وهو ما لا ينوي
فيه نحو ضرب هو ثم المستكن اما ان يكون لازما اي لا يسند
الفعل الا اليه وذلك في اربعة افعال وهي افعل وافعل وتفعل و
تفعل اذا كان للمخاطب المذكر دون الغائب المؤنث فهذه الافعال

الا وفعال ابدا مسندة الى ما لا يستكن نحو انا وانحن وانت وانتما وانتم وانتن وهو
ما يسند الفعل اليه تارة والى غيره اخرى كالمزيد في الفعل الغائب نحو
زيد فعل وهند فعلت فانه كما يسند اليه مسند الى الظاهر والضمير نحو
نحن قمنا زيد وما ضرب الا هو وهند المستكن في الصفات نحو زيد
ضارب هند تستند الى الظاهر نحو زيد ضارب غلامه والى
الضمير اذا جرى على غير ما هو له نحو هند زيد ضاربته هي والصفة جارية
على زيد لكونها احد الذي هي له هند كما ابوه في هند زيد ضاربها غلامه لما لم تجر
الصفات بخلاف الفعل نحو هند زيد ضربها بنبو الخطاب لما لم تجر الصفات
على ما بنيت الافعال واما ضمير المنصوب والمجرور فلا يكونان الا بارزين
لان الاستتار من حيث ان المرفوع لا بد منه في الفعل يدل عليه لكونه كالجزء
منه بخلاف المنصوب والمجرور فانهما لا يصران الا بعد ان يجن فان لم يجنهما
فصلة تم الكلام عليه وهما ضمير المتصل اذا وقعا مجرورين بحرف الجر
استقلا به والتلفظ وحكمه ويكونان مرفوعا نحو فعل كذا ومنصوبا
نحو اياك اكرمت والمجرور له البتة اذ لا يمكن انفصال الجار
عن المجرور بخلاف المرفوع والمنصوب الذي يجوز في كل واحد

منهم ان يصلوا بينه وبين عامله بالاخفى ما اغرب الا زيد وما ضرب
الا زيد وان يصلوا بين الكلام نحو زيد عمرو اكرمت وزيدا اكرمت بخلاف
الفرق بالواو نحو زيد وعمرو اكرمت وزيدا اكرمت فانه يجوز ف
قوله والمتصلة كيفما كان والمنفصلة كيفما وقعت
لفظا انا موضوع لمن يكلم نفسه او غيره نحو انا فعلت وانا افعل
وبالهاء الخبري نحو انا فعلته وقد يحذف الالف حالة الدرج اجراء
للوصل مجرى الوقف نحو قول الشاعر انا سيف العشيرة فاعرفوني
واما نحن فهو جمع انا على غير لفظ الواحد كما قالوا المرأة والنساء
والخليفة والنحائف وكذا قيل للتثنية نحن وما قام الا نحن ولم يجيء على
لفظ الاثنين المتكلم لا تعتورن الا خبري وانما تعتورن البينة غائب او
مخاطب لانك اذا اخبرت فقولك انا فعلنا وكنت انا زيد
فعلنا او انت وانا ولا يمكن ان تقول انا وانا فعلنا فلهذا استوفت
التثنية لفظ يدل على الاثنين فافترقا وبني على الضم لانه يستغني عن
هي التثنية والجمع
معنيين فقوي في ومثله قط وقبل وانما انت فمن ضمير المخاطب والكاف
بأتفاق بينهم انه حرف للمخاطب ولا محل لها من الاعراب بخلاف ما
في ضربت وانما حركوا التاء لئلا يجتمع ساكنان وقالوا انت وانت

فانت لم تقولوا انت بالضم لانهم وضعوا التاء لوجد المخاطب
وهو المتكلم وحركوا بالفتح اظهارا للخرج الذي سكنت لكانه غنة في
الخيشوم فاذا حركت وانى والفتح بخفة ثم زادوا الناء للخطاب
فقالوا انت ولو فعلوا مثل هذا في ضربت لوهم حذف التاء من المتكلم
وهو بين الفساد وانما اختص الفتح بالمذكر والكسر بالمؤنث
لتقديم الجانب المذكر على جانب المؤنث والفتح خير من الكسرة تخفة
ثم قالوا في التثنية انتما وفي الجمع انتم حتى في الغايب هما وهم وكان
القياس ان يقال ان علم التثنية هو الالف وعلم الجمع هو الواو والنون
انهم عدلوا عن القياس لانهم لو قالوا انتا لالتبس بالوقف فيمن يقول
انتاه ولانهم لو قالوا انتا انتي لوهم ان يقول هو هوا وكان يقتضي
الى اجتماع حرفين معتلين في آخر غير المعتل فلم يفعلوا بل لما كانوا يبدلون
من الواو في هما الذال الميم منهم يحذف الواو وهي اجلد على الحركة التزموا
الميم في جميع الباب وقالوا في الجمع انتم والاصل انتمو ايدل على مراجعة في
الضرورة والاختيار وقد جريه في مثل انتن مكسي هاء تقرتهمو وانما
حذف تخفيفا حيث صح الباس ولم يحذف الالف التثنية لالتباس التثنية

ا كما قال الشاعر وحياك الا فكيف انتا صح

بالياء ولم يكن الرفع في التثنية فالتخفيف بالواو لخفتها فاضم ما قبل
الميم فيهما وانتا في المذكر والمؤنث لان الميم شفوية فجعلوا حركة ما قبلها
من جنسها وهو الضم الشفوي اتباعا لانهم جعلوا حركة ما قبل حرف
التثنية من جنسها في المظهر وضمائر فيه نحو زيدان فجعلوا هنا حركة
ما قبل الميم الشفوية من جنسها واشتركوا بين المذكر والمؤنث في
التثنية ولم يشتركوا في الجمع جريا على منوال المظهر وقالوا في جمع
المؤنث هن وانتن ولم يجمعوا هنا بالألف والتاء اتقاء اللبس
بين الفرع والأصل اعني المظهر والمضمر وحتموا النون لئلا يعلم الجمع
في مثنى بناء وتغيرت شدت لان الأصل هنى وانتن فغلبت الميم
نونا وادغم واما منفصل المنصوب فهو اياك عند جمهور اصحابنا وما
ما يتصل به من الكاف وغيرها الواحق للدلالة على حال المرجوع اليه
ولا محل لهذه الواحق من الاعراب وهي نظير التاء في انت وعند الخليل
انما مجموعة المحل باضافة اليها لانه اسم مبهم فلم تخصص ما ضمر بالاضافة
واكتفى بها لحكاية من العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياها التوابع حيث
اضافة اياه الى اسم المظهر نحو الثواب واما الضمائر المتصلة فما كان المرفوع

المرفوع منها هو التاء في ضربت وهي مضمومة لكلام والمفتوحة حال
المخاطبة والمكسورة المخاطبة وقد ثبت ان الكلام بالتاء والحركات
واما فتحت في خطاب المذكر وكسرت في خطاب المؤنث لما ذكر في المتصل
وقالوا ضربتما وضربتموا لهم تالوا كالمتصل الا انهم ضموا ما قبل علامة
التانيث واتتم وانتن جاروا في ضربتما وضربتن ثم ضموا هنا ما قبل الواحد
لئلا يكون الا متكلما نحو زيد ضرب اي حرج عند ضمير التانيث والميم تالية
الفعل الدالة عليه واما في التثنية نحو انتما ضربتما او ضربتما وانتم
والف بين يد والميم تابين المستكن نحو ضربوا الا في التثنية والمستكن
في زيد ضربا وضربتا الالف في ضربتما ليس بين المذكر والمؤنث الا
الفرق هنا بالحام الالف نحو ضربتا ولم يلزموا ان تدخل هنالك
للمخاطب خوف زيادة التاء مرة ثانية يفضي الى اجتماع التانيث وهو مستنكر
جدا وقالوا في الجمع ضربتن بنون في الواحد بخلاف ضربتين لان احد
النونين هنالك لابد من الحاقه في الواحد والا هنا فيفوت الفرق بين احكام
اللاحقة بالماضي واما اللاحقة بالمضارع فضمير الواحد انما يجب
في نحو زيد يضرب وكذا ضمير الغائب نحو هند تضرب وكذا ضمير الجماعة

والكلام الماضي والمعنى عن انت تفعل وانا اخفاء عن نحن نفعل وانا تميم
هذا الشرح الابيات الخمسة التي اعتقبت في صدره وتقول في الغاء يبين
كما اعتقبن يقول ان يزيد بن مذكا قال لي امر بل حزني الا ان ظلمها
لما كان موباعي منها اعوسجة الاعرابية الحمى تقول في الغاء يبين
تضربان ولم يلحق في آخره لذا ذهاب الياء في الوقف وهي عن غاية
في الجيم يقتربن كما تقول اي الجاني حزني وتقول في تثنيته الخجا
وجمعه تضربان وتضربون واصله تضربين الميم لما ذكرنا من الفرق بين البارز
والمستكن وتقول في مؤنثه الخاطبة تضربين فتحذف الياء ساجن على
المقتضى الحذف بالتاء وعلامة الخطاب ضمير زيادة تلي
الحي فتحذف بالياء لانها علم المؤنث ايضا في هذه وتقول في تثنيته
تضربان وجمعه تضربن بالياء لانها علم المؤنث ايضا وتقول في الخاطبة تضربين
وتقولان في الجمع تضربن كما تقول اي تضربون في الغايبة سواء وفي المتكلم
لا تحتمل الضمير لتضمنه المضارعة في اول ينبغي عزا ايزقه ويوم
الثلاثاء وحكم النون حكم مخاطبة المضارع التي اصلها الاعراب لانه
مبني لمجيئه مجيء وهذه قطعة من اخر اقامتها متصل المنصوب فرق

والكاف في الكوفة والياء في اكرمني للغاء في اكرمني واقطع الجر على الكاف
المنصوب على ما تقدم فجعل الذات ياء المتكلم فالمنصوب ضمير نحن عاد
اعلم ان باب الكلام اذا كان فيه ضمير منصوب يحمل انيه ذلك احق غزوني صيانة
للفعل من آخره الجر عن الكسر فلا يكون في نحن ذكرنا لم يكن في اعرابه
ثم تحمل على الفعل ان وتحوانها في ذلك الفعل انني وكذا الحرف انها واجاز و
خلفها للتضعيف مع كسرة الا كتفاء بما قبل الياء نحو اني وكاين وليكني
والياء والياء التي في قرية الشرط فاذا كان الياء غير مجرور
فلا يعمل نحو غلامي وفي الشذوذ والجر في الشذوذ ايجب صونها عن الكسرة
الاتي من وعن وقد وقط لانها لما كانت عينية على السكون عمل النون
منعها الاعراب على سكونها فعلى هذا ترتيبها قولك الكسرة وعلى انها الكلام اذا كان
عليه ويكون ما قبله ساكنا في المرفوع انما اسكن آخر الفعل مع ضمير
الفاعل لما سبقه اليه الاضافة من الجزم في نحو اي اجامع حركته فيما هو
في حكم كلمة واحدة نحو ضربن بنا وعلى هذا دعونا ورمينا فلم تقلب الواو
والياء الفا لسكونها وانفصال هذا عن ضمير المفعول نحو ضربنا واكرمنا
ودعانا ورمانا لان ضمير المنصوب ليس كالجزء من الفعل بل هو في حكم

159

وذلك حيث يكون عليه دليل من الحال او المقال والاول نحو قولك وقد
رأيت مني بتهيئاء للسفر مكة اي يريد مكة فاضمرته اذ الحال يدل على ذلك
وهكذا اذا سمعت المستهلين قد كبروا فقلت اهلالا باضمار ابهروا
قوله للمتهيئ للمستهلين معناه لأجل المتهيئ او في حقه الا ان
يكون للمتهيئ للمخاطب ولهذا كان المضمر يريد وابهروا على الغيبة
دون تريد وابهرتم واما الثاني فنحو قوله بل ملة ابراهيم حنيفا فملة
منصوب باضمار تتبع وقد اضمر لدلالة ما سبق من الكلام عليه قوله
تعالى كونوا هودا او نصارى لانك لما اخبرت عن قوله كونوا هودا
وثبت الاسم بعد ذلك انك تريد وعند قولك انما تقول لك
بيت اثير
من فعل فقلت زيدا باضمار فعل وارفعه بالفاعلية او اي من رفع بالا
وذلك ان جواز من فعل فعل لا زيد فعل المطابقة الجواب السؤال كما ان
جواب من ضربت زيدا باضمار ضربت زيد لا زيد بالرفع قوله وقد
التفسير
من هذا الاضمار على شريطة التفسير من قبيل القسم الثاني وهو ما يكون
الدليل عليه من الألفاظ الا الدليل على اضمار الفعل في قوله تعالى بل
بل ملة ابراهيم متقدم عليه وهو قوله كونوا هودا او فيما يضمر على

على شريطة التفسير متأخر عنه فهذا معنى قوله الا انه بعقيد وفي
الأول ما سبق ثم ان الاسم قد يكون مرفوعا بفعل مضمر يفسره الظاهر
وقد يكون منصوبا ايضا اما المرفوع فنحو قولهم هل زيد خرج فا
رتفاع زيد بفعل مضمر يفسره الظاهر اي هل خرج زيد انما ارتفع استغناء
بتفسيره عنه والبين ارتفاعه بالابتداء لان هل يقتضي الفعل فلا يليه
الاسم الا نادرا وهكذا حكم الاسم الواقع بعد لو وان واذا وهلا
والا ونحو ذلك فيزين من اقتضاء الفعل واما المنصوب فنحو
قولك عبد الله مررت به فعبد الله منصوب باضمار فعل يفسره الظاهر
اذ الحمل ضربت عبد الله مررت به لان انتصابه بالفعل المؤخر
عنه لكونه مشغولا عنه بضمير غير ممكن فالزم اضمار الفعل قبله
ثم ان المضمر اما ان يكون باعث الحظر نحو ما ذكرنا او فعلا في معنى
نحو زيدا مررت به اي جاوزته والصحيح اضمار مررت لانه لا ينصب المفعول
او هو لازم معناه نحو زيدا ضربت غلامه اي اهنت زيدا ضربت غلامه
لان اهانة المولى من لوازم ضرب الغلام وهذا باب لا اطناب فيه لمحال
لكنه يقتضي الى الملال فاقتصرت على هذا القدر فليس الري عن النشاق

تمت الكتاب بعون الملك المنعم الوهاب على يد اضعف العباد المحتاج الى رحمة ربه الغفار محمد بن الحاج حسن بن الحاج محمد في عصر ان في يوم احد من شهر رمضان في سنة ست وستين والف
١٠٦٦